د. بهاءالدين مكاوي

مُنْعَرَج اللِوَى

مقالات في السياسة والاقتصاد والثقافة

2018

فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر –السودان

320.084

ب.م

منعرج اللوى مقالات في السياسة والاقتصاد والثقافة / بهاء الدين

مكاوي محمد قيلي– الخرطوم :ب.م .محمد قيلي ،2018.

192 صفحة،24 سم

ردمك: 5 –155 –1 –99942 –978

قال الله تعالى:

..... إِنْ أُرِيدُ إِلاّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِيَ إِلاّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ

سورة هود – الاية (88)

إهداء

إلى روح والدي الذي علمني الصدع بالحق، وشجعني عليه، وأوصاني به

شكر وعرفان

الحمد والشكر أولاً وآخراً لله سبحانه وتعالى أن وفقني وأعانني على إكمال هذا الكتاب ، وعملاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ" ، فإنني أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان لإخوة لي اطّلعوا على مسودة الكتاب وأمدوني بأغلى النصائح التي استفدت منها في تصويب وتحسين وتجويد الكتاب منهم الأخ العزيز البروفيسور سعد سليمان الأستاذ بجامعة البحرين ، والأخ الكريم مولانا الدكتور أحمد كمال الدين المستشار القانوني بمملكة البحرين ، والدكتور عبد الله الطاهر الأستاذ بقسم الاعلام بالجامعة الخليجية بمملكة البحرين . لقد كانت ملاحظاتهم دقيقة وتَنُمُّ عن المام واسع بخلفيات الموضوعات المطروحة في الكتاب ، كما كان تشجيعهم حافزاً لي على المضي قُدُماً في إجراءات طباعة ونشر الكتاب وخروجه الى الوجود ، فلهم مني وافر الشكر ،وأسأل من الله تعالى لهم عظيم المثوبة ، وخالص شكري وتقديري وامتناني للأخ العزيز والصديق الوفي الأستاذ / كمال الدين محمد عثمان الباحث بمركز العلاقات الدولية بالخرطوم ، والذي بذل جهوداً جبّارةً في الاتصال والتنسيق بين المؤلف و الناشرين ، وباشر بنفسه كل الأمور الإدارية المتعلقة بطبع ونشر الكتاب . والشكر أجزله للأخ الكريم الدكتور / خالد حسين المدير العام لمركز السودان للبحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية الذي وافق مشكوراً، ومأجوراً إن شاء الله تعالى، على طباعة ونشر هذا الكتاب ضمن منشورات المركز الذي يتشرف المؤلف بالتعاون معه والنشر من خلاله.

وأخيراً، وليس آخراً، أشكر أسرتي الصغيرة التي هيأت لي كل أسباب الراحة خلال كتابتي للمقالات التي تألف منها هذا الكتاب، وعلى رأسها زوجتي أم علي، وأبنائي: علي، وترتيل، وبيان، ومكاوي، فلهم شكري وتقديري ومودتي.

قائمة المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
1	آية كريمة	3
2	إهداء	5
3	شكر وعرفان	7
4	قائمة المحتويات	9
5	مقدمة الكتاب	13

القسم الاول: قضايا عالمية

م	الموضوع	الصفحة
1	الاخفاق الاستخباراتي في منع الهجمات الإرهابية: الأسباب وسبل المواجهة	19
2	وعود ترامب الانتخابية: هل ستتنزل على أرض الواقع أم تذروها الرياح السافيات.	27
3	هل انتكست الديمقراطية الليبرالية؟	33
4	الموجة الثالثة وقضايا البقاء	39
5	تحديات صنع السياسة الخارجية في (عصر انعدام اليقين)	47

القسم الثاني: قضايا اقليمية

م	الموضوع	الصفحة
6	مجتمع المعرفة في العالم العربي: الواقع وآفاق المستقبل	55

7	الشباب العربي وآفاق التنمية: قراءة في تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2016.	65
8	استراتيجية جديدة للشرق الأوسط: قراءة في تقرير أولبرايت – هادلي	71
9	الغزو الثقافي وابعاده الجديدة: قراءة على ضوء التطورات الجديدة على الساحتين العربية والاسلامية	79
10	"لست مديناً ... لن أدفع "... هل يصلح الشعار للخلاص من الديون الافريقية	89

القسم الثالث: قضايا سودانية

م	الموضوع	الصفحة
11	حكومة الوفاق الوطني: الفرص والتحديات	97
12	في عصر تراجع الديمقراطيات: هل يتمخض الحوار الوطني عن تحول ديمقراطي حقيقي في السودان.	111
13	الوثيقة الوطنية وتحديات المرحلة المقبلة	117
14	دور التخطيط الاستراتيجي في تفعيل مخرجات الحوار الوطني السوداني	125
15	التعليم أولاً: تأملات في واقع التعليم في بلادنا	131
16	نحو دور أكثر فاعلية لمراكز البحوث والدراسات السودانية	135
17	نحو منظور استراتيجي لتحقيق وترسيخ الوحدة الوطنية في السودان (1)	141
18	نحو منظور استراتيجي لتحقيق وترسيخ الوحدة الوطنية فى السودان (2)	147
19	البناء السياسي وأزمة الحكم في السودان	151
20	التجربة النهضوية الهندية والدروس المستفادة سودانياً (1)	165

21	التجربة النهضوية الهندية والدروس المستفادة سودانياً (2)	171
22	فاعلية الأحزاب السياسية السودانية بين الواقع والادعاءات: نحو " إطار وطني للتقييم الذاتي للأحزاب السياسية في السودان ".	179
23	الاستثمار في السودان: دعوة الى اغتنام الفرصة	191
24	منعرج اللوى: السودان وسؤال الوجود: من وحي تقرير مؤشر السلام العالمي	197
25	الطلاب والسياسة في السودان	201
26	المجتمع المدني السوداني: بعض الإشكاليات التأسيسية والبنيوية	207
27	الامن الوطني السوداني: الأبعاد والمرتكزات	219
28	فرص وتحديات الحكم الصالح والمؤسسية في الواقع السياسي السوداني	229
29	لماذا يجب على السودان أن يعزز علاقاته أكثر بالدول الأفريقية؟	237
30	دواعي ومقتضيات الشراكة الاستراتيجية بين السودان ودول الخليج (1)	243
31	دواعي ومقتضيات الشراكة الاستراتيجية بين السودان ودول الخليج (2)	249
32	قائمة المصادر والمراجع	255

مقدمة

هذا الكتاب هو مجموعة مقالات نشرت في صحف عربية وسودانية، خلال الفترة الممتدة من فبراير 2016 وفبراير 2017 م. لم تتناول هذه المقالات أحداثاً يومية جارية تنتهي بانتهاء الحدث، وإلاّ لما برزت الحاجة إلى نشرها في كتاب، لأن ذلك النوع من المقالات ينتهي بانتهاء موضوعه ويطويه النسيان، لذلك يؤثر الكاتب التركيز على مناقشة بعض القضايا التي تتميز بثبات نسبي، وتفرض نفسها بالحاح على الساحتين الداخلية والخارجية، وتلقي بظلالها على مستقبل البلاد والأمة بشكل عام .يسعى الكاتب ، بقدر ما يستطيع ، إلى إعمال المنهج العلمي في تناوله للموضوعات، ويستعين بالكتب والمراجع والبحوث والدراسات والتقارير من أجل الاحاطة بكل ابعاد القضايا المطروحة، وبما يُمكنه من تقديم رؤيةٍ متماسكةٍ حول الموضوعات التي يتناولها ، وسيجد القارئ في نهاية الكتاب عدداً مقدراً من المصادر والمراجع التي استعان بها الكاتب أثناء اعداده لهذه المقالات.

تناول الكتاب موضوعات مختلفة يخص بعضها الشأن الاقليمي والدولي، ويخص البعض الاخر الشأن السياسي السوداني. ولئن اختلفت موضوعاته وتنوعت، الا انها، في اطارها العام، لا تخرج عن قضايا التنمية بمفهومها الواسع: حيث تناولت قضايا التعليم والاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة، كما تناولت بعض موضوعاته عرضاً لتقارير مهمة تتناول قضايا التنمية البشرية والانسانية، والحريات، والثقافة، والحركات السياسية والاجتماعية، وغيرها.

عنوان الكتاب (منعرج اللوى) مأخوذ –كما هو معلوم –من بيت الشعر العربي المشهور:

بذلت لهم نصحي بمنعرج اللوى فلم يستبينوا الرشد الا ضحى الغد

وهو من قصيدة للشاعر الجاهلي دريد بن الصمة يرثي بها اخاه عبد الله بن الصمة الذي قتل في يوم يقال له يوم اللوى، وهو يشبه بيت الشاعر القعقاع بن ثمامة الذي يقول فيه:

أمرتهم أمري بمنقطع اللوى ولا أمر للمعصي الا مضيّع

وقد جاءت إحدى المقالات المضمنة في الجزء الثالث من هذا الكتاب بعنوان (منعرج اللوى: السودان وسؤال الوجود: من وحي تقرير مؤشر السلام العالمي)، وقد استنتج الكاتب من المعلومات والبيانات الواردة في التقرير المشار اليه ان السودان يمر فعلاً بمنعرج اللوى وبمفترق الطرق، ويواجه تحديات جسيمة تحتاج الى جهود خارقة من اجل التصدي لها، وان بعض هذه التحديات يتعلق بوجوده واستمراره. وفي الواقع فليس السودان وحده هو الذي يمر بمفترق الطرق بل ان العالم العربي بأكمله يمر الآن بمفترق الطرق، اذ تتضافر جهود إسرائيل والغرب من اجل تطويقه وشل حركته، واثارة الصراعات بين دوله توطئة لتوجيه الضربة القاضية له وازالته من مسار التاريخ الإنساني.

والكتاب في مجمله " نصح بمنعرج اللوى"، ومحاولة لجذب اهتمام المسؤولين والمفكرين والعلماء الى ضرورة العناية بهذه الأمور المصيرية قبل أن ياتي " ضحى الغد". وهو "صيحة حق، وصرخة في واد، إن ذهبت اليوم مع الريح، فستذهب غداً بالأوتاد " كما قال الكواكبي، وإنا لنرجو ان يكون ما جاء في هذا الكتاب مدعاة الى تكاتف الجهود من أجل سبر غور القضايا المثارة فيه، والعمل على إيجاد الحلول الناجعة لها، نظراً لخطورتها، ولدورها المحوري في رسم حاضر ومستقبل الامة العربية والاسلامية بشكل عام، والسودان بشكل خاص.

إن القضايا الواردة في الكتاب أكبر من أن يحاط بها من خلال الجهود الفردية، لذا تبرز الحاجة إلى تضافر جهود الباحثين والمفكرين ورجال السياسة والاعلاميين من أجل توسيع دائرة النقاش حولها،

والتعمق حول جذورها، واستكشاف الفرص المتاحة من أجل معالجتها والتصدي لها، والتنبؤ بالعقبات التي يمكن أن تعترض ذلك، بهدف الاستعداد لمواجهتها بالتخطيط العلمي السليم بعيداً عن العاطفة والتفكير الرغبوي في التناول والطرح، أو العشوائية والتعسف في التخطيط والتنفيذ .

تم تقسيم الكتاب إلى ثلاثة اقسام ،تناول القسم الأول بعض القضايا الدولية كقضايا النظام الدولي والإرهاب والاخفاق الاستخباراتي ومستقبل الحركات الاسلامية ، وتناول القسم الثاني بعض القضايا الإقليمية مثل الشباب العربي والتنمية ، والغزو الثقافي للعالم العربي والإسلامي وغيرها، أمّا الجزء الثالث ويمثل الجزء الأكبر من الكتاب ، فقد تناول قضايا سودانية مثل قضايا التنمية الاقتصادية والوحدة الوطنية والتعليم ، بالإضافة إلى المؤسسات السياسية والمجتمع المدني والأحزاب السياسية ، إلى غير ذلك من الموضوعات المهمة والمصيرية.

وقد تناولنا بعض الموضوعات مثل الوحدة الوطنية والهوية والتعليم في أكثر من محور، وأوردنا ذلك بنفس العبارات أحياناً من أجل التأكيد على أهميتها، بما يلفت نظر المسؤولين والمثقفين والمفكرين والاعلاميين للتفكير فيها بهدف سبر غورها والاحاطة بجوانبها المختلفة توطئة لايجاد الحلول الناجعة والمستدامة لها.

نسأل الله ان أن يكون ما كتبنا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجنبنا الافراط والتفريط في القول والفعل، وأن يغفر لنا ذلل الكلام وخطأ الرأي، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

المؤلف

المنامة في يوليو 2018م

القسم الأول: قضايا عالمية

الاخفاق الاستخباراتي في منع الهجمات الإرهابية: الأسباب وسبل المواجهة

قراءة في تقرير مفاهيم المستقبل [1]

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن الإخفاق الاستخباراتي في كشق ومنع العمليات الإرهابية التي وقعت مؤخراً في مناطق متفرقة من العالم مثل العمليات الإرهابية التي طالت العاصمة الفرنسية باريس في فبراير ونوفمبر عام 2015م، والتفجيرات الإرهابية في بروكسل في مارس الماضي، واكتسب الحديث أهميته من أن الدول التي طالتها يد الإرهاب هي من الدول المتقدمة التي يظن الناس أنها أقل عرضة لمثل هذه الهجمات، لأن الأجهزة الاستخباراتية فيها أكثر تطوراً وتدريباً، وتمتلك قدرات أكبر من الدول النامية في كشف الهجمات قبل وقوعها.

وفي الواقع فان الحديث عن الإخفاق الاستخباراتي ليس جديداً، ففي اربعينيات القرن الماضي أثيرت تساؤلات واسعة حول أسباب فشل الولايات المتحدة الامريكية في منع وقوع الهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربر، وتكرر الحديث حول فشل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية في التنبؤ بالهجوم المصري السوري على إسرائيل عام 1973م، كما برزت تساؤلات حول أسباب فشل الاستخبارات الامريكية في التنبؤ بوقوع احداث الحادي عشر من سبتمبر من العام 2001م.

لكن المناقشات حول اخفاق الاستخبارات في منع الاحداث الأخيرة في فرنسا وبلجيكا وغيرها، أعاد النقاشات القديمة الى الواجهة مرة أخرى، وهو ما حدا بدورية اتجاهات الأحداث (Trending Events) والتي تصدر عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات بدولة الامارات العربية المتحدة أن تخصص ملحقها الذي يصدر بعنوان مفاهيم المستقبل (Future Concepts)، تناول ما سمته المجلة بالإخفاق الاستخباراتي (Intelligence Failure).

[1] جريدة الصحافة السودانية بتاريخ 2016/6/6م.

سعى التقرير المشار اليه الى الوقوف على الأسباب الرئيسية للفشل الاستخباراتي؟ وهل أجهزة الاستخبارات وحدها هي المسؤولة عن هذا الإخفاق؟ أم أن هناك جهات أخرى داخل الدولة مسؤولة عن هذا الإخفاق والفشل؟ وهل يمكن تفادي حالات الفشل الاستخباراتي ام لا؟ وكيف؟

تناول التقرير سبعة محاور أساسية حيث جاء المحور الأول كاطار مفاهيمي لأجهزة الاستخبارات ، وتناول المحور الثاني ما اطلق عليه التقرير اسم العمى الاستخباراتي(Scotoma) ، وتناول المحور الثالث موضوع الإخفاق المؤسسي(المشكلات الداخلية التي تحد من فاعلية أجهزة الاستخبارات) ، وتناول المحور الرابع الضغوط السياسية (التفاعلات السلبية بين صانعي القرار ومجتمع الاستخبارات)، وتناول المحور الخامس ما اسماه التقرير الانكار والخداع (تأثير الخصوم على مدركات أجهزة الاستخبارات) ، أما المحور السادس فقد جاء بعنوان التهديدات الإرهابية وتناول(تحديات مواجهة التنظيمات المتطرفة)، وأخيراً تناول المحور السابع إمكانية تفادي الفشل الاستخباراتي .

أشار التقرير إلى الاختلافات الواسعة حول مفهوم الاستخبارات، فهناك تعريف ضيق مثل تعريف هارولد ولينسكي " الاستخبارات هي جمع المعلومات وتحليلها"، وهناك تعريفات تقدم مفهوماً أوسع مثل تعريف روي جاكسون " المعلومات التي يتم جمعها وتحليلها ورفعها الى صانعي القرار بما يدعم امن الدولة "، ويشير التقرير الى انه ورغم الاختلافات الواسعة حول تعريف الاستخبارات، الا ان هناك عناصر أساسية لاستخبارات تتمثل في: البيئة الأمنية، والسرية، والرقابة.

إن السبب الأول للاخفاق الاستخباراتي –حسب التقرير–هو العمى الاستخباراتي، ويعرفه التقرير على أنه "الحالة التي يعجز فيها المحلل في أجهزة الاستخبارات عن رؤية الحقائق أو إدراك البدائل أو الخيارات المتاحة أمامه، نظراً لتجاهله المعلومات الواردة إليه من البيئة المحيطة".

إن العمى الاستخباراتي –يقول التقرير–يرجع إلى عدة عوامل مثل: إعتماد المحلل على معتقداته المسبقة عن الموضوع بما يقلل من فرص استفادته من المعلومات المتوفرة له، أو الاستناد إلى الخبرة التاريخية في الفهم واستخلاص النتائج واتخاذ القرار، وذلك قد يؤدي به إلى جمع المعلومات بصورة انتقائية. كما قد يؤدي إلى تجاهل معلومات مهمة لأنها تتعارض مع رؤيته ورغبته واتجاهه وموقفه من القضية المعنية.

ويعتبر التقرير إن من أوضح الأمثلة للعمى الاستخباراتي موقف القيادة الإسرائيلية من المعلومات التي وردت لها عام 1973م عن تحرك مصري سوري لمهاجمتها بهدف استرجاع الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل،حيث لم تأخذ إسرائيل تلك المعلومات مأخذ الجد، بل استبعدت ذلك تماماً استناداً إلى أن سلاح الجو الاسرائيلي متفوق تفوقاً كبيراً على سلاح الجو العربي، وبالتالي لن تقدم هذه الدول على مخاطرة معروفة العواقب، وصرح ارئيل شارون بأن إسرائيل " قادرة على ضرب أي هدف بين بغداد والخرطوم بما في ذلك ليبيا"، لكن الواقع كذّب كل ذلك، وهاجمت مصر إسرائيل في السادس من أكتوبر وهزمتها وتهاوى خط بارليف أمام خراطيم المياه التي استخدمها الجيش المصري.

أما السبب الثاني فهو ما سماه الإخفاق المؤسسي وعنى به كُتّاب التقرير " المشكلات الداخلية التي تحد من فاعلية أجهزة الاستخبارات، من هذه المشكلات: المؤسسية، يقول التقرير إنه على الرغم من الجوانب الإيجابية الكثيرة للمؤسسية، إلا أن هذه المؤسسية تعوق–أحياناً–عمل أجهزة الاستخبارات، وذلك بسبب الضغوط المؤسسية التي تهدف إلى الوصول إلى " حكمٍ واحدٍ محددٍ" حول كل قضية مطروحة، وهو ما يعني تجاهل الآراء الأخرى التي ربما تكون أكثر صحة من الرأي الذي جرى عليه الاجماع.

ومن المشاكل المؤسسية التي تعوق عمل الاستخبارات – كذلك -التفكير الجماعي (Group Thinking)، ففي غياب قدر معقول من التضامن بين العاملين داخل الجهاز، تختلف التقييمات ويعجز العاملون في الجهاز من التوصل الى حلول وسطى، ما يتسبب في ارباك صانع القرار الذي لا يستطيع التمييز بين الخيارات المقدمة له بدقة.

ومن الأسباب المؤسسية التي تعوق عمل الاستخبارات وتقود الى الإخفاق ، غياب التنسيق والتعاون الكافي بين الأجهزة الاستخباراتية، ففي أمريكا مثلا هناك تنافس بين وكالة الامن القومي (National Security Agency) ووكالة الاستخبارات المركزية (CIA) ومكتب التحقيقات الفيدرالية (Federal Bureau of Investigation F.B.I) ، ويرجع الكثيرون الفشل في احباط هجمات الحادي عشر من سبتمبر الى التنافس بين هذه الأجهزة التي كان كل منها يمتلك معلومات جزئية عن الهجوم المحتمل لكنها – بسبب التنافس- لم تتبادل المعلومات المتاحة لديها.

والسبب الثالث للإخفاق هو موضوع الضغوط السياسية والتفاعلات السلبية بين صانعي القرارات ومجتمع الاستخبارات. يقول التقرير في هذا الجزء ان الفشل الاستخباراتي – غالباً- لا يكون بسبب خلل في عمل الأجهزة الاستخباراتية ، وانما في الجهاز السياسي ، فقد تقوم أجهزة الاستخبارات بالحصول على المعلومات وتحليلها ورفع التحذيرات المطلوبة الى القيادة السياسية ، ولكن صانع القرار السياسي لا يتخذ الإجراءات اللازمة والمناسبة لمواجهة الموقف ويرجع ذلك لعدة أسباب منها : عدم اقتناع القيادة السياسية بالمعلومات التي تتلقاها من الاستخبارات ، وشعور القيادة السياسية بوجود تحيزات داخل أجهزة الاستخبارات بسبب الصراعات الداخلية في جهاز الاستخبارات مما يقود الى تشكك في المعلومات الواردة من الجهاز .

لكن تسييس القضايا الأمنية يتمثل بشكل واضح في الضغط المباشر على أجهزة الاستخبارات من قبل القيادة السياسية بهدف تغيير الاستنتاجات التي تم التوصل لها لتساير قناعات وتوجهات صانع القرار. بالإضافة الى انتقاء القيادة للتقييم الذي يناسب توجهاتها من بين التقييمات المطروحة أمامها، أو استخدام أسلوب طرح الاسئلة(Question – Asking) بهدف توجيه التحليل والنتائج النهائية الى إجابة معينة تتفق مع ميول واهداف صانع القرار وهو ما يقود الى تشويه التحليل والوصول الى نتائج خاطئة.

من أسباب الفشل الاستخباراتي أيضاً الانكار والخداع (Denial & Deception)، وهو السبب الرابع للإخفاق الاستخباراتي حسب رأي التقرير ، ويقصد بالإنكار (Denial) الأنشطة والبرامج التي تهدف الى عرقلة جمع المعلومات الاستخباراتية ، بينما يشير الخداع (Deception) إلى نشر معلومات خاطئة أو مضللة لأجهزة الاستخبارات من أجل خداع المحللين والتأثير على أحكامهم ، ومن ثم على صانعي القرارات الذين يعتمدون على هذه التحليلات والأحكام ، ذلك أن الانكار والخداع يقودان – على الأقل – إلى التضليل (Misleading) وعدم اليقين (Ambiguity Increasing) ، ولقد مارس اليابانيون أسلوب الخداع في عملية بيرل هاربر ، لكن المساحة لا تسمح بالتفصيل في ذلك ، ويمكن الرجوع الى ذلك في مظانه.

كذلك تناول التقرير التحديات التي تواجه الاستخبارات في مواجهتها لتنظيمات التطرف العنيف وقد لخصها التقرير في خمسة تحديات أساسية وهي:

1–متلازمة الاستنفار الكاذب (Cry Wolf Syndrome): فكثيراً ما تجمع معلومات تؤكد وجود تهديدات وشيكة، وتستنفر الأجهزة الأمنية لمواجهة التهديد المحتمل، وعندما لا يقع الهجوم الإرهابي لا يتم أخذ تحذيراتها اللاحقة مأخذ الجد، وتعلم الحركات الإرهابية ذلك فكثيراً ما تعمد

الى الإعلان عن نيتها ضرب اهداف معينة ويكون هدفها من ذلك هو ارهاق الأجهزة الأمنية والسعي الى ان تفقد الاستخبارات مصداقيتها لدى السلطات الحاكمة.

2–صعوبة الاعتماد على المصادر البشرية: بسبب الطبيعة المغلقة للجماعات الإرهابية وصعوبة الاعتماد على المصادر البشرية لجمع المعلومات، تلجأ أجهزة الاستخبارات الى الاعتماد على المصادر المفتوحة مثل وسائل الاعلام وفحص المواقع الالكترونية لهذه الجماعات لمعرفة توجهاتها ووسائلها، وهي طريقة مكلفة وتحتاج الى الكثير من الجهد والموارد.

3–معضلة السوابق الاستخباراتية: حيث تلجأ أجهزة الاستخبارات الى الاعتماد على السوابق التاريخية من أجل التنبؤ بالأحداث المستقبلية من خلال دراسة تكرار تلك الحوادث في الماضي، ومع التكلفة العالية لهذا الأسلوب فهو كذلك غير دقيق ولا يحدد بالضرورة الأماكن الجديدة التي سيتم استهدافها.

4–تعقد الظاهرة الإرهابية نفسها: حيث تتميز العمليات التي تقوم بها القاعدة وداعش – مثلا– بانها دولية الطابع وليست محلية مما يجعل من الصعب الإحاطة بها، كما انها تستخدم أسلوب يقوم على إشاعة مناخ الخوف والإرهاب في الأماكن العامة التي يصعب التكهن بها، بالإضافة الى أنها تعتمد بشكل كبير على الوسائل التكنولوجية الحديثة.

5–تعدد العناصر المراد متابعتها: حيث تشكو أجهزة الاستخبارات من عدم وجود العدد الكافي من الافراد بهذه الأجهزة لتعقب العناصر الإرهابية، فعند وقوع تفجيرات فرنسا كان لدى الاستخبارات والشرطة 500-600 عنصر لمراقبة الافراد، بينما كان على قائمتها حوالي 11 ألف شخص يمثلون تهديداً محتملاً للأمن القومي الفرنسي.

أخيراً حاول التقرير الإجابة على السؤال الجوهري والذي لا بد ان يتبادر الى الذهن بعد هذا الاستعراض للأسباب الكامن خلف الإخفاق الاستخباراتي وهو: هل يمكن منع الإخفاق الاستخباراتي؟

للإجابة على هذا السؤال – يقول التقرير- يبرز اتجاهان رئيسيان: الأول يرى إمكانية تفادى الفشل الاستخباراتي بالتعلم من السوابق الماضية ووضع توصيات وخطط لتفاديها مستقبلاً ، بينما يقول الاتجاه الثاني ان الإخفاق الاستخباراتي في بعض الحالات امر حتمي لا مفر منه لان افراد الاستخبارات مثلهم مثل أي شخص يدركون الواقع من خلال عدسات أيديولوجية ولهم تحيزات مسبقة تشكل لهم اطاراً مرجعياً في التحليل ، وبالتالي فان ظاهرة الإخفاق الاستخباراتي تعد أمراً طبيعياً خاصة في حالة نقص المعلومات ، وسيادة التحيزات الذاتية والأيديولوجية في الادراك والتحليل والتقييم ، وفي ظل الضغوط السياسية الناجمة عن الحاجة الى قرار سريع لمواجهة موقف ما .

وعود ترامب الانتخابية: هل ستتنزل على ارض الواقع أم تذروها الرياح السافيات [2]

أثناء حملته الانتخابية، أثار دونالد ترامب والذي تمكن من الفوز برئاسة الولايات المتحدة عدداً من النقاط المتعلقة بالسياسة الخارجية لبلاده. أثارت تصريحات ووعود ترامب مخاوف عديدة داخل وخارج الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن وعود الحملات الانتخابية (Campaign Promises) لا تؤخذ عادة مأخذ الجد، الا أن مقولات واطروحات ترامب تكتسب اهمية خاصة، نظراً للدور المحوري الذي تلعبه الولايات المتحدة الامريكية على المستوى العالمي، ولأن اطروحات ترامب وتوجهاته باتت تمثل تياراً عريضاً له حضور طاغٍ ليس فقط في الولايات المتحدة بل وفي كل انحاء العالم وهو ما يعرف ب (الشعبوية).

من الواضح ان اطروحات ترامب تتعارض تماماً مع الاراء والتوجهات التي سعت النخبة السياسية الامريكية الى ترسيخها عبر فترة طويلة من الزمن، كما أن هذه الاطروحات، إذا قدر لها ان تنفذ على أرض الواقع، فانها ستضر بمصالح دول كبرى وحلفاء تاريخيين، فهل يفي ترامب بوعوده ضارباً عرض الحائط بكل ذلك، أم ان ضغوط الواقع ستفرض عليه خيارات اخرى تناقض ما وعد به جمهور الناخبين، وتجعله يلتزم الإطار العام الذي رسمته تلك النخب للسياسة الامريكية، والذي يتسق ومصالح الحلفاء والدول الكبرى الأخرى.

ان الاجابة على هذا التساؤل تستوجب استحضار وعوده الانتخابية والنظر في الظروف التي تدفعه باتجاه الوفاء بها، والقيود التي يفرضها عليه الواقع وتحول دون ذلك. وسوف نركز في هذا المقال على وعود ترامب ذات الصلة بالسياسة الخارجية وليس على وعوده في مجال السياسات الداخلية.

---

[2] صحيفة الصحافة السودانية بتاريخ 26 ديسمبر، 2016م .

إن اهم النقاط التي اشار اليها الرئيس ترامب في مجال السياسة الخارجية وقدم الوعود بشأنها تتمثل في الاتي:

1-العلاقات مع روسيا: خلافاً لآراء النخبة السياسية الامريكية والتي عبرت عنها منافسته هيلاري كلينتون، والداعية الى تشديد العقوبات على روسيا ومساعدة الدول الاوربية لانهاء اعتمادها على الطاقة الروسية، يشيد ترامب بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين ويدعو الى تأسيس علاقات امريكية روسية تقوم على اساس المصالح المشتركة للبلدين. وقال: " سأقيم علاقة جيدة جداً مع فلاديمير بوتين، كان زعيماً، أكثر بكثير مما كان عليه رئيسنا".

لكن اقامة مثل هذه العلاقة التي يطمح ترامب الى تأسيسها مع روسيا (بوتين) تعترضها عقبات كثيرة ،فقد تميزت العلاقات الامريكية الروسية -غالبا بالتوتر وعدم الثقة ، وتصاعدت حدة التوتر بسبب طموحات بوتين الرامية الى اعادة امجاد روسيا ، وتعقدت العلاقة وازدادت سوءً بين الطرفين بسبب التدخل الروسي في اوكرانيا واحتلال شبه جزيرة القرم ، الا ان ترامب يؤمن بشكل قاطع باهمية التعاون مع روسيا حول عدد من القضايا العالمية ، ويصر ترامب على هذا التوجه رغم النقد القاسي الذي تعرض له حتى من حزبه الجمهوري ، لكن يعتقد الكاتب ان تراكمات الماضي والصورة الذهنية الموجودة لدى القيادتين تجعل من الصعب تقبل فكرة كسر الحاجز العدائي والانتقال الى طور التنسيق والتعاون ، ومن المرجح ان المؤسسات : العسكرية والامنية والاستراتيجية والكونغرس ومراكز الدراسات التي تسهم في صناعة القرار السياسي ستقف كلها ضد هذا التوجه الجديد لترامب ، والعمل على اقناعه بعدم جدوى مثل هذا التوجه ، وقد بدأت قيادات امريكية بارزة مثل جون ماكين في انتقاد هذه التوجه الجديد مبينة تداعياتة الخطيرة على الامن القومي الامريكي ، وكذلك انتقد مركز (Heritage Foundation) هذا التوجه معتبراً ان التعاون مع روسيا على النحو

الذي يريده ترامب يضر ضرراً بالغاً بالأمن القومي الامريكي ، ونعتقد أنه ورغم أن ضغوط الواقع ستجعل حركته في هذا الاتجاه محدودة ومقيدة ، الا أن فترة رئاسته يمكن أن تشهد تطويراً للعلاقات بين الطرفين والتنسيق المشترك في بعض القضايا الدولية ، وستكون حدود العلاقة والتعاون الأميركي – الروسي إحدى نقاط الخلاف الرئيسة بين المؤسسات ذات الصلة بعملية صنع السياسة الخارجية.

2–العلاقات مع الصين: خلافاً لموقف كلينتون والنخبة السياسية الأمريكية والتي تدعو إلى زيادة التعاون مع الصين على أساس المصالح المشتركة، يدعو ترامب صراحة إلى التشدد مع الصين ومعاقبتها على ممارساتها غير التنافسية وسعيها المستمر لتخفيض قيمة عملتها بهدف الاضرار بالاقتصاد الامريكي. كما ألقى ترامب باللوم على قوى أجنبية في "تدمير" الصناعة الأميركية، مشيراً بذلك إلى الصين، واقترح فرض ضريبة على البضائع الصينية تصل إلى 45 في المئة.

ولا يتوقع المرء – كذلك–الوفاء بهذا الوعد الانتخابي، لأن الاتجاه الغالب الذي تتبناه المؤسسات الامريكية المختلفة هو العمل على تطوير العلاقات مع الصين، ربما تعكر تصريحات ترامب وتوجهاته الاجواء بين الدولتين. لكن لا يتوقع اتخاذ مواقف كالتي تحدث عنها في حملاته الانتخابية، من عقوبات اقتصادية واضرار بمصالحها، لان سياسة العزلة التي يسعى اليها تتعارض مع مثل هذه التوجهات.

من جانبها تصدت القيادة الصينية بقوة لتصريحات ترامب حيث أكدت الصين طموحها في تزعم مفاوضات التبادل الحر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي جميع أنحاء العالم، وقال الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (ابيك) التي عقدت في ليما "إننا لن نغلق باب التجارة أمام العالم بل سنشرعه أكثر على مصراعيه" ، وكان الرئيس الصيني يرد بشكل غير مباشر على إشارات دونالد ترامب، الذي وعد خلال حملته الانتخابية

بأنه سيقوم بتشديد الإجراءات الحمائية بهدف حماية الوظائف الأميركية من المنافسة الصينية و المكسيكية القليلة التكلفة.

وفي الواقع فان الصين تملك الكثير من أوراق الضغط على الادارة الامريكية فعلى سبيل المثال قالت صحيفة "غلوبال تايمز" في افتتاحيتها أنه إذا قرر ترامب فرض رسوم إضافية على البضائع الصينية، فإن بكين رداً على ذلك سوف تحول طلباتها على الطائرات من بوينغ إلى إيرباص، وتقلص جداً مبيعات "آي فون" والسيارات الأمريكية، وتتوقف عن استيراد فول الصويا والذرة تماماً.

ويبدو ان هناك تراجعاً عن موقف الادارة الجديدة تجاه الصين فقد نفى كبير مستشاري السياسة الخارجية للادارة الامريكية، ويلبر روس، الأمر حيث قال " لقد تم تحريف 45 في المئة (من قول ترامب)، هذا ليس ما قاله وليس ما ينوي القيام به" .

3– الأمن الداخلي : ايضا يختلف ترامب مع الاراء السائدة في الاوساط السياسية الامريكية والتي عبرت عنها كلينتون في دعوتها لاغلاق معتقل غوانتانامو ، وحظر اساليب التحقيق العنيفة مع المتهمين بالارهاب ، حيث يرفض ترامب اغلاق معتقل غوانتانامو ويدعو للتوسع في اساليب التحقيق العنيفة مع المتهمين بالارهاب ، لكن رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الجمهوري، مايك روجرز، قال أن تصريحات ترامب حول هذا الموضوع كانت مجرد ‘‘كلام حملة’’.وبعد ان دعا ترامب إلى "الإيقاف التام والكامل لدخول المسلمين الولايات المتحدة" تراجع عن ذلك تحت الضغوط الشعبية وقال إنه "حظر مؤقت وهو مجرد اقتراح حتى نفهم ما يجري "

4–أمن اسرائيل: ولعل هذه هي النقطة الوحيدة التي يتفق فيها مع النخبة السياسية الامريكية حيث يؤكد على التزامه الصارم بأمن اسرائيل وتفوقها العسكري ورفض اي اتفاق يفرض على اسرائيل من جانب الامم المتحدة، وكما لاحظ جون ميرشايمر وستيفن والت فانه وفي كل الحملات الانتخابية "

نكون واثقين بان المرشحين سيتكلمون بصوت واحد حول موضوع واحد فقط: أمن اسرائيل ".
وهو ما سيلتزم به نصا وروحا وما سيجد التأييد الشعبي الكبير داخل الولايات المتحدة الامريكية ولدى غالبية الدول الاوروبية.

أخيراً ...وحيث ان السياسة الخارجية في امريكا لا يصنعها الرؤساء فقط وانما تصنع بواسطة عدد من المؤسسات مثل (وزارة الخارجية، والاجهزة الاستخباراتية، والكونغرس، والمستشارون، ومراكز البحوث والدراسات)، وفي اطار معادلات دقيقة وعلى ضوء معلومات شاملة وواقعية وصحيحة، فستخضع اراء واطروحات ترامب للتشريح الدقيق والتأكد من صلاحيتها قبل اعتمادها كسياسة رسمية للدولة.

هل انتكست الديمقراطية الليبرالية؟ [3]

يدور الآن جدل واسع حول مستقبل الديمقراطية الليبرالية في العالم، إذ يرى الكثيرون أن الديمقراطية الليبرالية تشهد تراجعاً في كل انحاء العالم تقريباً، ووفقا للتقارير العالمية، فإن الحرية العالمية تراجعت للسنة الثامنة على التوالي، وانها تراجعت في 48 دولة على المستوى العالمي، وان 27 دولة ديمقراطية قد ارتدت عن الديمقراطية الى السلطوية، وان "الربيع العربي" قد تحول من (ثورات الى خيبات)، وانتهى الى حروب اهلية وصراعات وفوضى، ولم يحقق اهدافه المطلوبة.

لقد استمرت الديمقراطية الليبرالية في الانتشار والتوسع طوال القرن العشرين ، وبعد أن كان العالم خالياً من اية دولة ديمقراطية بالمعنى الحقيقي مطلع القرن العشرين ،بلغ عدد الدول الديمقراطية منتصف تسعينيات القرن الماضي 120 دولة ، ففي امريكا اللاتينية تحولت عدة دول الى الديمقراطية كالبرازيل وتشيلي والمكسيك والارجنتين والمكسيك وغيرها .وكذلك في دول اسيوية عديدة كاندونيسيا وكوريا الجنوبية وباكستان ، وفي افريقيا شهدت تسعينيات القرن الماضي تحولات ديمقراطية واسعة انهت نظام الحزب الواحد الذي كان سائداً هناك ، حتى سميت تلك المرحلة بمرحلة التحرير الثاني في افريقيا(باعتبار ان التحرير الاول كان من الاستعمار).

في المقابل، شهد العالم صعود أنظمة غير ديمقراطية من خلال الانقلابات العسكرية ، وتورطت دول ديمقراطية عريقة– خلال حربها على الارهاب – في ممارسات تناقض أبسط قواعد الديمقراطية وتصادم الحريات العامة والدينية ، وبرز في الآونة الأخيرة الحديث عن معادلة الأمن والحرية وحتمية المفاضلة بينهما .وسوف نتناول تفاصيل ذلك في ثلاثة محاور وذلك على النحو التالي :

---

[3] نشر بمجلة (اتجاهات الاحداث) التي تصدر عن مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، دولة الامارات العربية المتحدة، العدد(18) ، (يوليو – اكتوبر 2016م).

أولاً : مظاهر تراجع الديمقراطية الليبرالية :-

تتمثل اهم مظاهر التراجع الديمقراطي في عودة ظاهرة الانقلابات العسكرية من جديد بعد اختفائها لعقدين من الزمان أي منذ انتهاء الحرب الباردة ، وبسبب المشروطية السياسية (Political Conditionality) التي فرضتها الدول الغربية على الدول النامية حيث ربطت المساعدات والمنح بجهود الاصلاح السياسي في هذه الدول ، لكن الفترة ما بين 2006 -2012م شهدت انقلابات عسكرية في عدد من الدول مثل : بنغلاديش وموريتانيا وتايلاند وفيجي ومدغشقر وهندوراس ومالي والنيجر وغينيا بيساو وغيرها ، وفي دول أخرى لم يقم الجيش بانقلاب مباشر على السلطة القائمة ، ولكنه استعاد دوره المحوري في الحياة السياسية كما في المكسيك والاكوادور والباكستان والفلبين .

كما تراجعت القناعة بالديمقراطية كنمط مثالي للحكم لدى الجماهير في بعض الدول كفنزويلا والفلبين وبوليفيا ، حيث خرجت جماهيرها تطالب باسقاط الحكومات المنتخبة ، معبرة عن "حنينها الى الماضي " ، بسبب عمق استيائها من القادة الجدد الذين عجزوا عن تحقيق مطالب الجماهير .

وفي استطلاعات للرأي أجرتها (Global Barometer)اتضح أن هناك تراجعاً في معدلات دعم الديمقراطية في افريقيا جنوب الصحراء وفي بعض دول امريكا اللاتينية مثل كولمبيا والاكوادور وغواتيمالا وبيرو وغيرها.

كذلك اصيبت الجماهير بالاحباط إزاء سياسات ومواقف بعض القيادات المنتخبة كما هو الحال في روسيا والفلبين وهنغاريا وغيرها ، وقال تقرير بيت الحرية (Freedom House Report) للعام 2014م ان نهج بعض الحكام المنتخبين اعتمد على "شمولية حداثية" عمدوا فيها الى

تأطير عمل معارضيهم دون التخلص منهم نهائيا ، وتلاعبوا بالقوانين بهدف الحفاظ على شرعيتهم السياسية .

كما ان حكومات منتخبة في دول ديمقراطية عريقة وراسخة في الثقافة و التقاليد الليبرالية اتهمت باختراقها للمبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان ، وتأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية وممارساتها في غوانتانامو وابوغريب وغيرها وذلك بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2011م ،كذلك فقد نظمت سويسرا – مثلاً- استفتاء اواخر العام 2009م حول حظر بناء الماذن بالبلاد ، ووافق على الحظر 57.5% من المصوتين في الاستفتاء مما عرضها لانتقادات واسعة من قبل المنظمات العاملة في مجال حقوق الانسان التي اعتبرت الخطوة لا داعي لها اصلاً ، وانها تثير الكراهية ، وتمثل تراجعاً عن الحقوق الاساسية والحريات الدينية ، و لا تناسب بلدا كسويسرا تضرب الديمقراطية فيه بجذور عميقة في التاريخ .

وعقب الاحداث الارهابية في باريس ، أعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند عن تمديد حالة الطوارئ بالبلاد ، واتخذت حكومته اجراءات تتعلق بسحب الجنسية من بعض مزدوجي الجنسية من المشتبه بهم ، وتم توسيع مفهوم الدفاع عن النفس لرجال الشرطة مما اطلق ايدي الشرطة في مواجهة المشتبه بهم ، بالاضافة الى التضييق الشديد على الحريات والذي وصل في بعض الاحيان الى فرض الاقامة الجبرية على النشطاء السياسيين ، الى غير ذلك من الاجراءات التي اعتبرها الاتحاد الدولي لحقوق الانسان " إساءات عميقة للحريات الفردية و انتهاك صارخ للسيادة القانونية في فرنسا".

ووفقا للتقارير العالمية، فان الحرية العالمية تراجعت للسنة الثامنة على التوالي، وان الديمقراطية تراجعت في 48 دولة على المستوى العالمي، وان 27 دولة ديمقراطية قد ارتدت عن الديمقراطية الى السلطوية، وان ما يسمى "الربيع العربي "قد انتهى الى حروب أهلية وصراعات وفوضى، ولم يحقق اهدافه المطلوبة.

ثانياً: أسباب تراجع الديمقراطية الليبرالية :

يمكن اجمال اسباب تراجع الديمقراطية في العالم في الاتي:

1- ان طموحات بعض القادة العسكريين في الحكم مع ضعف الثقافة السياسية في كثير من الدول قادت الى انقلابات عسكرية انهت الانظمة السياسية الديمقراطية وأدت الى الارتداد نحو التسلطية.

2- عدم اهتمام القيادات الجديدة في الدول المتحولة الى الديمقراطية باعادة هيكلة النظام السياسي بطريقة تمكن من التحول واستدامة الديمقراطية مستقبلاً. فعلى سبيل المثال لم تتغير وضعية المؤسسات السياسية كثيرا بعد الثورة المصرية مما أدى الى اضعاف النظام الديمقراطي، بينما كان تفكيك المؤسسات السابقة وتشكيلها على اسس جديدة في اسبانيا والبرتغال خلال مراحل التحول الديمقراطي، سببا في استمرار واستدامة الديمقراطية في تلك البلدان.

3- إن توقعات حدوث نتائج سريعة في البلدان المتحولة والتي ورثت قياداتها الجديدة اوضاعا اقتصادية متدهورة، قاد الى فشلها في تلبية مطالب الجماهير والتي كانت اقتصادية في غالبها، خاصة وقد تزامنت اغلب التحولات مع الازمة المالية التي اجتاحت العالم وبسبب ذلك فقدت القيادات الجديدة شرعيتها في نظر شعوبها، وانعكس ذلك على نظرتهم للانظمة الديمقراطية بشكل عام .

4- ضعف الاحزاب السياسية والمجتمع المدني في اغلب الدول المتحولة بسبب القمع والكبت الذي تعرضت له في مرحلة الدكتاتورية جعلها عاجزة عن المشاركة الفاعلة خلال مرحلة التحول وفي جهود استدامة الديمقراطية، وبالتالي لم تجد القوى الجديدة الصاعدة الى

السلطة سنداً في معركتها مع سدنة الانظمة السابقة ولا في جهودها لترسيخ المؤسسات والممارسات الديمقراطية في بلدانها.

5- فشل عملية التحول في بعض البلدان كما حدث في ليبيا واليمن وسوريا وانتهائها الى حروب اهلية، قاد الى تراجع محاولات الاصلاح خوفاً من العواقب المترتبة على مثل هذه المحاولات.

6- المقابلة بين الامن والحرية وتصوير الديمقراطية على انها تناقض الامن كما حدث عقب تفجير متحف باردو في تونس في مارس 2015م ، وفي فرنسا عقب احداث باريس في نوفمبر من نفس العام ، على الرغم من عدم صحة هذه الفرضية اذ ظلت كثير من الدول الاوربية مستقرة امنة في ظل الديمقراطية والحرية ، وينبغي فصل موضوع الارهاب عن موضوع الحرية والبحث في اسباب الارهاب وطرق مواجهته بعيدا عن هذا الجدل العقيم ، وقديما قال بنجامين فرانكلين " من يضحي بالحرية من اجل الامن لا يستحق أياً منهما" .

ثالثاً: مستقبل الديمقراطية الليبرالية: –

هذه ليست المرة الاولى التي تتراجع فيها الديمقراطية فقد انتكست الديمقراطية في ثلاثينيات القرن الماضي بعد تحالف الفاشية والنازية وحكومة الجنرال فرانكو الاستبدادية في اسبانيا وتهديدهم المباشر للقيم الديمقراطية عبر العالم، كما واجهت الديمقراطية تحديات المعسكر الشيوعي الذي حشد كل امكانياته لمواجهة الليبرالية والقضاء عليها ، وخرجت الديمقراطية منتصرة من كل هذه المعارك .

ان الديمقراطية تتضمن قيما ومبادئ يصعب رفضها او تفنيدها كالحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الانسان ، وهذه المبادئ هي مصدر القوة الاساسي للديمقراطية الليبرالية كونها غدت حلم الشعوب التي تنشد الحرية والعدالة.

لكن الديمقراطية ، بسبب العقبات التي توضع امامها من قبل اعدائها ، كانت دائما تتراجع خطوة الى الوراء ، وتتقدم خطوتين الى الامام ،مطورة الياتها لمواجهة التحديات الجديدة في كل مرحلة ، وظلت قوة دفعها – دائما – أقوى من العقبات التي التي تجابهها ،و مع أن الديمقراطية شهدت تراجعا وانتكاساً في العقد الاخير ، لكنها ستعود ، كما نعتقد، وهي أكثر قوة من السابق ، فلا يوجد – حتى الآن على الأقل – بديل يقوم مقامها أو يحل مكانها .

لكن ما تجدر الاشارة اليه والتنبيه بشأنه هو أن نجاح الديمقراطية واستدامتها يتطلبان توفر قناعة بافضلية الديمقراطية على سائر النظم السياسية الاخرى ، وتوفير الضمانات الكافية لممارستها والحفاظ عليها بخلق تحالف واسع يدافع عنها ، وأن تتضافر الجهود لتبني ديمقراطية شعبية تتلمس مطالب الجماهير ، وتسعى لتحقيقها ، وأن تعمل على معالجة التفاوتات الاقليمية وردم الفجوات التنموية داخل الدول(متى وجدت) ، وأن يكون هناك تحديد واضح لمهام الجيش والشرطة ، وان تجتهد الحكومات الديمقراطية في محاصرة الفساد بإعمال الشفافية وحكم القانون واستقلال القضاء.

الموجة الثالثة وقضايا البقاء [4]

هذا عنوان لكتاب في غاية الأهمية، وهو من تأليف العالم المصري المعروف الدكتور علي علي حبيش. صدر هذا الكتاب عن مؤسسة الأهرام بالقاهرة ضمن سلسلة (كتاب الأهرام الاقتصادي)، وقد جاء هذا الكتاب في 256 صفحة واشتمل على ستة فصول. يعد الكتاب من أفضل الكتب في مجال التنمية بمفهومها الحديث، كما أن مؤلفه من العلماء المصريين المشهود لهم بالكفاءة والاقتدار، ليس فقط في مصر وإنما على المستوى العالمي. ولأن الكتاب يناقش قضايا حاضرة بكثافة في عالم اليوم، آثرنا أن نشرك معنا القارئ الكريم في السياحة بين دفتي هذا الكتاب المهم، راجين أن يستفيد صانع القرار في العالمين العربي والاسلامي مما جاء فيه من أفكار متطورة، ومقترحات بناءة.

يقول المؤلف إن المجتمع الإنساني يمر–حالياً–بتحولات هائلة تتمثل في الثورة العلمية والتكنولوجيا، والتوجه نحو اقتصاد السوق، والتغيير النسبي لعناصر الإنتاج، وبروز اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلومات. وبالتالي فإن العصر الجديد سوف يشهد (تغييراً شاملاً في طبيعة المعرفة وفى أنماط الإنتاج والاستهلاك، وفى نظام السلطة والإدارة، بل وفى خصائص الحياة اليومية).

وبحسب تعبير المؤلف، فإن هذه التحديات "لن يتصدى لها إلا رأس المال البشري دائم الترقي، ودائم النمو، سواء على المستوى الفردي أو على صعيد المجتمعات ". وبالتالي يدور الكتاب حول كيفية تطوير رأس المال البشري وترقيته بما يمكنه من مواجهة هذه التحديات وتحقيق التنمية المنشودة والتعامل معها. لكن مما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أن التنمية البشرية–كما أوضح المؤلف– لا تتعلق فقط بالسعي لزيادة الدخل (الفردي أو القومي) وإنما بخلق بيئة يستطيع الأفراد فيها تنمية قدراتهم وأن يحيوا حياة منتجة ومبدعة تتوافق مع حاجاتهم ومصالحهم. والتنمية تعني تحقيق مزيد من

[4] صحيفة الوطن البحرينية ، 21 مارس 2015.

الاشباعات المادية وغير المادية بمختلف أنواعها في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية لكل أفراد الشعب وهي تبنى مجتمعاً سوياً: عقلاً وروحاً وضميراً وبنية وحياة.

هذه التنمية المنشودة تتحقق–وفقاً لرأي المؤلف–من خلال السعي لتطوير أربعة جوانب مهمة هي: التعليم، والتكنولوجيا، وزيادة المكون التكنولوجي في النمو الاقتصادي، وتحسين البيئة.

غطت الفصول الأربعة الأولى من الكتاب هذه الموضوعات المذكورة وبالترتيب الوارد أعلاه بينما تناول الفصلان الأخيران الأوضاع المصرية وسنحاول التركيز على استعراض هذه الجوانب الأربعة التي أشار لها الكتاب كأساس لتحقيق التنمية المنشودة.

أولاً: التعليم:

جاء الفصل الأول من الكتاب بعنوان: (التعليم في القرن الحادي والعشرين). يؤكد المؤلف في هذا الفصل أنه "لا تنمية بدون تربية وتعليم وتعلم.... فأول شروط التنمية هو بناء إنسان التنمية"، ويوضح المؤلف أن العقبة التي تعوق التنمية في العالم العربي عامة لا تكمن في قلة الموارد أو نقص التمويل وإنما في "غياب إنسان التنمية" ويستشهد بتجربة اليابان التي" لا تملك الكثير من الموارد الطبيعية ولكنها ... تملك إنسان التنمية".

ويلخص الكاتب تصوره للتعليم في كلمات مضغوطة بقوله "نحتاج تعليماً يحفظ للأمة هويتها وتميزها وخبرتها. تعليماً يعتمد على التكنولوجيا... تعليما ينتقل بالأمة من العمالة العضلية الى العمالة العقلية، ومن التخصص الضعيف الى المرونة والمعرفة الشاملة، ومن المركزية الى اللامركزية، ومن التنظيم الهرمي الى التنظيم الشبكي... ومن النمطية الى التميز، ومن الخيار الواحد الى الخيارات المتعددة". ولكي تتم الاستجابة للتحولات الراهنة، لابد من إحداث ابتكارات وإبداعات في العملية التعليمية تتضمن هيكلة جديدة "تخلع الأمة من سيناريو التدهور، وتدفع بها إلى سيناريو الانطلاق والتقدم".

ويقترح المؤلف في هذا الصدد اعتماد مفهوم "الشجرة التعليمية" بدلاً عن " السلم التعليمي " ثم يشرع في توضيح الفرق بين المفهومين، فالسلم التعليمي يشير الى بداية محددة، وتسلسل محدد، ونهاية محددة أما مفهوم الشجرة التعليمية فإنه يتضمن معنى البناء المستمر، وينطوي على جذع أساس–هو التعليم الأساسي–وعلى فروع وأغصان متعددة تمكن ابناء الوطن من التسلق الى أعلى فروع الشجرة والانتقال الأفقي من فرع الى فرع، كما إنه يتيح فرصة دائمة للمواطن لدخول النظام التعليمي مهما كان عمره ومستوى تعليمه السابق وتخصصه.

إن تطوير التعليم–كما يقول مؤلف الكتاب–يحتاج الى (المعلم القدوة) وهو المعلم الذي يتميز بـ (علو الكفاءة ورفعة المستوى الأكاديمي والمهني والأخلاقي والقدرة على الإسهام الفعال في التعلم الذي هو علم صناعة الإنسانية).

كذلك لابد من ربط التعليم بالتدريب والممارسة والإنماء المعرفي القادر على صنع التقدم وتوكيد التنافسية وبناء حضارة التكنولوجيا، وهذا يتطلب نظام تعليمي وتربوي وثقافي يزرع قيمة الوقت وقيمة الجودة وقيمة الإتقان.

وحول (الرؤية المستقبلية للتعليم العالي) يقترح الكتاب التوسع في القبول بالجامعات " لأن التعليم العالي هو الرصيد الاستراتيجي للدولة، وتطوير المقررات الدراسية وفقاً للاتجاهات الحديثة وإنشاء مراكز للمستقبليات في كل جامعة لمعرفة الجديد في العلوم والتكنولوجيا، مع إيلاء اهتمام خاص للهندسة الوراثية والمعلوماتية والإلكترونيات الدقيقة وعلوم الفضاء. كما يقترح إدخال اللغة الأجنبية كمادة إجبارية في كل كليات الجامعة، وكذا مادة الكمبيوتر ومقررات التسويق وإدارة الأعمال والقانون. مع ضرورة تشجيع الأساتذة على التفرغ للبحوث العلمية والسعي لإيجاد الأستاذ المحترف بدلا عن نظام الهواة المتبع حالياً. كما يقترح المؤلف انفتاح الجامعة على المجتمع، ودعم الأنشطة الطلابية، وتقييم الأداء في ظل نظام الجودة الشاملة، وإنشاء مؤسسة قومية مستقلة غير حكومية

تتولي مسؤولية التقويم الخارجي للجودة في مؤسسات التعليم العالي، ويكون لها اتصال بالمؤسسات المماثلة في دول العالم المتقدم.

ثانياً: التكنولوجيا:

جاء الفصل الثاني من الكتاب بعنوان "التنمية والتقدم العلمي والتكنولوجي، وأشار المؤلف في هذا الفصل الى أن العالم يشهد تطورات وتحولات كبيرة بسبب التقدم التكنولوجي السريع في مجالات تكنولوجيا الإنتاج والتوزيع والمعلومات والاتصالات،وإن الفجوة الواسعة بين العالمين: المتقدم والنامي، تعزى الى الفرق في إنتاج وإتقان واستخدام العلم والتكنولوجيا. وفى هذا الصدد يقول الكاتب إنه، ولكي تعمل منظومة العلم والتكنولوجيا بكفاءة عالية لخدمة أغراض التنمية، يتوجب عليها امتلاك الآتي: –

نخبة من العلماء والخبراء القادرين على تحديد أهداف تكنولوجية واقعية مع تنظيم إمكانات المجتمع لتحقيق هذه الأهداف.

القدرة على تعبئة العلماء والتكنولوجيين والقوي البشرية الماهرة من اجل إبداع وابتكار المستوى التكنولوجي المرغوب وتطويره والمحافظة عليه.

أن تتمكن الدولة من تدبير الموارد الكافية والمدخلات الضرورية اللازمة لإحراز التمكن من التكنولوجيا المتقدمة والجديدة.

حتمية وجود سوق محلية وخارجية لتصريف المنتجات التكنولوجية المتميزة وفقاً للمعايير الدولية.

ضرورة توافر إرادة سياسية واعية لدعم تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وجعل ذلك في طليعة مهام الدولة الاستراتيجية.

أن يكون للعلم والتكنولوجيا مكانة في المجتمع وتأييد شعبي من الجماهير.

وتحت عنوان (التجارب العالمية المقارنة في التطور التكنولوجي والاقتصاد) تعرض المؤلف وفق المنهج المقارن لتجارب عدة دول مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي السابق، واليابان،

والصين وكوريا الجنوبية، وتايوان والهند، وهونج كونج، وسنغافورة، وماليزيا، واندونيسيا، والمغرب وتونس. ورغم اختلاف هذه التجارب فإن الدرس المستفاد هو ضرورة التركيز على التعليم ، والانفتاح على العالم الخارجي، واستخدام التكنولوجيا العالية ، وتشجيع البحث العلمي التطبيقي كأسس لازمة لتحقيق التنمية. وهذا أوضح ما يكون في تجارب دول جنوب شرق آسيا.

ثالثاً: المكون التكنولوجي في التنمية:

على الرغم من أن الفصل الثاني ناقش موضوع التكنولوجيا، فإن المؤلف آثر أن يستمر في مناقشة موضوع التكنولوجيا في الفصل الثالث تحت عنوان (المكون التكنولوجي في النمو الاقتصادي) على فرضية أن نسبة المكون التكنولوجي من القيمة المضافة هي مؤشر لتقدم أو تخلف الدولة المعنية. وهذا المكون التكنولوجي يتمثل في الآلات والمعدات والأجهزة التي تستخدم في الإنتاج السلعي والخدمي ويوصف بأنه (الحزمة المعرفية التي تتضمن تصميمات المنتج وتقنيات الإنتاج والمعالجة الصناعية) وأن المكون التكنولوجي، يتولد أساساً من البحث والتطوير.

يشير المؤلف إلى أن خطط التنمية تقوم على أربعة مكونات رئيسية هي: الموارد الطبيعية، والعمل، ورأس المال، والتكنولوجيا. ويلعب المكون التكنولوجي الدور الأكبر في اقتصاديات الدول المتقدمة حيث تصل أحياناً الى 80% من القيمة المضافة مقابل 20% للمكونات الأخرى. فكلما تقدمت الدولة زاد المكون التكنولوجي، وكلما تخلفت قل هذا المكون وزادت نسبة المكونات الأخرى.

ويقترح المؤلف في هذا الجانب: رسم وتبني سياسة تكنولوجية، وتقييم المكون التكنولوجي في المؤسسات الإنتاجية والخدمية بهدف تطويره ورفع نسبته، وتعظيم مساهمة التكنولوجيا المنقولة في بناء الإمكانيات التكنولوجية المحلية، والدخول في شراكات وتحالفات مع الدول المتقدمة والدول الحديثة التصنيع بهدف تسهيل نقل التكنولوجيا.

رابعاً: البيئة:

خصص المؤلف الفصل الرابع من الكتاب لموضوع البيئة وعلاقتها بالتنمية، وأوضح الكاتب أن العصر الحالي يشهد المزيد من مخاطر التلوث البيئي بسبب الثورة الصناعية. وتتمثل هذه الأخطار في الغازات والأبخرة من المصانع، والتلوث بالبترول، بالإضافة الى المواد المشعة والسامة والمبيدات الحشرية.... الخ. وقد استشعرت الدول الصناعية الأخطار الناجمة عن التلوث البيئي منذ فترة فدعت عام 1972م الى مؤتمر لـ (إدارة البيئة البشرية) بالسويد وتم الاتفاق على وضع استراتيجية لمعالجة ظاهرة التلوث البيئي. كما دعت الأمم المتحدة أواخر ثمانينياتالقرن الماضي الحكومات والشعوب للمحافظة على البيئة والالتزام بنظافتها ، وربطت بين نظافة البيئة والتنمية المستدامة.

ويعتبر مؤتمر "قمة الأرض" الذي عقد في ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992م علامة فارقة في تاريخ التطور الحضاري للبشرية ، لما تناوله من قضايا تستهدف إنقاذ كوكب الأرض من الكوارث التي يمكن أن تحيق به جراء التلوث البيئي. كما أعطت الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة عام 1994م والتي تعمل بموجبها الآن منظمة التجارة العالمية، الحق لأي دولة في وضع قيود أمام السلع الداخلة الى أراضيها ذات التأثير الضار على البيئة.

كذلك أشار المؤلف الى أن التنمية تتضمن – ليس فقط النواحي المادية للازدهار–ولكن أيضا جودة الحياة Quality of Life. كما أن التنمية المستدامة تعتمد على الطرق والأساليب الصديقة للبيئة الراقية Environmentally Friendly Modes & Styles. كذلك فإن مفهوم التنمية الراقية Sound Development يتضمن تقليل التأثير الضار على البيئة الى أقصى حد ممكن. وللحفاظ على بيئة نظيفة يقترح المؤلف عدداً من المقترحات من أهمها:

1- ضبط التلوث والتحكم فيه من خلال تكنولوجيا المنع (Pollution Prevention Technology) وتكنولوجيا المعالجة، وتتبع حياة المنتج من المهد الى اللحد.

2- تطبيق نظام الإدارة البيئية بالحد من التلوث من المنبع، وتوفير بيئة عمل أفضل بأقل أخطار ممكنة، ورفع المستوى الصحي للعاملين والتوافق مع التشريعات والقوانين البيئية الدولية.

3- تطبيق سياسة الإنتاج الأنظف والرصد الذاتي البيئي بقياس مدخلات ومخرجات العملية الإنتاجية ومستويات الانبعاثات والمخلفات لمعالجتها والتقليل من آثارها.

4- الالتزام بالمواصفات القياسية الدولية البيئية (في هذا الصدد يقدم الكتاب رصدا لسلسلة المواصفات القياسية ويشرح مفهوم البطاقات البيئية والحركة الخضراء ...).

أشار الكتاب – كذلك –الى أن تحديات البيئة البشرية والتنمية كبيرة، لأن هنالك مستويات غير مقبولة من الحرمان في حياة الناس. ويشير المؤلف الى أن العالم به 6 مليار نسمة. وبه أكثر من 850 مليون نسمة لا يعرفون القراءة والكتابة، وحوالي مليار نسمة لا يصلون الى مصادر المياه النظيفة، و2.4 مليار نسمة يفتقرون الى الصرف الصحي الأساسي، وحوالي 352 مليون فتى وفتاة غير ملحقين بالمدارس، و11 مليون طفل يموتون سنوياً، وحوالي 1.2 مليار شخص يعيشون على أقل من دولار يومياً.

تناول المؤلف في الفصل الخامس والسادس الأوضاع في مصر في ظل هذه التحولات. فجاء الفصل الخامس بعنوان (الإنسان المصري والموجة الثالثة) حيث ناقش الفصل تأثير التكنولوجيا الجديدة والمستحدثة على المجتمع المصري، وقضايا الفقر، والبيئة، والتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، والمعلومات، والطاقة، والماء العذب. كما توقف المؤلف عند مؤتمر كيوتو باليابان الذي عقد في نوفمبر 2004م وموقف مصر من قراراته.

أما الفصل السادس فقد جاء تحت عنوان (نحو مجتمع المعرفة) وهو أيضا يتحدث عن واقع التعليم والبحث العلمي في مصر والمشاكل التي تواجهه وكذلك مسألة التطوير التكنولوجي، والكفاءات المصرية في الخارج. وتضمن الفصل مقترحات عملية لمواكبة مصر لهذه التحولات.

ولان لكل دولة ظروفها الخاصة لم نتوقف كثيراً عند الفصلين الأخيرين لكونهما يتعلقان بالتجربة المصرية ولا يمكن تعميم المقترحات الواردة فيهما، وآثرنا الوقوف بالتفصيل عند الفصول الأربعة الأولى من الكتاب لأنها تناقش قضايا عامة تنطبق على كل دول العالم تقريباً.

تحديات صنع السياسة الخارجية في (عصر انعدام اليقين) [5]

في ملحقها الذي يصدر بعنوان مفاهيم المستقبل (Future Concepts)، والذي يهتم بتحليل المفاهيم والمقولات النظرية الحديثة أو المتقدمة)، تناولت دورية اتجاهات الأحداث (Trending Events) والتي تصدر عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات بدولة الامارات العربية المتحدة، وبرؤية متعمقة موضوع تحديات صنع السياسة الخارجية فيما سمته المجلة ب (عصر انعدام اليقين).

تضمن الملحق أربعة مقالات مهمة جاءت المقالة الأولى بعنوان اتجاهات التعقيد في صنع السياسة الخارجية، والثانية بعنوان تداعيات التداخل بين التاريخ والعلاقات الدولية، والثالثة بعنوان تأثيرات المعلومات على صناعة القرار الخارجي، وجاءت المقالة الرابعة بعنوان معوقات " الرشادة " في السياسة الخارجية.

وطبقاً لما جاء في الملف، فان المداخل النظرية والتطبيقية لصنع السياسة الخارجية لم تعد قادرة على استيعاب التحولات الاستثنائية التي تشهدها السياقات الداخلية والإقليمية والعالمية. لقد أصبحت صناعة السياسة الخارجية تواجه تغيرات متواصلة، وتعقيدات متداخلة، وحالة من الغموض وعدم اليقين، والافتقار للقدرة على التوقع. لقد برز تنازع واضح على وظائف وادوار السياسة الخارجية، فهناك الدور الرسمي التقليدي الذي تمارسه الدبلوماسية الرسمية للدول، وهناك أدوار خارجية لبعض الأقاليم داخل بعض الدول وهو ما يعرف باسم الدبلوماسية الموازية (Para-Diplomacy)، وهناك التواصل بين الشعوب، والذي تبلور فيما بات يعرف باسم الدبلوماسية الشعبية (Popular Diplomacy)، وهناك دبلوماسية المسار الثاني (Second Track Diplomacy) والتي تؤديها الشركات العابرة للحدود ومنظمات المجتمع المدني العالمي. كل هذه التطورات قادت الى خلط

[5] صحيفة الوطن البحرينية، بتاريخ الأحد 24 يوليو 2016م .

الأوراق، وتضارب الأدوار والوظائف والصلاحيات، ووضعت تحديات كبيرة أمام صانع القرار في مجال السياسة الخارجية.

لقد غدا أمر صناعة السياسة الخارجية –بشكل عام–يتسم بالتعقيد، فبالإضافة الى ما ذكرناه من تداخل الأنظمة الفرعية في عملية صناعة القرارات الخارجية، هناك ايضاً تعقيد يتعلق بالتداخل الزمني، حيث يتكامل الماضي والحاضر لرسم مسار المستقبل، وهذا ما ينبغي ان ينتبه اليه ويعتمد عليه صانع القرار عند صناعة السياسة الخارجية.

ان هذا التعقيد في صناعة السياسة الخارجية قاد الى (انتفاء السببية)، فالظواهر البسيطة تتسم بوجود علاقات سببية واضحة لحدوثها، اما الظواهر المعقدة كالسياسة الخارجية في صورتها الحالية فيصلح معها استخدام نموذج أثر الفراشة (Butterfly Effect)، ووفقاً لهذا النموذج الذي قال به في الأصل عالم الأرصاد إدوارد لورينتز ، فمن المستحيل التنبؤ بأحوال الطقس لمدة طويلة، إذ من شأن تغيرات جوية بسيطة جدًّا أن تؤدي إلى ظروف مناخية غير متوقعة وأن "رفرفة جناح فراشة في الصين قد تتسبب في تفاعلات متتالية لحركة الهواء تتبعها فيضانات وأعاصير ورياح عاتية في أمريكا أو أوروبا أو إفريقيا، إن وجدت الشروط التي تدعمه" لكن فكرة أثر الفراشة تعدت مجال المناخ، وتوسعت تطبيقاتها في العلوم المختلفة، حتى أصبحت فكرة فلسفية عامة، تفيد أن حدثا أوليًّا مهما كان بسيطا قد يولد سلسلة من الأحداث المتواترة والمتفاعلة في ظروف مساعدة، ينجم عنها نتائج غير متوقعة وتتجاوز الحدث الأول بمراحل، وبالتالي فان حدثاً صغيراً في مجال السياسة الدولية – طبقاً لهذا النموذج– بإمكانه ان يقود الى احداث عميقة الغور اذا توافرت له الظروف المناسبة ، وهو ما يزيد من حالة الغموض وانعدام اليقين .

ان اندثار الحدود والاندماج المتصاعد بسبب تطور وسائل الاتصالات، مع سيادة حالة عدم التوقع (احداث الحادي عشر من سبتمبر نموذجاً)، وبروز الحديث عن الشبكات كبديل للفاعلين الدوليين بسبب قدرتهم على المساومة والضغط على الحكومات في إطار سياسات الترابط (Linkage Politics)، كل ذلك يسهم – بلا شك –في زيادة الضغوط على صانع القرار في مجال السياستين (الداخلية والخارجية) معاً.

لقد وضع علماء الاستراتيجية اليات لاحتواء التعقيد في السياسة الخارجية ومن أهمها : الترقب الحذر ، وهو ما يشير الى ضرورة ان ينتظر صانع القرار اكتمال المعطيات الواقعية والتطور الكامل لأبعاد الموقف ، وان يركز على تهيئة السياق لظهور تغيرات إيجابية تعقب التغيرات المفاجئة ، واستغلال الفرص التي تنبع من قلب الازمة مثل التضامن المجتمعي في أوقات الازمات ، مع توسيع نطاق الجماعات المنخرطة في صنع السياسة الخارجية لإدارة الموقف ، بالإضافة الى تشجيع الاختلاف الذي يسهم في ظهور أفكار غير تقليدية ومبتكرة لمواجهة الموقف، وهو ما يتطلب في بعض الأحيان تغيير المشاركين او تبديل ادوارهم حسب ما تقتضي الحاجة .

إن التحديات التي أشرنا اليها هي تحديات عامة تتعلق بالتحولات العالمية، لكن هذا لا يعني الاستسلام لها، وانما لا بد من التعامل مع هذا الواقع الجديد، واستنباط الوسائل التي تناسبه من أجل تحقيق المصالح العليا للبلاد في ظل هذه الظروف التي يصعب التحكم بها فضلا عن تغييرها في الوقت الحالي، وكما قيل، فان النجاح هو ان تنساب كالماء بين الصخور " Success Is To Flow Like Water Through a Road of Rocks".

إن حالة الغموض وعدم اليقين، والافتقار للقدرة على التوقع التي تحدثنا عنها انفاً يمكن تبديدها – أو على الأقل التقليل من اثارها السالبة– عن طريق توفير المعلومات الصحيحة والكاملة لصانع

القرار في مجال السياسة الخارجية، فمنذ أربعينيات القرن الماضي دعا الجنرال الأمريكي " بيل دونوفان" رئيس الجهاز المركزي للمعلومات الى انشاء مكتب " خدمة المعلومات الاستراتيجية"، وكان يقول انه " لا توجد سياسة خارجية أقوى من المعلومات التي تم الاعتماد عليها في صياغتها" ، فلا بد من الية توفر المعلومات الكافية والصحيحة وفي الوقت المناسب لصانع القرار الخارجي ، والتي تمكنه من الالمام التام بالبيئة الدولية والإقليمية المحيطة بالدولة ، وشخوصها ومؤسساتها حتى يتمكن من تصنيف الفاعلين الدوليين وتحديد الأعداء والمنافسين والأصدقاء ، ومن ثم اتخاذ الموقف الصحيح .

ولا تكفي المعلومات وحدها ، بل لا بد من توفر ما يسمى ب (الادراك الإيجابي)، لأن سوء الادراك هو السبب الرئيسي في أغلب الحروب والصراعات بين الدول، فحتى في حالة توفر المعلومات فان (إدراك) صانع القرار للمعلومات الواردة اليه وتفسيرها والتعامل معها يلعب الدور الأكبر في نوعية القرار الذي يتخذه ، وهذه حالة نفسية لا يمكن تفادي اثارها الا بالتزام المؤسسية في صناعة القرار الخارجي ، لأنه كلما غابت المؤسسية عند صناعة القرار ، كلما ظهر أثر و(ادراك) وتفسير صانع القرار ، وعلى العكس من ذلك فان القرار المؤسسي يعبر عن المؤسسة حيث يوجد اكثر من رأي وتفسير وادراك بما يقود الى قرار أكثر موضوعية . وبالتالي فان العاصم لصانع القرار في مجال السياسة الخارجية من الانزلاق الى مهاوي التفسيرات والتأويلات والادراكات الخاطئة، هو اسناد الأمر الى المؤسسات وليس الى الافراد.

كذلك ينبغي علينا إدراك التغيرات التي طالت الواقع السياسي الدولي وتلك التي ستحدث مستقبلاً لأن من افات السياسة الخارجية للدول ما يعرف باسم (تثبيت الصورة) أي افتراض ثبات الأوضاع، وعدم التنبه لإرهاصات التغيير. ان إدراك التغيرات واستشراف المستقبل يتطلبان الاهتمام بالدراسات

المستقبلية من جانب، والاهتمام بتكوين المجموعات البحثية والنقاشية من اجل مناقشة الارهاصات المختلفة بهدف التنبؤ بمالات الأمور، فالدراسات المستقبلية هي " الية من اليات الحاضر تساعد في فهم المستقبل من أجل أخذ الحيطة والاستعداد لما هو قادم " لانها تنظر بمنظور علمي استشرافي في عصر اتسم بالغموض والضبابية وانعدام اليقين.

القسم الثاني: قضايا اقليمية

مجتمع المعرفة في العالم العربي: الواقع وافاق المستقبل [6]

كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن مجتمع المعرفة حيث عقدت مئات المؤتمرات العلمية والندوات والحلقات النقاشية التي تناولت بالدراسة والتمحيص مجتمع المعرفة: ماهيته، وخصائصه، ومؤشرات قياسه، وأهميته في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لقد تنامى في الفترة الأخيرة . الاعتقاد بالدور المحوري والحاسم للمعرفة في رسم حاضر ومستقبل البشرية، وتوارى إلى حد كبير الاعتقاد بأهمية الأصول المادية : العمل ورأس المال كأساس للتطور والتقدم في المستقبل .

ومنذ مطلع التسعينات من القرن الماضي ، برز اتجاه ينوه بالثورة الرقمية وأثرها على مستقبل البشرية وذلك إثر الثورة التي حدثت في مجال تكنولوجيا المعلومات خاصة الشبكة الدولية للمعلومات " الانترنت " . لقد أشار علماء من أمثال كريستوفر فريدمان ولوك سوتي وجيوفاني روسي إلى أن الثورة الرقمية ستكون هي القوة المحركة والدافعة نحو موجة جديدة من الرخاء والنمو الاقتصاديين وهو ما اعتبره فخاً تكنولوجياً جديداً .

لكن استخدام المصطلح في الدراسات الاجتماعية وفي أجهزة الإعلام وشيوعه على ألسنة العامة بدأ يفرض نفسه منذ منتصف التسعينيات ، وعلى الرغم من الانتشار الواسع لمصطلح (مجتمع المعرفة) , إلاّ أن هذا المصطلح يعد من أكثر المصطلحات غموضاً والتباساً، فبالإضافة إلى التعريفات الكثيرة الواردة بشأن هذا المصطلح والاختلافات الكبيرة بين العلماء والباحثين حول مدلوله ، فإن مما يزيد من غموض هذا المفهوم هو وجود مصطلحات أخرى . إلى جانب هذا المصطلح . تشير إلى نفس

---

[6] صحيفة الصحافة السودانية ، 21نوفمبر، 2016م .

المعنى تقريباً مثل : المجتمع المعرفي ، مجتمع المعلومات ، المجتمع الشبكي ... الخ وهو ما يزيد المصطلح غموضاً وإبهاماً .

إن مجتمع المعرفة يشير إلى وجود مستويات عليا من التعليم والبحث والتنمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهناك مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في وصف وقياس مجتمع المعرفة مثل: مدى الاهتمام بالبحث العلمي والتنمية، والاعتماد على الكمبيوتر والانترنت ، والقدرة التنافسية في مجال وإنتاج ونشر المعرفة .

ولا يكفي حصول مجتمع ما على المعلومات واستخدامها بفاعلية لوصف هذا المجتمع بأنه مجتمع المعرفة, بل لابد أن يكون منتجاً للمعرفة ومسوقاً لها ، وأن يسهم الدخل المتأتي من المعرفة والمعلومات بنصيب معقول من الدخل القومي الإجمالي للدولة المعنية .

وبالتالي لابد لإطلاق وصف مجتمع معرفة على مجتمع ما ، أن تحل المعرفة فيه محل العمل ورأس المال ، وكذلك محل التنظيم والإدارة الصناعية ، وهو السبب في إطلاق البعض على هذه المرحلة اسم مرحلة المجتمع ما بعد الصناعي .

ومن أبرز خصائص مجتمع المعرفة : وجود مستويات عالية من التعلم الجيد ، نمو متزايد في قوة العمل التي تملك المعرفة وتستطيع التعامل معها ، انفتاح أسواق العمل أمام المتفوقين في العلم والتكنولوجيا ، القدرة على الإنتاج باستخدام الذكاء الصناعي ، وجود مراكز للبحوث القادرة على إنتاج المعرفة والاستفادة من الخبرات المتراكمة، والمساعدة في خلق وتوفير المناخ الثقافي الذي يمكنه فهم مغزى التغييرات والتجديدات ويتقبلها ويتجاوب معها ، انفتاح كبير في نظم الاتصالات والمعلومات ،

وسرعة كبيرة في الوصول إلى المعلومة المطلوبة ، بالاضافة الى التوجه نحو الصناعات ذات الكثافة العلمية العالية على حساب كثافة اليد العاملة .

لقد أدى التطور في المجال التكنولوجي إلى تمكين الإنسان من السيطرة على الطبيعة بصورة غير مسبوقة، فقد بدأت الثورة المعلوماتية بصناعة الحاسوب في منتصف القرن الماضي، ومثلت صناعة الحواسيب الثورة الثالثة –بعد الكتابة والطباعة – في مجال المعلومات ، وأمكن بفضل هذه الحواسيب تخزين كميات وافرة من المعلومات وتصنيفها والاستفادة منها .

لقد أصبحت المعلومات هي العنصر الأساسي في الحياة الاقتصادية وغدت تكنولوجيا المعلومات– وليس رأس المال أو القوى العاملة – هي أساس النمو الاقتصادي .

لقد تحولت المجتمعات الصناعية إلى مجتمعات قائمة على إنتاج المعلومات وتوزيعها ، وأصبح قطاع الخدمات – كما تنبأ كلارك وماشلوب وآلان تورين ومارك بور – وليس قطاع الصناعة هو الأكثر أهمية في الوقت الراهن، واستقطب قطاع الخدمات 75% من العمال, 66% منهم في قطاع المعلومات وحده .

لقد أصبح إسهام هذا القطاع واضحاً في الدخل القومي وأصبحت نسبته في الدخل القومي تزداد باضطراد على حساب القطاعات الأخرى . لقد تحول الاقتصاد العيني الذي كان سائداً في السابق إلى اقتصاد رمزي . واسهم التطور الذي حدث في مجال تكنولوجيا الاتصالات إلى القفز فوق الحواجز والمسافات والحدود وذلك من خلال الفضائيات والانترنت والهواتف النقالة والفاكس وانعكست الزيادة في هذا القطاع على حجم التجارة العالمية بشكل عام خلال العقدين الأخيرين .

تغيرت معايير تقييم السلعة بفضل هذه التطورات وأصبح تقييم السلعة " لا يتم فقط حسب ما يدخل في تكوينها من مواد خام، أو ما بذل في إنتاجها من جهد، أو ما انفق عليها من رأسمال ، وإنما حسب المعرفة التي أدت إلى ابتكار تلك السلعة وإنتاجها . فالمعرفة تعتبر أهم عامل في الإنتاج، ومن هذه الناحية فإنها تفوق رأس المال والجهد المبذول في العمل ، فالذي يحدد قيمة السلعة المعرفية إذن هو في المحل الأول الابتكار والفكر الكامن وراء إبداع تلك السلعة "

إن الأهمية الاقتصادية لمجتمع المعرفة تكمن .كما سبقت الإشارة . إلى أن المعرفة أصبحت سلعة تباع وتشترى . وقد عبر أحد المفكرين الأمريكيين عن ذلك بقوله " إن المعرفة التي لا تباع ولا تشترى هي معرفة عديمة الجدوى " وبالتالي ظهرت مقولات جديدة تتحدث عن (اقتصاديات المعرفة) و(اقتصاديات المعلومات) ... الخ . وبالتالي لابد أن تنتج المعرفة بهدف بيعها والاستفادة من عائداتها في زيادة الدخل القومي . بل إن إنتاج المعرفة (وتسويقها) هو من الشروط اللازمة لوصف مجتمع ما بأنه مجتمع معرفة.

إن المعلومات كمورد اقتصادي لها خصوصيتها وإيجابياتها فالمعلومات تتوافر – عادة – بشكل كبير يفوق الطلب عليها ، وبالتالي فإنها لا تعاني من مشكلة الندرة . وتصبح قيمة المعلومة عالية أو متدنية استناداً إلى فائدتها وجدواها والعائد منها ، وليس على أساس العرض وقانونه .

ومن مميزات المعرفة أنها لا تفنى عند استعمالها مثل الموارد الأخرى المادية ،بل إن استهلاكها يزيد من قيمتها ، كما أنها تتجدد إلى ما لا نهاية ، ويمكن استخدامها من قبل عدد كبير من الناس في وقت واحد ، كما أنها لا تتطلب تكاليف كبيرة من الطاقة والموارد الطبيعية ، وهي بالتالي منخفضة التكاليف . كما أنها منتجات صديقة للبيئة لأنها لا تترك نفايات ملوثة للبيئة .

وهي خلافاً للموارد الأخرى . تكاد تكون مشاعة عالمياً ، ورغم محاولات الدول للسيطرة عليها وإخضاعها لقوانين الملكية الفكرية فإنها خارج سيطرة الدول والحكومات والشركات بما يؤدي إلى انتشارها والاستفادة منها بأقل تكلفة ، كما أن المعلومات رغم اتساعها فهي قابلة للتجزئة والضغط والتكثيف والدمج والتلخيص . كما أنها سهلة النقل وسهلة التخزين في الاسطوانات والأقراص المدمجة .

لقد كشفت تقارير عالمية واقليمية موثوقة حقائق عن العالم العربي في منتهى الخطورة منها :

1/ إن العالم العربي ينفق ما لا يزيد على 2% من إجمالي الدخل القومي على التعليم وهي نسبة ضعيفة مقارنة بإنفاق الدول المتقدمة في هذا المجال والذي يتراوح بين 3 . 3.2% ، خاصة وقد أشار التقرير إلى أن أغلب هذه الأموال– على قلتها– تدفع كرواتب للعاملين في حقل التعليم .

2/ يوجد في العالم العربي عالم واحد لكل ألف نسمة ، بينما نجد 4 علماء لكل ألف نسمة في الدول المتقدمة .

3/ ينخفض عدد الصحف في البلدان العربية إلى أقل من 53 لكل ألف شخص مقارنة ب285 صحيفة لكل ألف شخص في البلدان المتقدمة . كما أن الصحافة العربية . وفقاً للتقرير . هي " محكومة ببيئة تتسم بالتقييد الشديد لحرية الصحافة والتعبير عن الرأي .

4/ تتميز حركة الترجمة في العالم العربي بالركود, ففي مطلع الثمانينات كان متوسط الكتب المترجمة لكل مليون نسمة هو 4.4 كتاب بينما بلغ العدد 519 كتاباً في المجر, و920كتاباً في اسبانيا لكل مليون شخص . وأشار التقرير إلى أن عدد الكتب المترجمة في العالم العربي منذ عهد المأمون هو 10.000 كتاب، وهو يوازي ما تترجمه اسبانيا في عام واحد .

5/ لا يزيد عدد العلماء العاملين بالبحث والتطوير في العالم العربي كله عن 371 لكل مليون نسمة ، بينما المعدل العالمي هو 979 عالماً لكل مليون نسمة .

6/ أعداد الكتب المنتجة في العالم العربي لم تتجاوز 1.1% من الإنتاج العالمي رغم أن العرب يمثلون 5% من سكان العالم .

7/ إنتاج الكتب الأدبية في العالم العربي يمثل فقط 0.8% من الإنتاج العالمي، وهو أقل مما انتجته دول مثل تركيا التي لا يتعدى سكانها ربع سكان البلدان العربية .

كما كشف (تقرير المعرفة العربية) عن عدم جاهزية النشء الجديد في العالم العربي لولوج مجتمع المعرفة ، وعدم قدرتهم على نقل التكنولوجيا وتوطينها وتوظيفها في المنطقة العربية وذلك بسبب عجز التنمية العربية عن توفير التعليم الملائم لهؤلاء الشباب وعجزها عن حمايتهم من الفقر والبطالة . لقد كشف تقرير عربي إلى أن أخطر مشاكل التعليم في العالم العربي تتمثل في نوعية التعليم الأمر الذي يتطلب معالجة متكاملة تشمل مكوناته الرئيسية (السياسيات التعليمية . المدرسين . شروط عمل المدربين . المناهج الدراسية . ومنهجيات التعليم) .

وفي تقرير التنافسية العالمية للعام 2014م، تبين انه من بين 148 دولة ادرجت ضمن تقرير التنافسية العالمية احتلت بعض دول الخليج مراتب متقدمة نسبيا حيث احتلت قطر المرتبة 13 عالميا تلتها دولة الامارات العربية المتحدة والتي احتلت المرتبة 19 ، ثم السعودية في المرتبة 20 عالميا ، بينما احتلت دول عربية اخرى مراكز متأخرة حيث جاءت موريتانيا في المرتبة 141 واليمن في المرتبة 145.

إن الاسباب الكامنة خلف فشل العالم العربي في الولوج الى مجتمع المعرفة تتمثل في الآتي :

1/ الاعتقاد الخاطئ بإمكانية بناء مجتمع المعرفة من خلال استيراد نتائج العلم بدون الاستثمار في إنتاج المعرفة محلياً .

2/ الركون في تكون الكوادر العلمية على التعاون مع الجامعات ومراكز البحث في البلدان المتقدمة معرفياً دون الاهتمام بخلق التقاليد العلمية التي تؤدي إلى اكتساب المعرفة عربياً .

3/ غياب سياسات رشيدة تضمن تأصيل القيم والأطر المؤسسية الداعمة لمجتمع المعرفة.

4/ عدم وجود نظم فعالة للابتكار .

وبما أن الاستثمار في وسائل الإنتاج لا يعني نقل التكنولوجيا ، فإن واقع العالم العربي يقول بأن ممارساته قادرة فقط إلى تبديد الموارد التي استثمرت في البنى التحتية ورأس المال الثابت . إن نقل التقانة وتوطينها وإنتاج المعرفة هو الذي يقود إلى مجتمع المعرفة في العالم العربي وهو ما يتطلب استراتيجية جديدة في التعامل مع التقانة والمعرفة بطريقة تؤدي . في النهاية . إلى مجتمع المعرفة المنشود في العالم العربي .

إن تحقيق مجتمع المعرفة يحتاج إلى دعم مؤسسي من الدولة للتعليم ويتطلب زيادة الإنفاق على التعليم الجيد الاستكشافي وليس التلقيني ، والتركيز على التعليم التقني والفني، كما يتطلب توفير البيئة المناسبة للبحث العلمي والتي تتمثل في إتاحة الحرية الكاملة للبحث العلمي ،بالإضافة إلى توفير معدات وأدوات البحث العلمي والسعي إلى تأهيل وتدريب العاملين في حقل التعليم وتشجيع البحث العلمي وتوفير الحياة الكريمة للباحثين والعلماء حتى يتفرغوا للبحث ويبدعوا فيه .

إن العقبة الحقيقية التي تخنق التنمية ليس ندرة الموارد ولا نقص التمويل وإنما غياب إنسان التنمية... إن اليابان – كما لاحظ احد العلماء العرب (هو العالم المصري المعروف الدكتور علي علي حبيش) " لا تملك الكثير من الموارد الطبيعية ولكنها استطاعت أن تحقق نهضة شاملة بسبب امتلاكها لإنسان التنمية" .

إن إيجاد إنسان التنمية يقتضي توفير التعليم الجيد . ومن أجل الوصول إلى هذا التعليم الجيد والراقي يقترح البعض مفهوم " الشجرة التعليمية " بدلاً عن " السلم التعليمي" .

إن مفهوم الشجرة التعليمية يفيد معنى البناء المستمر الذي يجعل التعليم كيان حي دائم الحركة والنمو وهو ينطوي على فكرة وجود جذع مشترك وهو التعليم الأساسي, ولكنه ينطوي كذلك على وجود فروع وأغصان متعددة وتمكين للمتعلمين أن يتسلقوا رأسياً إلى أعلى فروع الشجرة كما يمكنهم الانتقال من فرع إلى آخر أفقياً .

أما السلم التعليمي فإن له بداية محددة، وتسلسل محدد، ونهاية محددة, أما الشجرة التعليمية فلها بداية فقط وهو متنوع في تسلسله وليس له سقف محدد .

إن التعليم المطلوب هو الذي يحقق أهداف التنمية ويخلق إنسان التنمية . إن التعليم المطلوب .كما لخصه د/ علي حبيش في كتابه القيمّ (الموجة الثالثة وقضايا البقاء) أوصافه كالآتي :

" تعليم يحفظ للأمة هويتها وتميزها وخبرتها ... تعليم يعتمد على التكنولوجيا ... تعليم ينتقل بالأمة من العمالة العضلية إلى العمالة العقلية, ومن التخصص الضعيف إلى المرونة والمعرفة الشاملة, ومن المركزية إلى اللامركزية, ومن التنظيم الهرمي إلى التنظيم الشبكي ... ومن النمطية إلى التميز ، ومن الخيار الواحد إلى الخيارات المتعددة "

لكن الواقع يقول بأن بين مجتمع المعرفة المنشود والواقع العربي الماثل بون شاسع ،مما يتطلب جهوداً مضنية وصبراً دؤوباً من أجل الوصول إلى مجتمع المعرفة المنشود ، كما يتطلب الأمر تخطيطاً دقيقاً لتحقيق هذا الهدف ، وأن يكون الاهتمام بمجتمع المعرفة في صميم الخطط القومية التي تتبناها الدول العربية مستقبلاً .

إن مستقبل مجتمع المعرفة في العالم العربي يتوقف على الوعي العربي بأهميته، وتخصيص نسبة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي للصرف على التعليم, والسعي لتوطين التقانة في العالم العربي ، وإفساح الحريات التامة أمام الباحثين العرب لإجراء بحوثهم في حرية وموضوعية .

الشباب العربي وآفاق التنمية ([7])

قراءة في تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2016

صدر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) تقريرالتنمية الانسانية العربية للعام 2016 م، وقد جاء تحت عنوان(الشباب وآفاق التنمية الانسانية في واقع متغير)، وكان زعماء العالم قد اعتمدوا في العام الماضي خطة التنمية المستدامة للعام 2030م ، وقد أكدت الخطة على أن" الشابات والشباب هم عوامل حاسمة للتغيير، ودورهم محوري لتحقيق التنمية المستدامة " ، بناء على ذلك دعا تقرير التنمية الانسانية الدول العربية "الى الاستثمار في شبابها، وتمكينهم من الانخراط في عمليات التنمية "، وذلك لأن ثلث سكان المنطقة – حسب التقرير– هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15–29 سنة، لكن – يقول التقرير – كثيراً من الشباب يتلقون تعليماً لا يعكس احتياجات سوق العمل ، لذلك فان الكثير منهم عاطل عن العمل، ومستبعد من الاقتصاد الرسمي، لذلك وقع الشباب العربي في حالة من الاحباط والعجز والاغتراب والتبعية ، وكانوا أكثر الشرائح تأثراً بالأزمات التي اجتاحت المنطقة . حيث دفعوا للخطوط الأمامية في صراعات لم يتسببوا فيها أصلاً، فمات الكثيرون منهم، وفقد آخرون موارد رزقهم، مما ألجأ الكثيرين منهم للانضمام الى الحركات المتطرفة والارهابية. لذلك يدعو التقرير إلى تمكين الشباب وتعزيز قدراتهم وتوسيع نطاق الفرص أمامهم من خلال " اقتصادات تشجع ريادة الأعمال، وبيئات سياسية تشجع المشاركة الفاعلة، ونظم اجتماعية تعزز المساواة وتكافح التمييز".

[7] صحيفة الصحافة السودانية ، 19 ديسمبر 2016م .

وتحت عنوان (ديناميات عدم تمكين الشباب في المنطقة العربية) يقول التقرير أنه ، وبالرغم من صعود جيل جديد من الشباب العربي هو الأكبر حجماً ، والأفضل تعليماً ، والاكثر تمدناً في تاريخ المنطقة العربية، فان آفاق هؤلاء الشباب معرضة للتهديد بسبب الاقصاء، والفقر ، والركود الاقتصادي ،وانتشار الفساد ، ويحدد التقرير ستة عوامل تعيق الشباب ، وتنزع إلى إضعافهم ، وتمنع تحرير طاقاتهم. هذه العوامل تتمثل في الآتي:-

1- ندرة فرص العمل اللائق:

يشير التقرير إلى أنه وعلى الرغم من أن نسبة شريحة الشباب تساوي ثلث سكان الوطن العربي ، فان نسبة مشاركتهم في القوى العاملة هي24% وسط الشباب و18% وسط الشابات وهو ادنى معدل في العالم، وينتظر الشباب المؤهلون لفترة طويلة أملاً في وجود وظيفة ، مما يضطرهم إلى العمل في قطاع غير رسمي وبأجور منخفضة وشروط عمل سيئة ، كما تلعب "الواسطة" الدور الأكبر في توزيع الوظائف المحدودة المتاحة ، مما يدفع الشباب للاعتماد على العلاقات الاجتماعية والروابط الأسرية، وهو ما يعطى أبناء العائلات المتنفذة أفضلية على أقرانهم ، بما يعنيه ذلك من انتهاك لمبادئ العدالة الاجتماعية والجدارة.

لقد أدى عدم توظيف الشباب إلى احجامهم عن الزواج وتكوين أسر، ودفعهم للهجرة الى الخارج، ويعني ذلك هجرة الكوادر الماهرة، وإدامة اقصاء الشباب وتحجر الوضع القائم في المنطقة العربية ككل.

2- ضعف المشاركة السياسية:

يقول التقرير أنه وعلى الرغم من عدم وجود عوائق قانونية كبيرة تمنع الشباب من المشاركة السياسية، تحتل المنطقة العربية المرتبة الأخيرة عالمياً من حيث المشاركة (بمعدل 9% مقارنة ب14% في أفريقيا

جنوب الصحراء) ، ويرجع التقرير انحسار مشاركة الشباب العربي إلى الممارسات الاقتصادية عموماً ، والى عدم ثقة الشباب في العملية الديمقراطية برمتها، لكن اهتمام الشباب بالمشاركة يتزايد .

3- انخفاض جودة الخدمات العامة في مجالي التعليم والصحة:

يقول التقرير انه قد نجحت الجهود الوطنية في البلدان العربية ذات الدخل المرتفع في توسيع نطاق التعليم الاساسي من الناحية الكمية، ولا تزال البلدان الفقيرة وذات الكثافة السكانية العالية بحاجة إلى التوسع في هذا المجال. كما اشار التقرير الى تشكك الشباب في قيمة التعليم العالي في ظل انتشار البطالة في اوساط خريجي الجامعات، كما ان ضعف مخرجات التعليم في المنطقة العربية يقود الى تدني نتائج التنمية بشكل عام.

4- **سوء إدارة التنوع في المجتمع:**

اشار التقرير الى التنوع العرقي والثقافي الذي يميز اغلب الدول العربية مع سوء ادارة التنوع في هذه البلدان، ويؤدي ذلك الى الإخفاق في ضمان المساواة بين جميع المواطنين مما يجعلهم أكثر ميلاً إلى التكتّل على أساس مصالحَ فئوية قد تصطدم بالمصالح المشتركة العابرة للفئات كافة.

5- انتشار مفاهيم وممارسات موروثة تعيق المساواة بين الجنسين:

يقول التقرير في هذا الصدد انه على الرغم من وجود ضماناتٍ في الديانات والاعراف السائدة في المنطقة العربية لتحقيق المساواة بين الرجل ، لا تزال المنطقة العربية اكثر تخلفاً في هذا المجال اكثر من اية منطقة اخرى في العالم ، حيث تعاني الشابّات انعدامَ المساواة بين الجنسين في أغلب البلدان العربية، ولا يزال تمييز أرباب العمل ضد النِساء أمراً شائعًا، وبالتالي فان تحسّن فرَص حصول الشابّات على تعليمٍ مناسب خلال العقود الماضية لم يؤت ثمارَه كاملة لأسباب عدة، بينها التمييز على أساس النوع الاجتماعي ، فحين تكمل الشابّات تعليمهن تجدن أنفسهن مضطرات إلى بذل

جهد أكبرَ من الشبّان لايجاد وظيفة مجدِية ومرضِية ومناسبة الأجر، خصوصا في بداية مسيرتهن المهنيّة بعدالجامعة .كما ان حقوق الرجال والنِساء في الزواج والطلاق غير متساوية، فيما تبقى النِساء أكثر عرضة للعنف المنزلي والمؤسساتي.

6- الحروب والصر اعات المسلحة :

يشير التقرير –كذلك- إلى الحروب والصراعات المسلحة التي يزخر بها العالم العربي ، مؤكداً ان هذه الحروب تدمر النسيج الاجتما عي للمنطقة العربيةِ ،وتسبب خسائر فادحة في الأرواح؛ ليس بين المقاتلين فحسْب، ولكن كذلك بين المدنيين،حيثُ مقابلَ كلّ شخصٍ يقتل مباشرة بالعنف المسلح، يموت ما بين 3 و 15 آخرين على نحو غيرِ مباشر من امراض كان يمكن أن تعالج، ومضاعفات طبّية، وسوءِ تغذية.

وتحت عنوان (الدِين والهوِية والتطرّف العنيف) يقول التقرير انه قد برزت خلال العقود الثلاثة الماضية في البلدان العربيّة عدّة جماعات اتخذت مواقف إقصائية حادة ضدّ من تعتبره »الآخَر « الذي تعني به كلّ من يختلف مع وجهات نظرها؛ مستندةً في ذلك إلى تفسيرات دينيةٍ متطرفة، وتمكنت من جذب كثير من الشباب الى صفوفها.

يقول التقرير إنّ غالبيةَ الشباب الساحقة في المنطقة العربية لا تَميل إلى تبنِّي أفكارٍ متطرفةٍ عنيفة، ولا إلى المشاركة في مجموعاتٍ أو نشاطاتٍ ذاتِ صلة ،لكنّ ذلك يجب ألا يدعو إلى الاستكانة. فالشباب يبقَوْن معرضين ليكونوا ضحية دعاية جماعات تسيء استخدام الدِين، مستفيدة من الدور المحوَري الذي يلعبه في تشكيل الهوِية. ويدعو هذا الأمر إلى معالجاتٍ تنمَويةٍ عميقة، يشرَك الشبابُ في صياغتها وتنفيذها. فهُم- إذا مكِّنوا- يكونون قوة كامنة قادرة على المساهمة في مواجهة الاستخدام السياسيِّ المغرِض للدِّين؛ في حين أن إقصاءهم قد يؤدي إلى زيادة

ذلك الاستخدام تَفاقما؛ و ربّا يقود إلى مزيد من التطرف .

وينتهي التقرير بما سماه (نموذج تنموي جديد وجدير بالشباب في المنطقة العربية) ، يوصي فيه بالاتي:

1-العمل على تعزيز قدرات الشباب الأساسية بما يمكنهم من تحقيق أقصى إمكاناتهم، مع التركيز على جودة الخدمات التعليمية والصحية اللازمة لذلك .

2- توسيع نطاق الفرص المتاحة للشباب من أجل تحقيق الذات، اقتصاديًّا بتوفير فرص عملٍ لائقة، وسياسيًّا من خلال احترام حقوقهم وحرّياتهم ، وتمكينهم من المشاركةالفاعلة في المؤسسات الرسمية ومساءلتها، واجتماعيًّا من خلال مواجهة كلّ أشكال التمييز على اساس الهُوِية أو النوع الاجتماعي .

3- العمل على تحقيق السلام والأمن وتعزيزِ دور الشباب في هذا الإطار إذ من دون سلام وأمن لا يمكن تعزيز قدرات الشباب ولا توسيع نطاق الفرص المتاحة أمامهم، كما لا يمكن ضمان استدامة مثل تلك الجهود وتراكمها على نحوٍ فعّال .

وبعد .... فهذه هي الخطوط العريضة والافكار الاساسية الواردة في هذا التقرير المهم ، والذي وضع يده على موضع الا لم في هذا الواقع العربي المرير ، وما أكثر التقارير التي شخصت ادواء وعلل المجتمعات العربية ، وما أدق المقترحات التي تقدمت بها المؤسسات الدولية والاقليمية للتصدي لهذا الواقع المأزوم ، ويرجو المرء ان لا يكون مصير هذا التقرير كمصير التقارير السابقة تذهب به وبمقترحاته الرياح السوافي ، بل الرجاء ان تأخذه الحكومات والاحزاب ومنظمات المجتمع المدني بالجدية ، وتتناوله بالدراسة ، وتستفيد من الحقائق الواردة فيه لبناء خطط شاملة تنتشل العا لم العربي من الحالة البائسة التي يعيشها .

استراتيجية جديدة للشرق الأوسط

عرض لتقرير أولبرايت – هادلي [8]

بمبادرة من مركز رفيق الحريري للشرق الاوسط التابع للمجلس الاطلنطي تأسست في فبراير 2015م (مجموعة عمل الشرق الاوسط) تحت القيادة المشتركة لكل من مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الامريكية الاسبق وستيفن هادلي مستشار الامن القومي الامريكي السابق . كلفت المجموعة والتي ضمت طيفاً واسعاً من الخبراء الدوليين واصحاب المصالح الاقليميين بدراسة الاسباب الكامنة خلف فشل الدولة في منطقة الشرق الاوسط في اكتساب الشرعية في نظر مواطنيها ، بالاضافة الى اسباب التطرف العنيف في المنطقة فرغت المجموعة من عملها واصدرت تقريرها في ديسمبر2016م .

يقول التقرير إن الواقع الحالي يشير الى أزمة عالمية تنطلق من الشرق الأوسط، وتهز معظم أنحاء العالم بسبب العنف وعدم الاستقرار، إلا أن هناك أمل في مستقبل أفضل، ولا تزال هناك فرصٌ في الشرق الأوسط، وليس تحديات فقط.

لكن التقرير يقول بوضوح انه من الضروري " تغيير المسار السياسي للمنطقة من فشل الدولة والحرب الأهلية، نحو نظام مستقر وسلمي لدول ذات سيادة" ؛ و مع أن دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط لديها المصلحة الأكبر في ذلك، إلا أن الولايات المتحدة أيضاً لديها مصالح حيوية تؤثر على كل من حياة ومعيشة الأمريكيين وأسرهم، مثل حماية المواطنين من الإرهاب ، وحماية

[8] صحيفة الصحافة السودانية ، 23 يناير 2017م .

الاقتصاد الأمريكي ،وتمكين الأصدقاء والحلفاء، وتمكين العمليات العسكرية الأمريكية العالمية، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتجنب الكوارث الإنسانية المزعزعة للاستقرار.

ووفقاً للتقرير يتطلب تقدم المصالح الأمريكية أكثر بكثير من مجرد استراتيجية أميركية أحادية الجانب ،بل لا بد من نهج جديد يقوم على الشراكة، وبموجب هذا النهج الجديد، يجب على قادة وشعوب المنطقة أن يتحملوا المسؤولية الكاملة عن رسم رؤية إيجابية جديدة لمجتمعاتهم، وفي الوقت نفسه، تعمل الأطراف الخارجية، مثل الولايات المتحدة، على المساعدة في حل الصراعات العنيفة، التي تقف حالياً في طريق تحقيق أي رؤية للمنطقة.

ولا يمكن الاعتماد في هذه الاستراتيجية على الحكومات فقط، بل لا بد من اشراك : الشباب، والنساء ، والقطاع الخاص، والجماعات المدنية المحلية ، ورجال الأعمال ، وفاعلي الخير ، والمربين ، والمواطنين .

وينص النهج الاستراتيجي الجديد على أجندة عمل من شقين، يتمثل الأول في الحد من الحروب الأهلية والتخفيف من المعاناة الإنسانية، والتخلص من وجود تنظيم الدولة الإسلامية ، ويتمثل الشق الثاني في العمل على استغلال الثروة البشرية غير المستغلة، وبالأخص المواهب البشرية غير المستغلة من الشباب والنساء.

يتطلب الشق الأول، المتعلق بالامن التعاون الكامل مع الجهات الإقليمية الفاعلة، والراغبة في المشاركة في هذا الميثاق؛ وبالرغم من كون المهام المطلوبة شاقة، إلا أنها قابلة للتنفيذ، وهي تبدأ بدول المنطقة الغارقة في الصراع الأهلي: سوريا ،العراق ، اليمن ،

في سوريا، يقول التقرير، توفر الانتهاكات الإنسانية لنظام الأسد بيئة مناسبة للتجنيد في داعش؛ ويجب الحد من هذه الانتهاكات –عسكرياً إذا لزم الأمر– ومن المحتمل أن يثبت العمل العسكري ضروريته، ويجب تعزيز قوى المعارضة لحماية المدنيين من نظام قاتل ، وقتال تنظيم داعش والقاعدة، ويجب الإسراع في هزيمة تنظيم داعش في سوريا، والبدء في عملية المصالحة وإعادة إعمار البلد المدمر، ويتوجب على الحكومة السورية المعاد تشكيلها توفير المزيد من الحكم الذاتي والموارد، التي تمكن المحافظات والحكومات المحلية من تحمل مسئولية أكبر تجاه مواطنيها، وإعطائهم حرية أعظم لتقرير مستقبل بلادهم. وهذا هو نموذج جديد للحكم الوطني، والذي يعد ذو أهمية، ليس فقط للدول الخارجة من حرب أهلية، ولكن أيضاً لدول المنطقة التي تسعى لتعزيز شرعيتها، ولمزيد من الدعم لشعوبها.

في العراق، يجب على الجيش الوطني – مع الدعم الكامل من الفاعلين الخارجيين– أن يتولى زمام المبادرة في هزيمة تنظيم داعش، حيث ربما يؤدي ترك هذه المهمة للميليشيات الشيعية إلى تسريع دوامة السقوط في العراق، فيجب أن تركز الحكومة العراقية مرة أخرى، مع الدعم الخارجي القوي والتشجيع، على المصالحة وتحقيق الاستقرار. وسيستلزم هذا الأمر تلبية الاحتياجات الإنسانية، والتغلب على التوترات الطائفية، واستعادة الحكم المدني الفعال، وتحفيز الانتعاش الاقتصادي في المناطق المحررة. ويعتمد بقاء العراق كدولة واحدة إلى حد كبير على النظر للحكومة باعتبارها ضامناً أكثر مصداقية للمصالح العربية السنية من تنظيم داعش. وسوف يتطلب أيضاً، كما في حالة سوريا، نموذجاً جديداً للحكم، يوفر استقلالاً متزايداً وموارداً للمحافظات والحكومات المحلية، والضغط على الحكومة في بغداد وحكومة إقليم كردستان لحل الخلافات بينهما؛ كما يجب أيضا التصدي للفساد المستشري هناك .

في اليمن، يجب على الأطراف الخارجية الفاعلة إقناع المملكة العربية السعودية بإعطاء الأولوية لحل سياسي للصراع. وفي الوقت نفسه، يجب أن تتوقف العمليات العسكرية الحوثية قرب وعبر الحدود السعودية.

في انتظار تطبيق حل دولتين مستقر ومستدام للصراع الإسرائيلي الفلسطيني يجب أن تستمر مهمة بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقبلية، بل ويتم تسريعها، إلى جانب تشجيع إسرائيل على تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني مع السلطة الفلسطينية

ولا بد من فتح حوار أكثر قوة بين أنقرة وواشنطن؛ ويعتبر هذا الأمر بالغ الأهمية، ليس فقط لمعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك، مثل تدفقات اللاجئين وتنظيم داعش ونظام الأسد، ولكن أيضاً لحل القضايا الراهنة في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وتركيا، بما في ذلك العلاقات مع الأكراد السوريين.

يدعو التقرير الى ردع التدخل الإيراني في العالم العربي، حتى في الوقت الذي يتم فيه إشراك طهران بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك (مثل الإتفاق النووي عام 2015) ، ويجب أن يطمئن أصدقاء الولايات المتحدة وشركاؤها إلى أن الولايات المتحدة تعارض الهيمنة الإيرانية، وأنها ستعمل معهم لمنع ذلك.

أما الشق الثاني من المقاربة الاستراتيجية الجديدة فانه يركز على التحول السياسي والاقتصادي، ويتطلب إصلاحات عميقة للدول في المنطقة والخطوة الأكثر أهمية في هذا الصدد هي تطوير رأس المال البشري في المنطقة — بما في ذلك الشباب والنساء– وذلك لضمان أن يكون التغيير مستداماً؛ والتعليم هو مفتاح للحل، فلابد من القيام باستثمار استراتيجي في تعليم جيد مناسب للقرن

الحادي والعشرين؛ وتتطلب المؤسسات التعليمية القائمة، في كثير من الحالات، إصلاحاً شاملاً، يشمل المعلمين المعدين جيداً، والاستخدام المدروس للتكنولوجيا، وبرامج التبادل، بالاضافة الى تطوير برامج قوية للتدريب المهني، والتعرف على الاحتياجات الواقعية لسوق العمل.

تدعو الاستراتيجية الحكومات الى تمكين وتحفيز مشاركة المواطنين في حل المشكلات المدنية ، وتشجيع وتمكين الجماعات المدنية المحلية وأصحاب المشاريع الاجتماعية، وخصوصاً النساء والشباب ليكونوا منتجين ومبتكرين ، بالاضافة الى تشجيع وتمكين المرأة للعب دور أكبر في الحياة الاقتصادية والعامة ، والعمل على ايجاد نوع من الحكم الرشيد ، وتوفير الأمن في مواجهة الإرهاب ، والعمل على اقتلاع جذور الفساد، وتبسيط تقديم الخدمات الأساسية، وتحقيق احترافية الأجهزة الأمنية. كما يجب تمكين الحكومات المحلية لحل المشكلات المحلية، وينبغي على البلدان تطوير معايير الإصلاح الخاصة بها. وفي كل هذا، فالتشجيع والدعم من الخارج هامان للغاية؛ لكن المبادرة من داخل المنطقة إلزامية.

يمكن أن تستفيد منطقة الشرق الأوسط بشكل كبير من الإطار الإقليمي للحوار والتعاون؛ ويشمل هذا الإطار القضايا الاقتصادية والسياسية ، ويمكن لمثل هذا الإطار أن يساعد على إخماد الصراعات وتشجيع التعاون، ووضع معايير متفق عليها لتصرفات الدولة، وتحفيز ودعم الخطوات الإيجابية من جانب الدول في المنطقة.

يستطيع الشرق الأوسط أيضاً أن يجني أرباحاً هائلة من إنشاء صندوق التنمية الإقليمية لإعادة الإعمار والإصلاح. ويمكن للصندوق، في ممارساته الإقراضية، تشجيع ودفع عجلة تنمية القطاع الخاص، ويمكن الاعتماد على نماذج مؤسسات التنمية الإقليمية الأخرى مثل البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، فهو يمكن أن يدعم الأعمال والمشاريع التعاونية التي تخرج من الإطار الإقليمي.

والحكومات التي تقوم بإتخاذ الخطوات الموضحة في الشق الثاني من الاستراتيجية سيمكنها الحصول على التمويل والدعم التقني. وبالفعل، فإن الصندوق والمؤسسات الشريكة ستدعم جميع الجهات الفاعلة، بما فيها الحكومات المحلية والشركات الخاصة والجماعات المدنية ورجال الأعمال وأصحاب المشاريع الاجتماعية، وكذلك المواطنين المَمكنين.

تحتاج المنطقة إلى صندوق تنمية، لتمويل مشاريع البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر الشرق الأوسط هو المنطقة الوحيدة في العالم التي تفتقر إلى مؤسسة فعالة متعددة الأطراف من هذا النوع، إلا أنه في حاجة ماسة إلى واحدة من هذه المؤسسات؛ وتمول دول الخليج حالياً مجموعة من المشروعات التنموية في المنطقة، ولكن على قاعدة ثنائية، حيث كل منهم والدول التي تتلقى دعمهم يمكنهم الاستفادة من النهج الأكثر مؤسسية، وذلك بالأموال التي يديرها فريق عمل احترافي، والتي يتم توزيعها وفقا لمعايير محددة سلفاً، وتخضع لأعلى معايير من المحاسبة.

ومع أن العديد من دول المنطقة تجد نفسها في أوضاع مختلفة جداً، ولا يوجد نموذج واحد للمنطقة، إلا ان هناك مجموعة مشتركة من المبادئ والاستراتيجيات، التي يمكن أن تساعد جميع دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط على إدارة الخلافات بسبب الانقسامات القبلية والطائفية والدينية، وبناء السلام والترابط الاجتماعي، وإيجاد العقد الاجتماعي للقرن الحادي والعشرين بين الحكومة والشعب، وتعزيز الشرعية الحكومية، ومنع الصراعات من التصاعد إلى العنف.

يقول التقرير ان المطلوب من زعماء الشرق الأوسط شاقٌ جداً، وبالتالي يجب على الجهات الخارجية أن تكون قوية في دعمها وتشجيعها؛ ولكن الخيار واضح: وضع أساس لنظام جديد للشرعية السياسية، أو الاستسلام للأزمة التي لا تنتهي، ولعدم الاستقرار والإرهاب. فإما تمكين المواطنين أو مشاهدة السلطة تؤول إلى أيدي المجرمين والإرهابيين.

وفي رسالة من رئيسي مجموعة عمل استراتيجية الشرق الأوسط مضمنة في التقرير يقولان ان هناك تطورات متسارعة تحدث في الشرق الاوسط " وهذه التطورات، سواء كانت إيجابية أم سلبية، لها انعكاسات عميقة ليس فقط في الشرق الأوسط، ولكن أيضاً بالنسبة للولايات المتحدة وأوروبا وبقية العالم. وهذا هو السبب في أننا، تحت رعاية المجلس الأطلنطي، قد أسسنا مجموعة عمل استراتيجية الشرق الأوسط".

وتؤكد رسالة رئيسي المجموعة ان التقرير ليس استراتيجية امريكية للمنطقة، وانما هو بمثابة محاولة لوضع استراتيجية للمنطقة، والتي تكون مستوحاة إلى حد كبير من المنطقة نفسها، ويجب أن تتولى حكومات وشعوب المنطقة زمام المبادرة في تنفيذ هذه الاستراتيجية إذا أريد لها النجاح. ولكن الولايات المتحدة وأصحاب المصالح الخارجيين يمكنهم المساعدة، .

ويؤكد ان نهج التقرير يختلف عن الجهود الاخرى في هذا المضمار من حيث ايمان فريق التقرير أن التركيز الحصري على القضايا الأمنية لا يكفي، لارتباط التحديات الأمنية في المنطقة ارتباطاً وثيقاً بالقضايا الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية.

وما نقترحه –يقول رئيسا الفريق الذي اعد التقرير–هو ''النهج الاستراتيجي الجديد'' لكيفية ارتباط العالم بالشرق الأوسط، فمنذ عهد الاستعمار الأوروبي، لعبت القوى الخارجية دوراً كبيراً في تشكيل الأحداث في المنطقة، إلا أن هذا النهج لم يعد صالحاً في عصر الدول ذات السيادة والمواطنين الإيجابيين. وبذلك يتطلب نهج استراتيجي جديد والذي يغير بدوره النهج القديم تماماً .

لذلك تحتاج المنطقة إلى تحمل مسؤولية رسم مستقبلها، على الرغم من أنها لا تزال بحاجة إلى مساعدة من الأطراف الخارجية، للتغلب على العديد من التحديات التي تواجهه ، تحتاج المنطقة من

القوى الخارجية أن تلعب دوراً مختلفاً تماماً عن ذي قبل، وهو ليس بدور الاستعماري المتسيد، ولا الغازي ولا الشرطي، ولكنه دور المحفز والميسر في مساعدة شعوب المنطقة على بناء نظام إقليمي جديد.

وبعد ... فهذا عرض لاهم ما جاء في هذا التقرير المهم والذي يمكن ان يشكل أرضية لسياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الشرق الاوسط خلال الفترة القادمة، بعد ان اتضحت بصورة جلية العلاقة بين امن الشرق الاوسط من جانب، والأمن الامريكي والاوربي من جانب آخر.

الغزو الثقافي وأبعاده الجديدة [9]

قراءة على ضوء التطورات الجديدة على الساحتين العربية والاسلامية

الحديث عن الغزو الفكري والثقافي حديث قديم، لكنه تجدد في الاونة الاخيرة – بسبب استباحة الغرب لبلاد العرب والمسلمين وسعيه لفرض رؤاه حول أخص خصوصياتهم كالتعليم والملبس ونظام الحكم وإدارة الشأن الاقتصادي وغيرها، وهو ما اقتضى التعريف به، وبأهدافه الجديدة ووسائله المتجددة ونتائجه الكارثية على الشعوب النامية حاضراً ومستقبلاً.

لم يكن الغزو الثقافي حديثاً يفترى في أي مرحلة من مراحل التاريخ، فالجهود التي يبذلها الغرب في سبيله والاموال التي ينفقها من اجل تحقيقه واضحة لا تخطئها العين، لكنه وبعد ان كان يحاط بسياج من السرية في السابق ، أميط عنه اللثام واتخذ اشكالا واضحة وجريئة كأن الغرب قد تخلى عن حيائه في هذا الجانب وقرر أن يخوض معركته جهارا نهارا دون مواراة ولا مداراة مما يشير الى تفاهة الشعوب الاخرى في نظر الغربيين .

[9] جريدة الصحافة السودانية بتاريخ 2016/8/15م .

إن ما يجري الآن في البلدان العربية من جهود حثيثة لإعادة رسم خارطة المنطقة اصبح واضحا لكل ذي لُب، لكن المدخل لهذه التوجهات الجديدة والضامن لاستمرارها ليس السلاح المادي وحده ، وانما الأهم منه هو السلاح الفكري والثقافي ، لذلك لا غرو ان نلحظ الاستراتيجية الثقافية تسير جنباً الى جنب مع الاستراتيجية العسكرية في هذه المناطق العربية والإسلامية . وهو ما اقتضى ان نخصص هذا المقال لمناقشة قضية الغزو الفكري والثقافي والاليات المستخدمة فيه قديما وحديثاً، واثاره على مستقبل المنطقة ، كما نسعى من خلال هذا المقال الى مناقشة محاولات الربط بين استراتيجيات التتبيع من ناحية ومقولات التحديث من ناحية أخرى حتى ينجلي الامر وتتضح ابعاده .

ولئن كان الغزو العسكري يعني قيام جماعة بمهاجمة جماعة أخري واخضاعها بالسلاح ، من أجل تحقيق مصالح الجماعة الغازية ، فان الغزو الثقافى هو إغارة أمة من الأمم على أمة أخرى بوسائل (غير عسكرية) بهدف تدمير قواها الداخلية وعزيمتها ومقوماتها الحضارية . والفرق بين الغزو الفكرى والغزو العسكرى هو أن الغزو العسكري يستخدم وسائل القهر المادى كالأسلحة ، أما الغزو الفكرى فهو يستخدم وسائل (تعليمية واعلامية وفكرية وثقافية وحضارية) لتصفية العقول والأفكار والقيم السائدة، وبث قيم وأفكار جديدة.

وقد يسبق الغزو العسكرى الغزو الثقافى ، لكن الغزو الثقافى هو أشد قسوة من الغزو العسكرى لأنه يرمى إلى تجريد الأمة من عوامل المقاومة ، وجعلها تابعة للمستعمر، والسعى إلى تطويل أمد التبعية أو تأبيد تبعية هذه الأمة للمستعمر حتى يتمكن الاستعمار من تحقيق أهدافه الأخرى المتمثلة في : نهب الثروات، والمواد الخام ، أو استخدام أراضى هذه الأمة كمورد للعمالة الرخيصة أو كسوق للمنتجات المصنعة. وقد يكون الغزو الفكري غاية لذاتها حينما يكون الهدف من الاستعمار أصلاً هدف حضارى، وذلك حين تسعى أمة من الأمم إلى نشر فكرها وثقافتها ورسالتها.

وعلى الرغم من الحديث عن الغزو الفكرى حديث قديم، وأنه أثير حتى في الواقع الغربي حيث برزت أصوات في فرنسا تخشى من الغزو الثقافى الأمريكى لفرنسا وبرز الحديث عن " الوافد الأمريكى" الذي يهدد القيم والأعراف الثقافية التي ترسخت في أوروبا منذ عهد النهضة ، ومع ذلك فهناك من يستنكر الحديث عن الغزو الفكري، ويرى أن ذلك مجرد وهم ، إذ يقول رواد هذا الاتجاه أن عالم اليوم هو وطن واحد لحضارة واحدة هى حضارة العصر أو الحضارة العالمية أو الحضارة الانسانية ، وإن الأمم والشعوب والقوميات إنما هى درجات ومستويات في البناء الواحد لهذه الحضارة ، وبالتالى فان الفكر لايعرف الحدود بل يمكنه ،ويجب عليه ،أن يعبر كل الحدود دون شبهة غزو ولا إثم عدوان.

ولكن في المقابل هناك من يرفض فكرة أن العالم هو وطن واحد لحضارة واحدة، ويقولون بأن التعددية العرقية والثقافية واللغوية والحضارية والدينية هى السمة التي تميز عالم اليوم ، وأن السعى إلى (توحيد) العالم ثقافياً وحضارياً ودينياً إنما يعبر عن روح الاستعلاء الكامنة في هذا الاتجاه ، لأنها تعتمد التطور الخطي (Linear Development) أساساً للحضارة الانسانية ، وأن العالم كله ينبغى أن يحذو حذو الغرب ، وأن يعبر كل المحطات التي عبرتها أوروبا، على الرغم من خصوصية هذه المجتمعات في فكرها ومعتقداتها وتاريخها ، وبالتالى فإن الحتمية التى يقول بها الغرب فيما يتعلق بالتطور الانسانى ليست صحيحة.

إن العالم يتكون من " هويات " متعددة، وان هذه الهويات تلعب دوراً بارزاً في نهوض المجتمعات، وتعبئة الشعوب، ومدها بالطاقات المحركة والإبداع الخلاق، وأن هذه التعددية هى التى تزكي روح المقاومة في هذه الشعوب ، وان السعى إلى إلغاء خصوصية الشعوب إنما تهدف إلى قتل روح المقاومة لدي هذه الجماعات وجعلها تابعة للعرب تبعية عمياء ، وهو مايريده الغرب ، وترفضه هذه الشعوب.

وبالتالي فان الغزو الفكري الذي يقوم به الغرب ضد الشعوب الأخرى واضح لا تخطئه العين ، وهو أمر بين لايحتاج إلى إثبات ، بل هناك خطط غربية مرسومة تهدف إلى تحقيق غايات الدول الأوربية

من خلال الغزو الفكري والثقافي ، لكن ، كما عبر احد المفكرين العرب (محمد عابد الجابري) ، فان " الوضع الراهن لثقافتنا وضع مترهل، لا يصمد أمام مثل هذا الغزو" .

إن القول بوجود حضارة واحدة هو قول بجانب الصواب ويخالف التاريخ الإنساني، فالناظر في أحوال الامم والشعوب يدرك بوضوح الفوارق الكبيرة بين الحضارات المختلفة، فالحضارة الصينية والهندية واليابانية والإفريقية والعربية والإسلامية تختلف جوهرياً عن الحضارة الغربية في طرائف التفكير وأساليب المعيشة. ومع ذلك فهناك مشترك إنساني عام، و الموقف الصحيح هو ماعبر عن المودودى رحمه الله حيث قال (إن أية أمة في الأرض إذا وجدنا في تاريخها، أو نظمها الاجتماعية أو أخلاقها درساً نافعاً يجب أن نأخذه منها ، ومن الواجب استقصاء أسباب رقيها وإزدهارها بكل دقة وتمحيص ، لنأخذ منها مانراه ملائماً لحاجتنا وظروفنا ، لأن هذه الأمور ارث مشترك بين الإنسانية ، ومن الجهل المحض عدم اعطائها ماتستحق من إهتمام).

وقد ارتبط هذا الامر بمقولة التحديث (Modernization) ، وقد توقفت الحركات الاسلامية كثيراً عند مصطلح التحديث واعتبرته من المصطلحات المعقدة، لأن التحديث الذي يتحدث عنه الغرب ، وبعض النخب الوطنية الليبرالية وثيق الصلة بالعلمانية والفلسفة الغربية ذات الطابع المادي ،

فالاسلاميون لايرفضون التكنولوجيا والتحديث ، وإنما يرفضون الفلسفة المادية الغربية لأنها تخالف روح الاسلام الذي يقيم التوازن بين المادة والروح ، والعقل والوحي ، لذلك يرى المودودي –مثلاً – الأخذ من العلوم الطبيعية والبحثية ، وتفادي العلوم التي تحمل خلال الفلسفة الغربية فيقول أنه (يجب أن نميز بين ما حازة الغرب من الرقي الحقيقي في المرتبة والعلوم ، عن ضلالاته في فلسفة الحياة ووجهة الفكر والنظم والأخلاق والاجتماع ، فنأخذ الأول ونستفيد منه ، ونضرب الصفح عن الثاني ، ونطهر من أدناسه شؤون حياتنا كلها).

وهكذا فان العلوم الطبيعية تمثل صميم المشترك الانساني، وتجارب الإنسانية في هذا الجانب قد تكون صالحة للإقتباس والتمثل والإلهام، أما الفكر الذي يدخل في صميم الخصوصية الحضارية التي تتمايز بتمايز الحضارات فهو ذلك الذي ينطلق من العقائد والمذاهب والفلسفات، وكما تميزت علوم الطبيعة بالعالمية فغدت حقائقها (مشتركاً إنسانياً عاماً) ، تميزت العلوم الاجتماعية والفلسفية بالخصوصية الحضارية كونها تعبر عن أوضاع الأمم وطبائعها وفكرها وتصوراتها.

وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة قديمة، والحديث عنها –كذلك – ليس بالجديد ، لكن التطورات التقنية في مجال الإتصال ، وظهور شبكة المعلومات الدولية (انترنت) ، والفضائيات وغيرها من أدوات

الاتصال قد جعلت هذا الأمر أكثر حضوراً ، وبرز الحديث عن العالم كقرية صغيرة يعلم كل مايدور في داخلها ، وأثير الحديث عن " ذوبان الحدود" ، وعدم قدرة الدول على التحكم في هذه الحدود، مما جعل العالم كله عرضة لوسائل البث الفضائى ، وهو ما يقود في النهاية – حتماً- إلى وحدة ثقافية عالمية.

لقد انتهى الحديث إلى وجود ‘‘عولمة" أو "كوكبة" بمعني أن سكان العالم كله غدوا متقاربون في الفكر والثقافة، وستنتهي الحدود الحضارية والثقافية، وستزول " الخصوصيات الثقافية"، وهذا ماقاد إلى ظهور التيار الثانى الذي أنكر الحديث عن "الغزو الثقافى" وأسهب في الحديث عن الأمة العالمية الواحدة، والحضارة الواحدة.

لكن التيار الغالب-خاصة في أوساط الشعوب العربية والاسلامية والأفريقية وشعوب آسيا وأمريكا اللاتينية يقول إن الحديث عن العولمة هو حديث عن التغريب. أى محاولة فرض الثقافة الغربية على شعوب العالم، والسعى إلى (استيعابها) في إطار الثقافة الغربية، وهو في نظرهم أمر يستحق المناهضة من أجل الحفاظ على "الخصوصية الثقافية ‘‘لهذه الشعوب.

ويعد التعليم هو أهم أدوات الغزو الثقافي على الاطلاق. إن خطورة التعليم تتمثل في أن المنهج الذي يدرسه الطالب يؤثر في شخصيته لفترة طويلة، بل يصبح جزءً من تكوينه الفكري والثقافي، ويشكل أراءه وتصوراته على نحو حاسم. لذلك استعان المستعمرون بالتعليم كآلية لغزو المجتمعات المتخلفة بهدف إعادة تشكيلها وصياغتها بطريقة تمكنهم من تحقيق مصالحهم بسهولة ويسر، وتقلل من فرص المقاومة، وتغذي الأعجاب بالتجربة الغربية، وقد عبر عن هذه الحالة الأديب الراحل الطيب صالح حين قال "كنت متلفعاً بجلباب الحضارة الأنجلوسكسونية، شغوفاً بآدابها. معجباً بأساليبها ونظمها في العيش".

وبالإضافة إلى التعليم الغربي الذي أوجبه المستعمر في البلدان التى احتلها، فقد عمل الغرب على ربط طلاب المستعمرات بالتعليم الغربي من خلال مؤسساته، وقد ساعد على ذلك الإنبهار بالتعليم الغربي في سوق العمل، حيث تتاح أفضل الفرص للمتعلمين بالغرب، بل أن بعض الناس يقبلون عليه كنوع من التميز الاجتماعي، ولكن بلا شك فإن التعليم الغربي التقني قد بلغ شأواً بعيداً. في ذات الوقت، فإن نتائج التعليم الغربي، كما أشرنا سابقاً، تعد مشتركات إنسانية، وليس هناك ما يمنع الإستفادة من هذا الجانب. ومن ادوات الغزو الفكري، كذلك ، الوسائل التقنية الحديثة إذ برزت العولمة الثقافية كذلك اثر التطورات الهائلة في تكنولوجيا الإتصالات، وبسبب هذه التطورات

، أصبحت العولمة الثقافية تعني قدرة الثقافات الأقوى تكنولوجياً على السيطرة على الثقافات الأضعف تكنولوجياً.

لقد استغلت الدول الكبرى المتطورة تكنولوجياً. هذه الفرصة من أجل تعميم نموذجها الثقافي على المجتمعات الأخرى باعتباره النموذج العالمي، غير عابئة بالثقافات والقيم والأعراف التى توجد لدى الأخرين. وبالتالي فهي ضرب من ضروب الإستعمار الحديث لأنها لا تعترف بخصوصية الآخر، وتسعى إلى فرض رؤاها عليه قسراً، ولكن الوسائل التى تستخدم في هذا الجانب هى أكثر (نعومة) من الوسائل المستخدمة في الاستعمار القديم.

لقد احتدم الصراع واشتجر الخلاف في الدول النامية وخاصة الاسلامية منها بين أولئك الذين يعادون الغزو الفكري ويعملون على قفل الأبواب في وجهه وممارسة نوع من العزلة، وأولئك الذين يدعون إلى " الثقافة العالمية ".

لكن تياراً وسطياً قد برز بين هذين التيارين داعياً إلى الموازنة بين الأصالة والمعاصرة بحيث نحقق مقاصد الدين ونستفيد من منجزات العصر، على أن يتم قياس كل تطور جديد في ضوء مقاييس الشرع، واعتماد مبدأ "الحكمة ضالة المؤمن " ، وبالتالي فإن المواجهة لا تكون بالإنغلاق، ففرص

العزلة والإنغلاق نفسها ليست كبيرة ،فضلاً عن عدم جدواها ، وبالتالي فلا بد من الإنفتاح ، والاستفادة من المنجزات العلمية البحتة، مع عدم الإنزلاق في مهاوي العلوم الإنسانية التي تحمل ظلال الفلسفة الغربية .

"لست مديناً ... لن أدفع "... هل يصلح الشعار للخلاص من الديون الافريقية ([10])

تتزايد يوما بعد يوم الحركات المناهضة للديون غير الشرعية، وترفع بعض هذه الحركات شعار "لست مديناً ... لن أدفع " باعتبار ان الكثير من هذه الديون لم يكن عادلاً، وبعض هذه الديون تضمن ممارسات خادعة او غير قانونية، لذلك يطلق البعض عليها اسم الديون غير الشرعية.

لقد زادت الديون الافريقية خلال اقل من عقدين من 110 مليار دولار الى أكثر من 350 مليار دولار بما يمثل 65% من الناتج المحلي الاجمالي للقارة الافريقية، وأصبح اجمالي خدمة الدين الذي تدفعه افريقيا للدائنين يعادل ضعف انفاقها على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية عامة، وتقول تقارير موثوقة أن كل طفل افريقي يولد وفي عنقه دينا لا يستطيع تسديده طوال حياته، في حين ان الغاء هذه الديون يكلف المواطن في الدول المتقدمة سنتاً واحداً.

وتشير شبكة جوبيلي لالغاء الديون الى ان القارة تدفع 40 مليون دولار يومياً (14بليون دولار سنوياً) لفوائد الديون ، وانه – بسبب توجيه الموارد لخدمة الديون واهمال الخدمات الاجتماعية يموت 19 الف طفل يومياً في افريقيا جنوب الصحراء .

لقد أدت الديون على الدول الافريقية إلى زيادة معدلات الفقر بصورة مأساوية، كما انها عطلت خطط التنمية ، وزادت من الهوة بين البلدان الفقيرة والمتقدمة ، واسهمت في ظواهر خطيرة تمثلت في الهجرة غير الشرعية صوب البلدان الاوربية ، كما أسهمت في زيادة الحوادث الارهابية وسيادة الجريمة وانتشار التجارة غير المشروعة وغيرها من المشكلات المستعصية والتي اصبحت الدول المتقدمة تدفع الثمن الاكبر منها.

[10] صحيفة الصحافة السودانية ، 15 /2016/10م .

وتتمثل المشكلة الكبرى هنا في الشروط القاسية والفوائد الكبيرة التي يضعها الدائنون على القروض مما يجعلها تتضاعف مرات عديدة، فعلى سبيل المثال اقترضت جامايكا في سبعينيات القرن الماضي 18.5مليار دولار أمريكي، ودفعت 19.8 مليار دولار ولا تزال مدينة بحوالي ثمانية مليار دولار، وفي ذات الفترة تقريباً اقترضت الفلبين 110 مليار دولار ودفعت 125 مليار دولار ولا تزال مدينة بمبلغ 45 مليار دولار .في افريقيا اقترضت نيجيريا- مثلاً - 10 بليون دولار وصلت مطلع هذا القرن الى 35 مليار ولم تنعكس على حياة المواطنين حيث يقدر البنك الدولي ان 66% من الشعب النيجيري يعيش على اقل من دولار واحد في اليوم ، وظلت نيجيريا لفترة طويلة تدفع لفوائد الديون اكثر من ميزانيتها المخصصة للصحة والتعليم وكافة الخدمات الاجتماعية الأخرى

لقد اتضح بشكل جلي ان المستفيد من هذه الديون ليست هي الدول المقترضة ، بل هي شركات الدول المقرضة ، وتوصل الخبراء الماليون الى أن اغلب ديون العالم النامي هي ديون بغيضة (Odious Debt) نشأت من علاقة استعمارية امبريالية ، ففي اطار الضغوط التي يمارسها الدائنون ومحاولات الدول النامية تسديد التزاماتها حدثت تحولات خطيرة في القطاعات الاقتصادية لهذه الدول ، وتحولت موارد البترول والمعادن والاخشاب وكافة الموارد الاقتصادية للدول النامية الى موارد مفتوحة للاستغلال من اجل خدمة فوائد الديون ، وتحولت الزراعة المعيشية الى زراعة للسلع التي يحتاجها الدائنون ، وارتبكت اولويات التنمية وتبدلت – قسراً- القطاعات الانتاجية والعملية الانتاجية برمتها .

ولكن هل على الدول المدينة ان تبيع ممتلكات القطاع العام وتخفض الاجور والرواتب التقاعدية، وتوجه الموارد الطبيعية وتتوقف عن تقديم الخدمات العامة لمواطنيها من أجل توفير قروض الديون المطلوبة منها؟

في الواقع برز اتجاه قوي لمناهضة تسديد مثل هذه الديون في الدول النامية باعتبار ان اغلب هذه الديون كانت غير شرعية اعطيت لحكومات الدول النامية بشروط مجحفة وقبلتها حكومات هذه الدول تحت ضغط الحاجة الملحة في اعقاب الاستقلال ، كما ان بعض هذه الديون يمكن ان تصنف على انها ديون بغيضة ، وهو مصطلح قانوني يشير الى الديون التي تولدت خلافاً لمصلحة الدولة ، فاذا تورطت سلطة استبدادية بدين هو ليس من احتياجات الدولة او في مصلحتها بل من اجل تقوية حكمها الاستبدادي او لقمع السكان الذين يناضلون ضدها ، فان هذا الدين بغيض (مطعون به) لجميع سكان الدولة ،وبالتالي فإن هذا الدين ليس التزاماً للأمة، انه دين على النظام او دين شخصي للسلطة التي اقترضته ، ومن ثم فهو يسقط مع سقوط هذه السلطة ، مثل هذه الديون لا يستوفي احد الشروط التي تقرر شرعية ديون الدولة وهو أن ديون الدولة يجب أن تحصل لتلبية احتياجات الدولة ولصالحها ، وأن تستخدم الاموال المترتبة عنه لهذا الغرض.

والتاريخ ملئ بالشواهد حول محاولات الغاء الديون من جانب واحد ، فعلى سبيل المثال ، رفضت حكومة روسيا " البلشفية " سنة 1918م تسديد ديون " روسيا القيصرية : بحجة انها " منحت لدعم المجازر " ، كما رفضت المكسيك الاستمرار في دفع ديونها سنة 1914 ودخلت في مفاوضات مع الدائنين انتهت الى تنازل الدائنين عن 80% من القروض ، وكذلك فعلت البرازيل التي ابرمت اتفاقاً مع الدائنين انتهى الى تقليص ديونها الى 30% ، ورفضت تركيا – مطلع القرن العشرين – دفع ديونها لروسيا وأيدتها محكمة التحكيم الدائمة بلاهاي ، وقبلت المحكمة دفوع كوستاريكا عام 1923م بعدم التزامها بدفع ديونها بحجة انها " استخدمت في اغراض غير مشروعة " ، والغى اتفاق لندن سنة 1953م نسبة 51% من ديون المانيا . وحديثاً ، قررت الارجنتين عام 2001 في اعقاب حالة الركود التي اجتاحت البلاد، تعليق

تسديد جزء من ديونها يبلغ 90 مليار دولار ووجهت هذه الاموال للاستثمار في القطاعات الاجتماعية ، وتعويض العاطلين عن العمل ، وفي الاكوادور اعلنت الحكومة في عام 2007 عن تكوين لجنة من الخبراء لتدقيق الدين العام وقد توصلت اللجنة الى عدم شرعية تلك الديون وانها تنتهك القواعد الاساسية وبناء على هذا التقرير اعلنت الحكومة انها لن تسدد الديون التي عليها ، وبالفعل اتخذت اجراءات ناجحة في هذا الصدد اذ وفرت ما قيمته 2.2 مليار دولار اضافة الى 2 مليون دولار من الفوائد سنوياً من العام 2008- الى العام 2030 .ووجهت هذه الموارد للنفقات الاجتماعية كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية ، وخصص جزءً منها لتطوير البنيات التحتية ،وفي ايسلندا رفضت الحكومة الايسلندية تسديد الديون التي تطالبها بها المملكة المتحدة وهولندا ، وعلى الرغم من الضغوط التي تعرضت لها ووضعها ضمن لائحة الارهاب وتجميد اصولها المالية في المملكة المتحدة ، الا ان ايسلندا خرجت من هذه المعركة منتصرة ، وابان ازمتها المالية ، شرعت اليونان من خلال لجنة حقيقة الدين العام ، لفحص والتأكد من شرعية الديون العامة التي اوصلت البلاد الى حافة الانهيار .

على المستوى الافريقي ظهر قادة افارقة دعوا الى التوقف عن سداد الديون الافريقية للقوى الامبريالية. من هؤلاء توماس سانكار رئيس بوركينافاسو. ففي اجتماع لمنظمة الوحدة الأفريقية سنة 1987، سعى سنكارا الى إقناع أقرانه بأن يديروا ظهرهم لديون الدول الغربية حيث قال " إن الدين يدار بشكل بارع لاستعادة القارة الافريقية، إنه إسترداد يحيل كل واحد منّا إلى عبد إقتصادي .. إن سياسات الفائدة والمساعدات قد إنتهت بنا إلى تشويشنا وإخضاعنا وسلبنا الشعور بالمسئولية تجاه شئوننا الإقتصادية والسياسية والثقافية. لقد اخترنا أن نخاطر بأن نمضي في مسارات

جديدة لتحقيق رفاهية أفضل "، ودعا الدول الافريقية الى اتخاذ موقف موحد بعدم دفع الديون وقد دفع حياته ثمنا لها الموقف حيث قتل في نفس العام ومثل بجثته قبل دفنها.

وقاد الزعماء الافارقة من بعده جهودا مقدرة لالغاء الديون عن كاهل الشعوب الافريقية مثل الزعيم الافريقي نلسون مانديلا، والرئيس النيجيري اوباسانجو غيرهم ، ورغم اعفاء بعض الدول من ديونها فلا تزال اغلب الدول الافريقية ترزح تحت وطأة الديون التئ تشكل عقبة كأداء في طريق تقدمها ونموها ، فهل يمكن لموقف افريقي موحد ضد تسديد الديون ان يكون مخرجا لهذه الدول من هذا المأزق التاريخي ؟

القسم الثالث: قضايا سودانية

حكومة الوفاق الوطني : الفرص والتحديات [11]

اختتم مؤتمر الحوار الوطني خلال الفترة الماضية، واعلن عن تشكيل حكومة (الوفاق الوطني) ، وبرزت الى الوجود حزمة من الاسئلة المهمة والمشروعة مثل : ما الذي تنوي الحكومة (الجديدة) فعله ؟ هل سيشهد السودان تحولات حقيقية، استنادا الى مقررات الحوار الوطني بحيث تطال الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية والفنية والرياضية وسائر أوجه الحياة في السودان ؟ وهل لها برنامج محدد ومستند الى مقررات الحوار الوطني تسعى الى تنفيذه ؟ أم ستمضي كالحكومات السابقة (رزق اليوم باليوم) ؟ ما هو برنامج الحكومة (الجديدة) ؟ ما هي أولوياتها؟ من أين ستبدأ؟ وأين ستنتهي؟ما الفرص المتاحة أمامها؟وما التحديات التي تواجهها؟ كيف ستتعامل مع قضايا الواقع السوداني الملحة وازماته المعقدة والمتشابكة والمزمنة ؟

هذه التساؤلات هي حق اصيل للمواطن السوداني، فمن حقه أن يعرف الى أين تتجه الأمور؟ وما هي خطط وسياسات حكومته ، لانه المستفيد اذا نجحت الحكومة، وهو الخاسر اذا فشلت ، ولان الشعوب الحية الواعية المنفعلة بقضايا وطنها لا تنتظر الاشارة لتعطي رأيها في مستقبلها ومصيرها ، بل تبادر بأبداء رأيها في كل قضية قومية مطروحة ، لا تألو في ذلك جهداً ، ولا تدخر وسعاً ، والحكومات الرشيدة الصالحة هي التي تشجع المشاركة الشعبية ، وتستأنس برأي الجماهير ، وتفتح أبوابها لتلقي اراء المواطنين ومطالبهم وشكاواهم ، وهي تتيح لجماهيرها فرص التعبير الحر حول قضايا الوطن ، وتسعى للتعرف على اتجاهاتهم وارائهم حول ما اتخذته وما سوف تتخذه من سياسات واجراءات ، وأن تقرر ، وتصوب ، وتراجع ، و(تتراجع)حسب التغذية الراجعة Feed) (Backمن الشعب.

[11] صحيفة الصحافة السودانية ، 18مايو، 2017م .

تجئ هذه الحكومة في ظروف مختلفة تماما عن كل الظروف والمراحل التي مر بها عهد الانقاذ ، لقد تعرضت الانقاذ منذ مجيئها للسلطة في العام 1989م الى ضغوط سياسية وحصار اقتصادي قل نظيره ، فقد جاءت الى الوجود (والدهر كهل) ، فالاتحاد السوفيتي يتهاوى ، والنظام الدولي (الجديد) بقيادة الولايات المتحدة يتشكل ، والحديث عن (نشر الديمقراطية) ومحاربة الانظمة العسكرية يملأ الافاق ، ولم تلبث الا قليلاً حتى اندلعت حرب الخليج ، واتخذت حكومة الانقاذ موقفاً اثار عليها دول مجلس التعاون الخليجي وكثيراً من الدول العربية الاخرى، لتدخل في مرحلة من المقاطعة العربية بسبب هذا الموقف استمرت لعقود من الزمان ، وتكالبت على السودان دول الجوار الافريقي بدعم من الغرب لمحاصرته واثارة النزاعات والحروب في اجزائه المختلفة ، ثم جاءت المقاطعة الاقتصادية من قبل الولايات المتحدة منذ العام 1996، وكذلك دول اوربا الغربية ، واحكم عليه الحصار بطريقة لم يشهدها العالم من قبل ، كما لعبت المؤسسات الدولية دورا كبيرا في تضييق الخناق على السودان ، واصدرت هذه المؤسسات عشرات القرارات التي تدين السودان ، وتم تشويه صورة السودان في كل المحافل الدولية والاقليمية .

لقد اضر الحصار الاقتصادي بالسودان ضررا بالغاً ، فانهارت البنيات الاساسية للبلاد ، وتعطلت مشاريع الانتاج ، وانتشر الفقر والبؤس والمسغبة في كل انحاء البلاد ، وعمت الصراعات والحروب كل اجزاء السودان ، وغدا على كل لسان ، وتصدر نشرات الاخبار مثالاً للفقر والصراعات والفشل التنموي ، وكل ذلك بسبب الحصار الاقتصادي والضغوط السياسية والتشويه الاعلامي .

الا ان العام 2016 شهد تحولات عميقة في علاقات السودان الخارجية ، فقد تحسنت علاقاته بدول الخليج فجأة وبسرعة لم يتوقعها احد وذلك بعد اغلاق السودان للمراكز الثقافية الايرانية بالخرطوم ، ثم قطعه للعلاقات مع ايران بعد حادثة الاعتداء على السفارة السعودية بايران ،

ومشاركته في التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ضد الحوثيين ومليشيات الرئيس السابق على عبد الله صالح .

كما شهدت نهاية عام 2016 اعلان الرئيس الامريكي السابق باراك اوباما في اواخر ايامه في الحكم عن رفع العقوبات الاقتصادية عن السودان لمدة محددة توطئة للرفع النهائي للحظر والذي يتوقع ان يعلن عنه خلال الفترة القادمة. كما تحسنت علاقات السودان بدول الاتحاد الاوربي بصورة غير مسبوقة خلال عهد الانقاذ. كما استطاع السودان خلال السنوات الماضية توثيق علاقاته بالدول الافريقية والتي كان لها موقفا تاريخيا من محكمة الجنايات الدولية ومساندا للسودان.

لذلك تجئ هذه الحكومة في ظروف مواتية الى حد كبير، ولئن عذر الشعب السوداني الحكومات السابقة وتخندق معها في خندق واحد يجابه الحصار الاقتصادي والضغوط السياسية الدولية والاقليمية، فلن يعذر الشعب السوداني هذه الحكومة، فعلى عاتقها تقع مهمة استكمال الانفتاح على المجتمع الدولي والعالم العربي وافريقيا وكل دول العالم الأخرى، وعليها تقع مهمة الاستفادة من الفرص الجديدة التي لاحت في الافق سواء كان ذلك في الجانب الاقتصادي او السياسي او الثقافي.

هذا لا يعني ان الطريق امام الحكومة الجديدة مفروش بالازهار والورود، بل تواجه هذه الحكومة عدداً من التحديات الجوهرية التي لا بد ان تتصدى لها بعزم واصرار مثل: تعزيز الوحدة الوطنية، والتصدي للمشاكل الاقتصادية المستعصية، ومواجهة الفساد السياسي والاداري والمالي، والتصدي للمشاكل الاجتماعية الخطيرة في المجتمع السوداني، وإصلاح النظام التعليمي، والسعي لإعمار علاقات السودان الخارجية، وهذه مجرد نماذج للتحديات التي يتوجب على الحكومة التصدي لها.

ولكي تنجح الحكومة في التصدي لهذه التحديات، لا بد لها من ان تنطلق من رؤية واضحة لهذه التحديات والاشكاليات العميقة والمتجذرة والمعقدة والمتطاولة بطريقة علمية مدروسة بعيداً عن العشوائية والارتجال، لأنها تواجه قضايا مصيرية معقدة في مرحلة تاريخية فارقة من عمر الوطن، لا تحتمل التخبط والتجريب ، فاما تخطيط علمي بمنهجية واضحة يؤدي بنا الى معالجة أوجه الخلل في الجوانب المختلفة ، ويفتح لنا طريقاً نحو التقدم والنهضة ، واما تخبط يوردنا موارد الهلاك ، ويقودنا الى هاوية سحيقة ليس منها خروج . ولكن ما الذي يتوقعه الشعب من هذه الحكومة؟

ان القضايا التي يتوجب علينا مناقشتها سريعاً والسعي لحلها عاجلاً – من وجهة نظرنا – هي : تعزيز الوحدة الوطنية ،التوصل الى صيغة سياسية ودستورية تجنب البلاد الاستقطاب والاحتراب ، التصدي للمشاكل الاقتصادية المستعصية ، مواجهة الفساد السياسي والاداري والمالي ، التصدي بقوة للمشاكل الاجتماعية الخطيرة في المجتمع السوداني ، إصلاح النظام التعليمي ، والسعي لإعمار علاقات السودان الخارجية.

لا يمكن الاحاطة بكل المشاكل التي تواجه السودان والتي يتوجب على الحكومة التصدي لها ومعالجتها، كما لا يمكن التفصيل في كل القضايا المطروحة هنا، ولكن حسبنا أن نسلط الضوء عليها ، ونلفت الانتباه اليها ، عسى ان تتاح فرصة اخرى – لنا او لغيرنا – للتفصيل بشأنها.

أولاً: تعزيز الوحدة الوطنية–:

ليس أهم من الوحدة الوطنية موضوعاُ يستحق التركيز عليه والاهتمام به وحشد الطاقات والموارد من اجل تحقيقه ، لأن بقاء الدولة نفسها مرهون بتحقيق الوحدة الوطنية وتعزيز التكامل والتلاحم

القومي ، لذا يولي الاستراتيجيون أهمية كبيرة لموضوع الوحدة الوطنية لكونه يتعلق ب " بقاء" الدولة ، والبقاء يمثل الغريزة الأم لدى الانسان حسب علماء النفس.

لذلك يتوجب على الحكومة في المرحلة القادمة ان تولي هذا الموضوع الاهتمام الكافي، وان تحله المكان اللائق به . لقد بذلت الحكومات الوطنية منذ الاستقلال جهوداً مقدرة من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل ، حققت فيها نجاحات لا يستهان بها ، وارتكبت أخطاء فادحة ، ونحسبها في كل ذلك صادقة مجتهدة ، ومشكورة مأجورة باذن الله.

لقد انفصل جزء عزيز من السودان ، وتحاول أجزاء أخرى من الوطن تكرار سيناريو الجنوب الذي انفصل ، رغم أن الجنوب نفسه لم يستطع ان يستقر بعد أن انفصل عن الشمال الذي طالما اعتبره العدو اللدود ، ولا استقر الشمال الذي اعتبر بعض قادته ان فصل الجنوب يعني نهاية الصراعات الدموية في البلاد.

لكن تحقيق الوحدة الوطنية ليس مجرد أمنية ، والذين يكتفون بالتمني في أمر الوحدة الوطنية لا يمكنهم تحقيق هذا الهدف النبيل . لان الوحدة الوطنية المطلوبة ينبغي ان تقوم على أسس راسخة ومتينة ، ويقتضي تحقيقها : الاعتراف الصريح بالتباين التنموي بين اجزاء الوطن المختلفة ، والسعي الجاد لردم الفجوة التنموية في اطراف البلاد ،والتخطيط لذلك في صميم الخطط القومية ، وتتحقق الوحدة الوطنية بالمساواة التامة بين المواطنين بغض النظر عن أعراقهم أو الوانهم أو لغاتهم أو اديانهم أو جهاتهم ، مساواة يشعر معها كل فرد أنه ينتمي وجدانياً وشعورياً الى هذا الوطن ، وأن تتاح لكل الجماعات السودانية فرص التعبير الحر عن خصوصياتها الثقافية والدينية الى أقصى مدى دون تدخل من أي جهة ما دام ذلك لا يخالف القانون ، ولا يقود الى التعدي على حقوق الاخرين.

تتحقق الوحدة الوطنية الحقة ببسط الحريات العامة ، وفتح قنوات التواصل الفعال بين السلطة والجماهير المحكومة ، وبابتعاد السلطة عن أسلوب المحاصصات على اسس قبلية أو جهوية ، فالمحاصصة بحد ذاتها تمييز ، ولا ينبغي للدولة أن تتعامل مع مواطنيها على هذه الاسس الجوفاء فارغة المحتوى. تتحقق الوحدة الوطنية المنشودة بمعالجة أوجه القصور البينة في النظام الفيدرالي السوداني ، وبجعل المركز جاذباً غير طارد بما يمتلكه من موارد ، وبما يقدمه من مساعدات للاقاليم الضعيفة وذات الموارد الشحيحة ، وبما يفرضه على الولايات من التزامات تجاه قضايا الوحدة الوطنية التي يجب أن تكون خطاً احمراً لا ينبغي تجاوزه.

واذا اردنا فعلاً تعزيز الوحدة الوطنية وصيانتها، فلا بد من الابتعاد عن الحوارات الثنائية واسلوب المحاصصات الجهوية والمناطقية والقبلية ، فقد اتضح ان مثل هذه الحوارات غدت هي الطريق الأقصر لوصول قادة المتمردين الى سدة الحكم ، لكنها تضر بالاقاليم التي تدعي هذه الحركات المتمردة تمثيلها وتضر بالوطن ضرراً لا يمكن تداركه . لقد وضح بشكل جلي أن أسلوب المحاصصة الذي لا يستند الى معايير الكفاءة قد فتح الباب واسعاً أمام أشخاص لا يتمتعون بأدنى درجات الكفاءة لتولي مناصب مهمة ليسوا جديرين بها ، ومن هنا فاننا نقترح – حتى في حال الاصرار على نظام المحاصصة سئ الصيت هذا – أن تضع الدولة شروطاً دقيقة لشغل المناصب الدستورية والسياسية العليا في الدولة ، وتوضح الكفاءة المطلوبة لشغل المنصب ، وأن تنشئ جهازاً ادارياً مستقلاً للتأكد من أن شاغلي المناصب الدستورية والسياسية العليا يمتلكون القدرة الكافية للقيام بواجبهم على أكمل وجه ، حتى لا يترك مصير البلاد في أيدي أشخاص لا حظ لهم من التعليم والكفاءة أي نصيب ، و يستندون فقط على قبائلهم التي ينتمون اليها ، أو الجهات التي يدعون تمثيلها ، وندرك ان مثل هذه المقترحات ستجد المعارضة والرفض عند الكثير من المستفيدين من هذا

الوضع ، لكنه هو المدخل لكل اصلاح في شأن السياسة السودانية ، وما لم تتخل الحكومة عن هذه التوجهات فانها ستظل تدور في حلقة مفرغة لا نهاية لها دون ان تحقق أي شئ ، وستضيع جهودها ادراج الرياح،لأن هذه مرحلة دقيقة من عمر الوطن ليس هذا اسلوبها ولا هؤلاء رجالها .

ثانياً: التصدي للمشكلة الاقتصادية–:

إن توفير احتياجات الناس الاساسية ودعم الطبقات الفقيرة هي أكثر ما يستهلك جهد الحكومات الغربية اليوم ، وأول ما يتصدر برامج الاحزاب السياسية في البلدان الغربية في مواسم الانتخابات.

ولئن كان ذلك كذلك في الدول المتقدمة حيث الدخل المرتفع وامكانية استقلال الافراد عن الدولة واعتمادهم على انفسهم ، فان الدول النامية وعلى رأسها السودان بحاجة ماسة الى خدمات الدولة في مجال الغذاء والعلاج والتعليم وغيرها من أوجه الحياة.

لكن السودان ، ومنذ انفصال الجنوب يعيش ازمة اقتصادية طاحنة عجزت اثناءها الدولة عن توفير الخدمات الضرورية للمواطن ، وعجز المواطن عن تدبير أموره الحياتية بمعزل عن الدولة.

إن على الحكومة أن تتصدى بعزم وهمة للمشكلات الاقتصادية التي تواجه المواطن ، لأن شرعية الحكومة في نظر الشعب ترتبط بقدرتها على التصدي للمشاكل الاقتصادية التي تواجه المواطن أكثر من أي شئ أخر ،وعجزها عن حل هذه المشاكل والتصدي لهذه الازمات سيكون خصماً من رصيدها الشعبي ، لا تنتطح في ذلك عنزان .

يذخر السودان بموارده الاقتصادية ، فمنذ سبعينيات القرن الماضي تنبأت منظمة الاغذية والزراعة العالمية أن دولاً ثلاث ستكون هي المصدر الرئيسي للغذاء لبقية دول العالم ، وذاك وقت لم تتضح

فيه معالم الفجوة الغذائية العالمية كما اليوم . هذه الدول الثلاث كانت بالترتيب : السودان ، وكندا ، واستراليا.

وخلال فترة الصراع العربي– الاسرائيلي ، وعندما عزم العرب على استخدام سلاح النفط في المعركة ، هددت الدول الغربية بقطع الغذاء عن العالم العربي ، أدرك العالم الفذ والاقتصادي الضليع والوطني الغيور البروفيسور محمد هاشم عوض استاذ الاقتصاد الشهير بجامعة الخرطوم عليه رحمة الله ، والذي كان وزيراً للاقتصاد في عهد الرئيس جعفر نميري .أدرك الوزير المخضرم أن الفرصة باتت مواتية للسودان ليخرج من دائرة الفقر من خلال الاستفادة من موارده الطبيعية خاصة الاراضي الخصبة الواسعة والمياه الوفيرة ، فيعالج أزماته الاقتصادية ويسند ظهر أمته العربية في قضيتها المصيرية(قضية فلسطين) التي امن يها الشعب السوداني في كل المراحل وقدم كل ما يستطيعه من اجلها .

طاف السيد الوزير بالدول العربية شارحاً هذا الشعار مبشراً بامكانيات السودان وموارده الضخمة ، وقد كان لهذه الجهود مردود طيب حيث أقبل المستثمرون العرب على السودان للاستثمار في قطاع الزراعة وقاد ذلك الى تحسن كبير في الوضع الاقتصادي للسودان ، وفي زيادة الناتج القومي الاجمالي ونصيب دخل الفرد الذي ارتفع الى 850 دولاراً وقد كان ذلك من اعلى مستويات الدخل في المنطقة انذاك .الا ان هذه الجهود قد تعرضت للانتكاس لاسباب عديدة ، والان وبعد مضي ما يقارب الاربعة عقود من الزمان يتجدد الامل في تحقيق هذا الشعار وجعله واقعاً معاشاً.

ونعتقد ان السودان غدا الان أكثر تأهيلاً والظروف اصبحت أكثر مواتاة مما كان في السابق لبعث هذا الشعار من جديد بسبب النقص في انتاج الحبوب الغذائية في اغلب الدول المنتجة لها والارتفاع الكبير في أسعارها، لكن الامر يحتاج الى ارادة سياسية قوية ، تعمل عل تحسين علاقات السودان الخارجية ، وترميم الشروخ التي تراكمت – عبر الزمن – على جدار العلاقات السودانية العربية.

لقد قال السيد رئيس الجمهورية اثناء حملته الانتخابية " اننا عازمون علي تحقيق شعار (السودان سلة غذاء العالم) "، لكن تنزيل هذا الشعار الى أرض الواقع يتطلب عدة أمور منها : تطوير قوانين الاستثمار ، و معالجة كل اوجه القصور في الاجراءات المتعلقة بالاستثمار ، والارتقاء بالبنية التحتية ، وقبل كل شئ ضبط قضية الرسوم المتعلقة بالاستثمار والموظفين المسؤولين عن هذه الملفات.

وفي الواقع فان السودان يذخر بالموارد الطبيعية ، فبالاضافة الى الموارد الزراعية والحيوانية ، هناك الكثير من المعادن في السودان مثل : الذهب ، الكروم ، المنغنيز ، اليورانيوم ، الفضة ، النحاس ، الكبريت ، الزنك ، والرصاص ، وغيرها من المعادن ، لكن الاستفادة من كل ذلك يتطلب ارادة سياسية قوية وعلاقات خارجية جيدة.

ثالثاً: الاسراع في حل المشاكل السياسية–:

لعبت الصراعات السياسية القدح المعلى في مشاكل السودان الحالية ، فقد أدى التنافر الواضح بين السلطة الحاكمة والمعارضين السياسين الى تشويه صورة البلاد في الخارج بصورة لم تحدث من قبل ، وكان ذلك سبباً في تدخلات سافرة في شؤون البلاد ، لكن ، ومهما كانت أخطاء الحكومة أو المعارضة فينبغي فتح حوار حقيقي وصادق يهدف الى حل مشاكل البلاد ، وتوحيد جهود ابناء الوطن لحل المشاكل المعقدة التي تواجه السودان وأهله.

لقد شاخت قيادات في المعارضة وهي تعارض ، وشاخت قيادات في الحكم وهي تحكم ،وان لهم الاوان أن يحكموا العقل والمنطق ويتراضون على حل وسط يجنب البلاد التمزق والتشرذم والانقسام ، ويقتضي ذلك الاستمرار في الحوار الوطني بروح مخلصة ، وقلب مفتوح ، ووطنية صادقة ، بحيث

يكون هدف الجميع صيانة الوحدة الوطنية ، وقفل منافذ التدخل الاجنبي والسعي للنهوض بالوطن في كافة مناحي الحياة.

رابعاً: محاربة الفساد–:

أزكمت رائحة الفساد انوف أهل السودان ، لقد ظلت جماعة عديمة الضمير والاخلاق تنهب أموال السودان دون خوف ولا وجل ولا حياء من الناس ولا من رب الناس ،أغواهم الشيطان فسرقوا أموال الشعب ، ويحتاج هؤلاء المستهترين الى اجراءات رادعة تجعلهم عبرة لغيرهم ممن تسول له نفسه اللعب بأموال الشعب السوداني ، وهو ما يقتضي من السلطة التعامل بقوة وحزم مع هذه الظواهر المفجعة ، لانه إذا شعر المواطن أن السلطة لا تحرك ساكناً ولا تردع مجرماً ولا تحاسب سارقاً ولا توقف مجرماً فحق له حينئذ ان يتهم الحكومة بالتواطؤ مع المجرمين.

إن حكومة تتهاون في قضايا المال العام ستفقد ثقة الجمهور فيها ، وإن نظاماً قضائياً يفشل في تتبع مصادر الفساد وقطع دابره لهو بحاجة الى مراجعات هيكلية وعاجلة.

إن على الحكومة أن تسن القوانين الرادعة وتتخذ الاجراءات الصارمة وتأخذ الحيطة اللازمة بما يحول دون التعدي على جزء من المال العام مهما صغر.

خامساً: التصدي للمشاكل الاجتماعية:

قادت الاوضاع الاقتصادية المتدهورة ، وغياب الرقيب ، والتسامح في الاخطاء الجوهرية الى انتشار الكثير من الامراض والافات الاجتماعية في المجتمع وعلى رأسها القضايا الاخلاقية كالزنا والاغتصاب وما تبع ذلك من ازدياد معدلات الاطفال مجهولي الابوين ، فضلاً عن الاوبئة المرتبطة

بالممارسات الجنسية الخاطئة ، وانتشار المخدرات ، وانتشار معدلات الجريمة بكل أنواعها من سرقة ونهب ورشاوى.

وعلى الحكومة أن تتصدى لهذه المشاكل بشكل عاجل ، وأن تتخذ من الاجراءات ما يعالج أوجه الخلل في هذه الجوانب الحساسة ، وما يقتضيه ذلك من جوانب تربوية ونفسية تضطلع بها مؤسسات الدولة ، وما يجب ان تقوم به الدولة من اجراءات صارمة ضد مرتكبي هذه الجرائم ، وما يستوجب ذلك من رسائل اعلامية تسلط الضوء على هذه الجرائم ومرتكبيها والعقوبات المتخذة بشأنهم.

على الدولة اصدار وتفعيل القوانين الرادعة لهذه الظواهر الاجتماعية الخطيرة ، وتطبيق القانون على المجرمين ومحاسبة المتقاعسين عن ردعهم مهما كانت وظائفهم ومكانتهم.

إن على الدولة أن تسهر على راحة المواطن ، فلم يعد المواطن السوداني يأمن على أبنائه في المدارس ، ولا على زوجته وهي تخرج لزيارة أهلها، ولعل ذلك بالاضافة الى سوء الاوضاع الاقتصادية هو الذي دفع الكثيرين من ابناء الوطن للهجرة الى خارج البلاد حتى يعيش ابناؤهم في بيئة نظيفة لا يخشى فيها الفرد الا الله.

ولئن فشلت الحكومة في معالجة هذه المشكلات الاجتماعية واجتثاثها من جذورها فعليها وعلى السودان السلام ، لانه لا يرجى ان تتحقق تنمية سياسية أو نهضة علمية أو طفرة اقتصادية مع انتشار هذه الجرائم البشعة المناقضة لقيم الدين والمنافية للانسانية والاخلاق والمروءة.

سادساً: إصلاح النظام التعليمي–:

يحتاج النظام التعليمي في السودان الى معالجات جوهرية تخرجه من حالته التي هو فيها بما يجعله مواكباً للعصر وبما يجعله قادرا على المنافسة إقليمياً ودولياً ،فقد تراجعت جامعاتنا في التصنيف العالمي والاقليمي حتى لم يظهر منها في هذه التصنيفات الا القليل ، ولقد سمعت بأذني أحد الخبراء البريطانيين وهو يستعرض تصنيف الجامعات العربية حين سأله أحد الحاضرين هل هذه هي كل الجامعات العربية فقال له : لا ، فهناك جامعات كثيرة في(السودان)لا نعرف عنها شيئاً. !!!!

ولكي نعرف ما الذي نريده من التعليم ، وما نوعية التعليم المطلوب، على الحكومة أن تعقد مؤتمراً حول النظام التعليمي بالبلاد على غرار مؤتمرات الحوار الوطني التي عقدتها الانقاذ عند مجيئها للسلطة تناقش فيه قضايا التعليم وتجارب الدول الاخرى ، وان تلتزم بالمعايير العالمية لجودة التعليم ، وأن تدرب الدولة المعلمين وأساتذة الجامعات على نظم الجودة ، وأن تلزم المدارس والجامعات بإنشاء وحدات للجودة في كل مدرسة وجامعة ، وان تجري الدولة المراجعات الدورية للمدارس ومؤسسات التعليم العالي والبرامج الاكاديمية فضلا عن المراجعات المؤسسية والتأكد من البيئة التعليمية، الى غير ذلك من الامور المهمة والعاجلة والتي لا ينصلح حال التعليم ولا يمكنه المنافسة إلا بها.

سابعاً: إعمار العلاقات الخارجية :

لعلنا لا نبالغ او نجانب الصواب اذا قلنا إن أغلب المشاكل التي يعاني منها السودان حالياً سواء كان ما يتعلق منها بالاوضاع الاقتصادية المتدهورة أو الازمات السياسية او الامنية او الاجتماعية ، ما كان يمكن لها ان تستفحل الى هذا الحد لولا الخلل البين في العلاقات السودانية الخارجية . ومن

هنا يبدأ الاصلاح ، ولا يلام – بالطبع – وزراء الخارجية الذين تعاقبوا على هذا الموقع، على سوء علاقات السودان الخارجية ، فهناك مواقف وظروف معينة نعرفها جميعاً كانت سبباً في سوء علاقات السودان مع بعض الدول العربية والغربية.

ومع ذلك ، يقع على عاتق وزارة الخارجية أمر ترميم الشروخ التي أصابت جدار العلاقات الخارجية للسودان ، وتحتاج وزارة الخارجية الى مساندة حقيقية من كل اجهزة الدولة للقيام بنفرة غير مسبوقة تهدف من خلالها الى تجاوز كل السلبيات السابقة ، وفتح صفحة جديدة في علاقات السودان الخارجية تتجاوز بها – إلى غير رجعة – مرحلة الانكفاء التي ميزت المرحلة السابقة.

وحتى لا تكون النفرة التي نبتغيها قفزة في الظلام لا يدري أحد نتائجها ، أقترح ان تعقد الحكومة مؤتمراً جديداً للحوار الدبلوماسي ، لتقييم مسيرة العمل الدبلوماسي خلال عهد الانقاذ منذ مجيئها والى اللحظة الراهنة بهدف تعزيز الايجابيات ، ومعالجة السلبيات وأوجه القصور والنقص ، في شفافية تامة لا تعرف الالتباس ، وأن يدعى لهذا المؤتمر قادة العمل الدبلوماسي الحاليين والدبلوماسيين ممن هم في سن المعاش للاستفادة من خبراتهم ، وكذلك الخبراء والعلماء وقادة الاجهزة الاعلامية ، وقادة الجيش والاستخبارات العسكرية ، وقيادة الشرطة ، وجهاز المخابرات السوداني ، واساتذة العلاقات الدولية بالجامعات السودانية ، والجمعية السودانية للعلوم السياسية ، وكل قادة الفكر والعمل السياسي بالسودان ، وذلك للحوار حول الفرص المتاحة أمام السودان في المجال الخارجي ومردودها ، والتحديات التي تواجهها الى غير ذلك من الامور التي تحدد في حينها كأجندة للحوار.

أما بعد ....فهذه مجرد خواطر حول ما اعتقد انه يتوجب على الحكومة (الجديدة) القيام به ، لكن الامر يحتاج الى " تفصيلات " و" تفريعات " و" توضيحات " نامل أن نجد الوقت الكافي لها مستقبلاً...وفق الله القائمين على الأمر في السودان ، وهداهم لما فيه خير البلاد والعباد.

في عصر تراجع الديمقراطيات: هل يتمخض الحوار الوطني عن تحول ديمقراطي حقيقي في السودان [12]

يجمع المراقبون من مفكرين وسياسيين وإعلاميين على ان الديمقراطية الليبرالية شهدت خلال هذا العقد تراجعاً مريعاً في كل انحاء العالم بما في ذلك الديمقراطيات الغربية العريقة ، ويكفي دليلاً على ذلك ما حدث في فرنسا مهد الديمقراطيات الغربية وارض الثورة الداعية الى الحرية والاخاء والمساواة عقب أحداث باريس الإرهابية حيث اعلن رئيسها عن اجراءات صارمة تقيد من حرية الافراد ، فضلا عن فرض حالة الطوارئ وتفعيل قوانين الارهاب ، وكذا الحال في الولايات المتحدة الامريكية التي تشهد منذ عام 2001 م (عقب احداث الحادي عشر من سبتمبر)حملات مستعرة ضد العرب والمسلمين ، شملت العديد من حالات التعذيب المريعة والانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان في غوانتانامو وابوغريب وغيرها ، كل ذلك مقترناً بالحديث عن الاختيار بين الامن والحرية كأن الامن لا يتحقق في ظل الحرية ، وكأن حالات الارهاب لم تنتج عن غياب الحرية وتكميم الافواه.

لقد ظلت الديموقراطية تنساب كالماء البارد إلى كل انحاء العالم . ليست محمولة على ظهر دبابة ، ولا على رأس صاروخ . وإنما انتشرت بمبادئها السامية وذات الطابع الإنساني كالحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الانسان ، وتعزيز قيم المواطنة الصالحة ، حتى بلغت الدول الديموقراطية منتصف تسعينيات القرن الماضي إلى 120 دولة بنسبة 63% من مجموع دول العالم آنذاك ، ثم أتى على الناس حين من الدهر تراجعت فيه الديمو قراطية الليبرالية بصورة مريعة وتقول التقارير بأن 27 دولة ديمقراطية قد ارتدت من الديمقراطية الى التسلطية خلال هذا العقد ، ويرجع ذلك الى عوامل شتى ليس من اهداف هذا المقال تقصيها وسبر غورها ، لكن المؤكد هو ان الديمقرطية تشهد تراجعاً

[12] صحيفة الصحافة السودانية ، 22 أغسطس، 2016م .

حاداً في كل انحاء العالم وان هذا العصر هو عصر التحول عن الديمقراطية الليبرالية او ما يمكن ان نطلق عليه اسم "الردة الديمقراطية" .

ان الذي يهمنا الان هو : هل يمكن للحوار الوطني الذي انطلق في السودان خلال هذا العام وينتظر السودانيون نتائجه خلال الفترة المقبلة أن يقود إلى تحول ديمقراطي حقيقي في عصر الردة الديمقراطية الحالية؟

ان كل المؤشرات تدل على امكانية ذلك لو صح العزم وصدقت النوايا ، وللسودان تجارب في التحول الديمقراطي سابقة على كل دول المنطقة بما يجعله قادراً على قيادة تحول ديمقراطي حقيقي يجابه تحدياته ويعالج قضاياه ويتجاوز عقباته .

ولعل من ما يبشر بالخير ان اجندة الحوار الوطني قد شملت كل جوانب الحياة السودانية : السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من قضايا الحكم والدستور والقوانين إلى حقوق الانسان والإقليات والمرأة والطفل ، إلى قضايا التنمية والاستثمار ، إلى قضايا الثقافة والاعلام والسياسة الخارجية . لم يجد الحوار موضوعاً الا ولجه ووضع النقاط على حروفه ، وينتظر السودانيون والعالم صدور وثيقة الحوار الوطني التي ستكون نبراساً هادياً لمسيرة العمل السياسي في السودان.

لقد استلخص السودانيون ، أو هكذا ينبغي أن يكون ،دروساً بليغة في مخاطر الصراعات والحروب والنزاعات ، وتأكد لهم بما لا يدع مجالاً للشك ان الديمقراطية الحقيقية هي الترياق الشافي لكل علل ومشاكل السودان .

ستجعل الديمقراطية – اذا قدر ان ينجم عن الحوار الوطني تحول ديمقراطي حقيقي- السودانيين احرارا في بلدهم ،يعبرون عن آرائهم في شفافية ووضوح ، ستمكنهم من حل مشاكلهم بالحوار

والنقاش الموضوعي في إطار من الإحترام المتبادل والتسامح ، سوف تزول بها التصورات الخاطئة والحواجز الوهمية بين القادة السياسيين في الحكم والمعارضة ، وسوف تتيح لهم الديمقراطية فرص (التعارف) ، والحوار البناء الهادف لرفعة الوطن وراحة المواطن ، سوف توفر موارد السودان المهدرة في الحروب والنزاعات ، سوف تفتح الباب لعلاقات خارجية متميزة مع العرب والافارقة والمجتمع الدولي برمته.

ولكن هل سيقود الحوار الى تحول ديمقراطي؟

التحول الديمقراطي كما يقول المراقبون حدث ويحدث في كل انحاء العالم بواحدة من ثلاث طرق، فهو إما أن يأتي من اعلى حين يسعى النظام من تلقاء نفسه الى القيام باصلاحيات سياسية كما حدث في البرازيل بعد تولي فرناندو كاردنسو مقاليد الحكم هناك منتصف التسعينيات، حيث انتهج سياسات داخلية وخارجية سعى من خلالها الى تعزيز مكانه البرازيل اقليمياً ودولياً، وقد شملت الاصلاحيات الجوانب السياسية والقانونية والاقتصادية وكان لها اثراً طيباً في تعزيز وتقوية الجبهة الداخلية مما هيأ للانفتاح الخارجي.

وقد يحدث التحول من اسفل الى اعلى كما حدث في فنزويلا اثر اشتداد الضغوط الداخلية على النظام السياسي والتي قادت إلى نهاية النظام، وفتحت الباب امام الديمقراطية الليبرالية وقيام حكومة منتخبة، وكما حدث في السودان في اكتوبر 1964م وابريل 1985م ، وفيما اطلق عليه ثورات الربيع العربي خلال العام 2011م في مصر وليبيا واليمن وتونس .

وقد يحدث التحول بالتقاء مصالح السلطة الحاكمة والقوى المعارضة وذلك حينما يدرك الطرفان اهمية التحول الى مربع جديد، وقد حدث ذلك في جنوب افريقيا حيث اسهمت قوى المجتمع المدني

وتعدد روافده هناك (نقابات عمالية، تنظيمات طلابية ونسائية، جماعات دينية، ومؤسسات علمية). هذه التنظيمات المجتمعية اسهمت في الدفع بالتحول الديمقراطي بالبلاد.

بالاضافة الى ذلك حدث التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا بشكل أساسي بسبب التقاء مصالح الرأسماليين : البيض والسود خاصة في سعيهما الى الضغط على الحكومة العنصرية من أجل رفع القيود على العمالة السوداء بسبب حاجة الرأسمالية الى هذه العمالة ، بالاضافة الى الضغوط الدولية والاقليمية على الطرفين مما اضطرهما الى الالتقاء على هدف التحول الديمقراطي القائم على المساواة بين البيض والسود ، هذا التحول الذي اتي على النظام السياسي من القواعد وخر سقفه لتبدأ مرحلة جديدة من الحرية والمساواة والعدالة حتى غدت جنوب افريقيا انموذجا ديمقراطيا فريدا في العالم الثالث عامة وفب افريقيا خاصة .

في السودان اطلقت الحكومة الدعوة الى الحوار لكنها لم تكن دعوة من أعلى كما يبدو للعيان ذلك ان القناعة كانت قد ترسخت قبل الدعوة للحوار الوطني لدى الحكومة والمعارضة باستحالة ان يستطيع أي طرف من فرض اجندته على الطرف الاخر في اطار معادلة صفرية يكسب فيها احد الاطراف كل ما يصبو اليه مقابل الخسارة الكاملة للطرف الآخر، فلم تستطع الحكومة اسكات المعارضة ، ولم تستطع المعارضة اقتلاع الحكومة ، فتأكد للحكومة كما للمعارضة ضرورة وحتمية الحوار الوطني للالتقاء على اهداف وطنية جامعة .

واذا ما جرت مقارنة بين انواع التحول الديمقراطي الثلاثة التي اشرنا اليها (التحول من اعلى ، والتحول من اسفل ، والتحول بقناعة الطرفين) ، فان النوع الثالث هو افضل انواع التحولات الديمقراطية لانه يوحد الجبهة الداخلية ، ويرفد بيئتها بعناصر مختلفة المشارب والرؤى وهو ما يثري التجربة وينميها ، ويبتدع حلولا جديدة للمشاكل التي يرزح تحتها الوطن وينوء بحملها ، وهذا لحسن

الحظ ما حدث في السودان حيث التقت ارادة الاطراف السودانية المختلفة على ضرورة التحاور والتفاوض حول قضايا وهموم ومشاكل البلاد المختلفة ، فقط تبقى ان تتحول رغبة الطرفين في التحول الى واقع يلمسه الناس والى تغيير في نظم الحكم واسسه على نحو يقرب من الانموذج الديمقراطي المنشود، والى معالجات جديدة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المزمنة في البلاد ، لينطلق السودان نحو ذرى المجد والسؤدد ، وليكون مثالا ناصعا للتحول الديمقراطي السلمي وسط موجة التراجع التي تشهدها الليبرالية على المستوى العالمي. خاصة وقد جاءت اغلب توصيات مؤتمر الحوار الوطني مؤكدة على ضرورة بسط الحريات، وازالة القوانين المقيدة لها ، وافساح المجال امام الجماعات المختلفة للمشاركة في حكم البلاد من خلال نظام ديمقراطي يقوم على الشفافية والمحاسبية وحكم القانون ، فهل يفعلها ساسة السودان وينطلقون بموقف موحد صميم نحو قضايا الوطن الملحة ، أم يرتدون على اعقابهم ليدور الوطن باكمله في فلك الاخفاق والخيبة الذي ظل يدور فيه منذ تسلم ابناؤه مقاليد الحكم قبل ستة عقود من الآن .

الوثيقة الوطنية وتحديات المرحلة المقبلة ([13])

اختتمت في العاشر من اكتوبر الجاري جلسات مؤتمر الحوار الوطني، وأعلن المؤتمرون اتفاقهم على " الوثيقة الوطنية "، وقد استمرت جلسات الحوار الوطني لعام كامل قلب فيها المؤتمرون ، باختلاف مواقفهم الحزبية والسياسية ، الآراء والأفكار حول مستقبل السودان ، بحثوا خلالها القضايا المتعلقة بنظام الحكم والمعادلة الدستورية، وقضايا السلام والوحدة الوطنية، والأوضاع الاقتصادية والتنموية، والسياسة الخارجية، وغيرها من القضايا المصيرية للبلاد.

نحاول في هذا المقال ان نبدأ بآخر فقرة في الوثيقة لأهميتها ومحوريتها، فقد جاء في تلك الفقرة على لسان المؤتمرين « ونؤكد من واقع مسئوليتنا الوطنية، التزامنا الكامل بما توصلنا اليه في الحوار الوطني من مخرجات، ونعلن تعهدنا بالمضي قدماً لتنزيله وتطبيقه واقعاً ملموسا بين كافة قطاعات ومكونات وشرائح أهل السودان. وإيفاءاً لهذا الالتزام وتحقيقا له بإرادة وطنية خالصة نُوَقِّعُ علي هذه الوثيقة لنفتح صفحة جديدة نأمل ان تكون ناصعة من تاريخنا. »

ان ورد في هذه الفقرة هو بيت القصيد لان ما ورد في الوثيقة من افكار ورؤى وتصورات تحتاج، لكي تنزل الى ارض الواقع، لاستراتيجيات وخطط، وهذا ما ينبغي ان تتجه اليه الأنظار في المرحلة القادمة، ولا بد أن يسهم العلماء والخبراء الذين يزخر بهم السودان في وضع الاستراتيجيات والخطط التي تحول توصيات الحوار الوطني إلى واقع يعيشه أهل السودان.

ولعل أهم القضايا المتعلقة بمصير الوطن، والتي ينبغي أن تعطى الأولوية على ما عداها، هي قضية الوحدة الوطنية في السودان، إذ لابد من الإجابة على السؤال الأساسي والمهم: كيف يمكن تحقيق

---

[13] صحيفة الصحافة السودانية بتاريخ 31 اكتوبر 2016م .

التماسك والتلاحم بين أبناء السودان، وكيف يمكن تعزيز الوحدة الوطنية وتمتين عراها؟ لأن غياب الوحدة الوطنية وضعف التماسك القومي من شأنه أن يوقع السودان في براثن الصراعات والحروب، ويرمي به في أتون الفوضى والتمزق، ويفشل جهوده في التنمية والتطور والتحديث، ويرجع به إلى المربع الأول.

لقد ناقش المؤتمرون هذه المسائل بالذات بتفصيل وإسهاب، وطرحوا آراءً ومقترحات بناءة حول هذا الموضوع، وقد تناولت الوثيقة قضية الهوية وفصلت فيها القول ، وحسنا فعل الذين صاغوا الوثيقة عند حديثهم عن الهوية إذ أشاروا إلى « اننا سودانيون هوية "، متجاوزين الحديث العقيم عن العروبة والافريقانية ، وقد أكدت الوثيقة على هذا المعنى في مكان آخر حيث جاء فيها على لسان المؤتمرين « نُعّبر عن إلتزامنا بأن نضع مصلحة الوطن فوق كل إعتبار تحديداً للأهداف والمبادئ والمرتكزات التي يتأسس عليها مستقبل السودان من وحدة شعبه وتعبيراً عن هويتنا كسودانيين» .وهذه صياغة حكيمة لموضوع طالما ثار حوله جدل عقيم غذى مشاعر العداء والصراع بين أبناء الوطن .كما أكدوا على « تجاوز الأنتماءات الأضيق)الإثنية والقبلية والجهوية والطائفية والمذهبية(والإرتقاء بمفهوم الإنتماء الوطني الأرحب المستصحب لكل الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية « .

ومع ذلك فإن الذي تحتاجه البلاد هو صياغة استراتيجية متكاملة على هدى مرئيات الحوار الوطني لإدارة التنوع الاثني بالبلاد ، تمكن من القضاء على كل أسباب النزاع والشقاق ، ويشعر معها كل فرد في السودان بأنه جزء لا يتجزأ من هذا الوطن العزيز ، استراتيجية تسهم في ردم الفجوة التنموية بين اجزاء البلاد المختلفة وفي ترميم جدار الوحدة الوطنية ، ومعالجة ما اصابه من شروخ بسبب

السياسات المتبعة منذ استقلال البلاد وحتى اللحظة الراهنة ، فتتوقف بذلك الحروب والنزاعات في كل ارجاء الوطن ليرتاد السودان آفاق التنمية والتطور والمجد والسؤدد.

اشارت الوثيقة كذلك إلى موضوع (الحريات والحقوق الأساسية) وهذا يرتبط أيضا بموضوع الوحدة الوطنية لأن بسط الحريات العامة هو العمود الفقري للوحدة الوطنية بحيث تشمل هذه الحريات: حرية التعبير، حرية التنظيم، وحرية المعتقد الديني.

إن الحديث عن العدالة والمساواة وقيام حكم القانون يصبح دون طائل ما لم تتح فرص التعبير الحر للمواطنين السودانيين جميعاً بغض النظر عن أعراقهم ولغاتهم وأديانهم، لأن شعور المواطن السوداني بقدرته على التعبير عن آرائه بحرية ودون خوف أو وجل، يزيد من ولائه للدولة ويشعره بأنه جزء لا يتجزأ من هذا الكيان، بعكس النظام السياسى القائم على كبت الحريات والذي يستعدى عليه الجماهير دون مبرر.إن بسط الحريات يتيح فرص الحوار الموضوعى حول القضايا الوطنية، ويسهم في مراجعة الأخطاء، وسد الثغرات، وتقريب الرؤى بين الحكام والمحكومين.

لقد أكدت الوثيقة الوطنية على « حرية الفكر والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية دون إكراه أو تضييق ...وحرية التعبير والتنظيم والتجمع والتنقل والمشاركة في الحياة العامة ... وممارسة الشورى والديمقراطية منهجا وأساسا للحكم من خلال التعددية السياسية ...و إحترام وتعزيز وحماية حقوق وكرامة الإنسان " ، وكل ذلك يتطلب نصوصا دستورية وقانونية وسياسات وإجراءات وثقافة عامة ليتنزل إلى أرض الواقع ، كما يتطلب توعية للمواطن بحقوقه وواجباته حتى تكون الحرية متوازنة بحيث لا يمكن مصادرتها أو تحجيمها دون مبرر ، وفي ذات الوقت لا تكون سببا في الفوضى والإخلال بالأمن.

وعن الوحدة الوطنية والسلام أكدت الوثيقة على « نبذ العنف بكل أشكاله وصوره والإلتزام بمبدأ الحوار لتناول كافة قضايا الوطن ، كما أكدت على تعزيز ثقافة السلام والتسامح والتراضي والسعى للبناء الوجداني الذي يعزز التصالح الوطني» ، وهذا امر لا بد ان تتضافر جهود الدولة والمجتمع من اجل تحقيقه ، ويمكن لتنظيمات المجتمع المدني ان تلعب الدور الاكبر في هذا الجانب ، وعلى الدولة ان تشجع وتدعم المنظمات المجتمعية ذات الطبيعة القومية والتي تعمل في مجال تعزيز السلم الاجتماعي ، والتي تشمل عضويتها اشخاص من خلفيات دينية وعرقية وثقافية مختلفة لتكون هذه المنظمات اطرا للانصهار الثقافي الذي ينعكس ايجابا على الوحدة الوطنية في مستوياتها الاعلى والاشمل . لقد لعبت التنظيمات المجتمعية متنوعة العضوية دورا رائدا في تحقيق السلام الاجتماعي في عدد من الدول على رأسها الولايات المتحدة التي لعبت فيها هذه التنظيمات الدور الاكبر في توجيه الجماهير إلى القواسم المشتركة بدلا من الارتكان إلى الاختلافات العرقية والثقافية والتقوقع في أطر الولاءات التحتية البغيضة.

ومن الأمور المرتبطة بشكل مباشر بالوحدة الوطنية والتي وردت في الوثيقة تحت بند الاقتصاد هو ما جاء حول «إعتماد استراتيجية قومية للتخطيط والتنمية الاقتصادية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة ويجسد التوازن التنموي ويعزز العدالة الاجتماعية والرفاه للشعب ويكافح الفقر مع مراعاة التمييز الايجابي للمناطق التي تأثرت بالحرب.»

لقد كان الغبن الاقتصاد من أهم العوامل التي قادت إلى حرب وانفصال الجنوب، ولا تزال كل أطراف السودان (دون استثناء) تعاني الفقر والحرمان والمسغبة، وتعلو فيها شعارات التهميش والدعوة إلى التنمية المتوازنة، وإن السعي لمعالجة هذا الخلل التنموي الواضح، هو المدخل المناسب

للوحدة الوطنية وإزالة شبح التشرذم والانقسام، وهو الترياق المضاد لدعاوى التهميش في أطراف السودان المختلفة.

ويقتضي هذا الأمر إعادة النظر في خطط واستراتيجيات التنمية التي طبقت بالسودان منذ الاستقلال وحتى اللحظة الراهنة، والسعي الجاد والحثيث من إجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة والمتوازنة، والارتقاء بأوضاع المواطنين كافة، إزالة للغبن الاقتصادي، ومواجهة لشعارات (التهميش) التي ارتفعت في السنوات الأخيرة.

إن هذا يتطلب مشاركة الخبراء الاقتصاديين السودانيين في وضع خطط واستراتجيات التنمية بالبلاد، وإعطاء أولوية خاصة في التنمية للمناطق الأقل نمواً بهدف ردم الفجوة بين الوسط والأطراف. كما يقتضي ذلك المراجعة المستمرة لخطط واستراتيجيات التنمية، وتوجيه موارد البلاد للتنمية والعمران.

لقد افردت الوثيقة حيزا مقدرا للاقتصاد السوداني واشارت الى عدالة توزيع الدخل القومي والمحافظة على البيئة وإستدامة الموارد، والسعي لتحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وتوسيع فرص التشغيل في الإقتصاد الوطني ومكافحة البطالة، وتهيئة الترتيبات الداخلية المناسبة لإدارة الشراكة الإقتصادية الإقليمية والدولية، وحماية البيئة والموارد الطبيعية والحقوق المائية.

لكن التحدي الاكبر الذي يواجه القادة السياسيين والاقتصاديين في السودان هو: كيف يمكن توظيف الموارد الطبيعية التي يزخر بها السودان بما يمكنه من الخروج من دائرة الفقر والتخلف الاقتصادي؟ وكيف يمكن تنزيل مخرجات الحوار الوطني في هذا الصدد إلى أرض الواقع؟ . وبالطبع فإن الإجابة على هذا السؤال ليست بالسهلة الميسورة، إذ يقتضي ذلك دراسات متخصصة

ومتعمقة حول الواقع الاقتصادي في السودان، بما يمكن من وضع استراتيجية لتوظيف هذه الموارد لصالح التنمية الشاملة والمستدامة في السودان.

لقد اهتمت الوثيقة بالاقتصاد السوداني وافردت له جزءاً مقدرا، حيث اشارت الى ضرورة اعتماد فلسفة اقتصادية تقوم على الحرية والمسؤولية الاجتماعية، وتؤسس لعدالة توزيع الدخل القومي والمحافظة على البيئة وإستدامة الموارد وتهيئ لإمتلاك القدرات التنافسية للإنتاج الوطني، والانفتاح علي الأسواق العالمية، واعتماد استراتيجية قومية تعزز التوازن التنموي والعدالة الإجتماعية والرفاه للشعب وتكافح الفقر.

لقد تناول المؤتمرون في مؤتمر الحوار الوطني كل هذه المشكلات بالنقاش وقتلوها بحثا، لكن يظل التحدي الأكبر هو: كيف يمكن تطبيق توصيات مؤتمر الحوار الوطني على واقع الحياة السودانية من خلال خطط واستراتيجيات محددة؟ فهذه الاستراتيجيات والخطط . التي لا بد منها –تحتاج الى تضافر جهود الخبراء والجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات بالسودان من أجل صياغتها بشكل محكم لتنزيلها الى أرض الواقع.

لقد أشار كثير من المفكرين والخبراء الى غياب التخطيط الاستراتيجي في السودان و على سبيل المثال – خلصت ندوة عقدت بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في قطر في العام 2012 م الى ان غياب التخطيط الاستراتيجي هو سبب أزمات السودان منذ نشأة الدولة السودانية، وهذه حقيقة ينبغي الانتباه ويقتضي معالجة هذا الخلل تفعيل مراكز الدراسات السودانية ، ولعلنا لا نحتاج الى التفصيل في الدور الكبير الذي تلعبه مراكز الابحاث في صنع السياسات الداخلية والخارجية في الدول المتقدمة ، فهذه المراكز تلعب ادوارا كبيرة في صنع السياسة في بلدانها فهي: تقوم بإجراء تقييم

شامل للسياسات السابقة بهدف معرفة جوانب القوة فيها لتعزيزها وجوانب الضعف والقصور لتلافيها ، كما انها تطرح آراء وافكار جديدة وتقترح السياسات البديلة ، وهي تدرس الاثار البعيدة المدى لاتخاذ سياسة معينة سواء أكانت هذه الاثار ايجابية او سلبية ، وهي تزود الادارات الحكومية بالخبراء والمستشارين ،وتقدم الاستشارات والنصح والمشورة للسلطة الحاكمة متى طلب منها ذلك ،كما انها تعمل على التأثير على الرأي العام من خلال الانشطة التي تقوم بها «ندوات ، حلقات نقاشية ، نشرات ، تقارير ، كتب ، دراسات ....الخ.

وبالتالي نرى ضرورة تفعيل هذه المراكز ومدها بالعنصر البشري الفعال قبل الموارد المالية وذلك حتى تساعد الحكومة في وضع الخطط العلمية لإنفاذ مخرجات الحوار الوطني بصورة دقيقة وعلى أسس علمية سليمة.

دور التخطيط الاستراتيجي في تفعيل مخرجات الحوار الوطني السوداني ([14])

وصل الحوار الوطني السوداني الى نهاياته، ويفترض ان تكون الوثيقة النهائية التي شملت كل ما اتفق عليه المتحاورون هي الموجه الأساسي للعمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي خلال المرحلة القادمة. وكانت غالبية قيادات الأحزاب والقوى السياسية والحركات المسلحة قد توجهت صوب العاصمة (الخرطوم) للمشاركة في الحوار الوطني الذي دعا له السيد / رئيس الجمهورية.

تأتي أهمية هذا الحوار من حقيقة ان أس الداء واساس البلاء والسبب الرئيسي في كل مشاكل السودان –في الماضي والحاضر –هو غياب الحوار بين القوى السياسية في السودان، والذي يعد ضرورة لا غنى عنها لتوحيد الرؤى، وإزالة أوجه الخلاف، وتكامل الجهود، وتبادل الخبرات والاتجاه بموقف موحد وصميم صوب القضايا الوطنية الكبرى، وبالتالي يمكن القول ان هذا المؤتمر يشكل بارقة امل كبيرة، وفرصة تاريخية عظيمة، ومدخلاً مناسباً لحل القضايا الوطنية المزمنة والمعقدة اذا صدقت النوايا وصح العزم.

لقد ركز المشاركون في مؤتمر الحوار على الاجابة على سؤال أساسي وهو: كيف يحكم السودان؟ وليس من يحكم السودان؟ لأن من يحكم السودان لم يكن سؤالاً ملحاً في اية مرحلة من مراحل التاريخ السوداني، فالسودان منذ فجر التاريخ لم يعدم من يحكمه، بل وعلى العكس من ذلك تنافس أفراد، واصطرعت مؤسسات، وتناحرت جماعات من أجل حكمه، لكن السؤال الذي ظل يبحث عن إجابة طوال مراحل التاريخ السياسي للسودان هو: كيف يحكم السودان؟ وهذا هو السؤال الذي ينبغي أن يعمل الفكر فيه ويجهد العقل من أجل الإجابة عليه.

---

[14] نشر بجريدة الصحافة السودانية بتاريخ 2016/2/8م

بالطبع، ليست هذه دعوة للقوى السياسية السودانية لتزهد في السلطة، أو لتتجافى عن الحكم، أو لتكون مثل الحكيم الصيني الذي أسرع إلى النهر لغسل أذنه التي "تدنست" حين طلب منه تولي عرش بلاده كما تقول بذلك الأساطير الصينية القديمة، لان هذه القوى السياسية ليست منظمات خيرية "تغشى الوغى وتعف عند المغنم"، وانما هي أحزاب سياسية تأسست أصلاً من أجل المنافسة على السلطة، فالحزب السياسي في أبسط تعريفاته هو " جماعة منظمة تسعى الى فوز مرشحيها بكراسي السلطة ". وإنما الهدف هو الاشادة بالوعي السياسي والوطني المتقدم للقوى السياسية السودانية التي سعت جاهدة طوال الأشهر الماضية للإجابة على الأسئلة الكبرى في الواقع السياسي السوداني، وشغلت نفسها بالغوص في أعماق المعضلات الأساسية التي تواجه البلاد في محاولة لاستنباط الحلول المناسبة لها، ولوضع أسس متينة وراسخة وواضحة وواقعية لحكم البلاد تلتزم بها كل الأطراف (في الحكم والمعارضة)، وتسعى جميعها لتطبيقها بإخلاص وقلب سليم.

لقد شارك في جلسات الحوار الوطني سياسيون محنكون، وخبراء مدربون، وعلماء مخضرمون أثروا الحوار الوطني بعلمهم وخبراتهم وحكمتهم، وقدموا تشخيصاً سليماً، وأفكاراً ناضجة، ورؤى عميقة، وحلولاً واقعية وعملية للمشاكل التي تعاني منها البلاد. هذه الأفكار والرؤى والتصورات تحتاج، لكي تنزل الى ارض الواقع، لاستراتيجيات وخطط، وهذا ما ينبغي ان تتجه اليه الأنظار في المرحلة القادمة، ولا بد ان يسهم العلماء والخبراء الذين يزخر بهم السودان في وضع الاستراتيجيات والخطط التي تحول توصيات الحوار الوطني الى واقع يعيشه أهل السودان.

ولعل أهم القضايا المتعلقة بمصير الوطن، هي قضية الوحدة الوطنية في السودان، اذ يتميز السودان بتنوع عرقي وثقافي كثيف، ووفقا لعلماء الاجتماع والسياسة، فإن مثل هذا التنوع هو سلاح ذو حدين إذ يمكن –إذا ما أحسن التعامل معه –أن يكون مصدراً من مصادر المنعة والقوة والاثراء

الثقافي، كما يمكن أن يكون مصدراً من مصادر التشرذم والانقسام إذا أسيء استخدامه. وبالتالي فإن السؤال الجوهري في هذا المقام هو: كيف يمكن أن نجعل من التنوع العرقي والثقافي في السودان مصدراً للمنعة والقوة بدلاً من أن يكون مصدراً من مصادر الضعف والتشرذم والانقسام؟

لقد ناقش المؤتمرون هذه المسائل بالذات بتفصيل وإسهاب، وطرحوا اراء ومقترحات بناءة حول هذا الموضوع، وسيرد كل ذلك حتماً في وثيقة الحوار الوطني إجمالاً وتفصيلاً كونه أكبر المعضلات التي تواجه البلاد. ولكن لا يكفي فقط الحديث عن التنوع العرقي في السودان والدعوة لان تتاح لهذا التنوع فرص التعبير الحر ، إلى غير ذلك من الأمور البديهية و التي باتت معروفة وواضحة حتى لرجل الشارع العادي ، لكن الذي نحتاجه هو إسناد هذا الأمر إلى ثلة من الخبراء في مجال التخطيط الاستراتيجي لصياغة استراتيجية متكاملة على هدى مرئيات الحوار الوطني لإدارة التنوع الاثني بالبلاد ، تمكن من القضاء على كل أسباب النزاع والشقاق ، و يشعر معها كل فرد في السودان بأنه جزء لا يتجزأ من هذا الوطن العزيز ، استراتيجية تسهم في ردم الفجوة التنموية بين اجزاء البلاد المختلفة وفي ترميم جدار الوحدة الوطنية ، ومعالجة ما اصابه من شروخ بسبب السياسات المتبعة منذ استقلال البلاد وحتى اللحظة الراهنة ، فتتوقف بذلك الحروب والنزاعات في كل ارجاء الوطن ، وتستأنف المشروعات التنموية في كل اصقاعه ، وينطلق السودان نحو افاق التنمية والريادة والمجد والسؤدد .

ومن القضايا المهمة والتي تحتاج الى معالجات غير تقليدية، وتخطيط علمي سليم، معضلة الاقتصاد السوداني، وكيف يمكن توظيف موارده بما يعود بالخير والنفع على مواطنيه.

لقد أشارت تقارير دولية موثوقة إلى أن السودان يتربع على رأس قائمة الدول التي تمتلك كماً وافراً من الموارد الطبيعية على مستوى العالم، وفي ذات الوقت تشير تقارير دولية موثوقة كذلك إلى أن

السودان يعد من أكثر الدول فقراً على المستوى العالمي، ولقد أبرز تقرير حديث أن السودان ثاني أفقر الدول العربية. وبالتالي فإن التحدي الاكبر الذي يواجه القادة السياسيين والاقتصاديين في السودان هو: كيف يمكن توظيف الموارد الطبيعية التي يزخر بها السودان بما يمكنه من الخروج من دائرة الفقر والتخلف الاقتصادي. وبالطبع فإن الإجابة على هذا السؤال ليست بالسهلة الميسورة، إذ يقتضي ذلك دراسات متخصصة ومتعمقة حول الواقع الاقتصادي في السودان، بما يمكن من وضع استراتيجية لتوظيف هذه الموارد لصالح التنمية الشاملة والمستدامة في السودان.

ومن القضايا التي لا يمكن تجاهلها قضية إصلاح التعليم وتحسين نوعيته لان التعليم هو اساس التنمية، لذلك تتنافس الدول المتقدمة في الانفاق على التعليم، وتتباهى كلما ارتفعت النسبة المئوية المخصصة للتعليم من الناتج القومي الإجمالي لها، كما تسعى الدول المتقدمة إلى تحسين نوعية التعليم ووضع معايير عالمية لقياس جودته.

لقد كان السودان – سابقاً – محط أنظار الدول العربية والإفريقية في انتشار التعليم، وفي جودة نوعيته، وكانت جامعة الخرطوم تتصدر الجامعات العربية والإفريقية وتنافس الجامعات العالمية وفق معايير ذلك الزمان، لكن معايير جديدة لقياس جودة التعليم قد ظهرت على المستوى العالمي، واجتهدت الدول في الارتقاء بمؤسساتها التعليمية، وتطبيق معايير الجودة على برامجها الأكاديمية لتتوافق مع المعايير العالمية، لكن –للأسف –تراجع ترتيب الجامعات السودانية تراجعاً مخيفاً ذلك أنها لم تواكب المعايير العالمية الجديدة.

ولكي يرقى مستوى التعليم في السودان كيفاً بعد أن اتسع كماً، لابد من وضع خطط واستراتيجيات شاملة للنهوض بالتعليم وتحسين نوعيته، وإنشاء مؤسسة تكون مسؤولة عن وضع المعايير الوطنية لجودة التعليم على هدى المعايير الدولية (International Standards)،

وتقوم هذه المؤسسة بمراجعة وضع المؤسسات التعليمية وجودة البرامج الأكاديمية للتأكد من اتساقها ومواكبتها للمعايير العالمية في هذا الجانب، وبما يسمح للمؤسسات التعليمية السودانية بالمنافسة إقليمياً وعالمياً.

ولا يمكن للكاتب أن ينهي هذا المقال قبل أن يشير إلى الأهمية الكبيرة لعلاقات السودان الخارجية باعتبارها المدخل لكل اوجه الإصلاح المشار إليها انفاً، حيث يعاني السودان – منذ فترة طويلة – من أزمة حقيقية في علاقاته الخارجية، وقد كانت هذه الأزمة سبباً في كل المشاكل والأزمات التي مر بها السودان.

لقد بذلت في الآونة الأخيرة جهود مقدرة لإعمار علاقات السودان الخارجية، وأثمرت هذه الجهود ترميماً لعلاقات السودان مع بعض الدول العربية الشقيقة، وتجري محاولات جادة ومدروسة لتحسين العلاقات مع دول كبرى وقوى إقليمية مؤثرة.

وعلى الرغم من أهمية الجهود المبذولة في هذا الملف، فإن السودان بحاجة ملحة إلى استراتيجية واضحة المعالم تحدد مسار علاقاته الخارجية.

تهتم الدول – عادة – بوضع استراتيجيات واضحة تتبعها سياسات وإجراءات لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية مستفيدة من وضعها الجغرافي او المالي او غير ذلك ، فعلى سبيل المثال وليس الحصر، استندت تركيا في سياستها الخارجية الى نظرية العمق الاستراتيجي ، وقد مكنها ذلك من التحرك في كافة الجهات خاصة دول الجوار الجغرافي بهدف الحفاظ على أمنها القومي واستعادة دورها الإقليمي ، وارتبط ذلك بسياسة (تصفير المشكلات مع جيراننا) Policy of Zero Problems with our Neighbors)) التي اختطها وزير الخارجية التركي أحمد داؤود

أوغلو . إن وضع استراتيجية واضحة المعالم لسياسة السودان الخارجية لعقد من الزمان – مثلاً–من شأنه الدفع بعلاقات السودان الخارجية، وبإمكان هذه الاستراتيجية أن تكون نقطة انطلاق لعلاقات قوية مع الدول الأخرى، وتكون رسالة إيجابية للمجتمع الدولي والأطراف الإقليمية بما يدفع باتجاه تشجيعها على الدخول في علاقات إيجابية مع السودان على أسس واضحة وشفافة.

هذه الاستراتيجيات والخطط التي أشرنا اليها في هذا المقال تحتاج الى تضافر جهود الخبراء والجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات بالسودان من أجل صياغتها على ضوء مقررات الحوار الوطني، بما يمكن من إنزال مقررات الحوار الوطني الى أرض الواقع.

لقد أشار كثير من المفكرين والخبراء الى غياب التخطيط الاستراتيجي في السودان و – على سبيل المثال –خلصت ندوة عقدت بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في قطر في العام 2012 م الى ان غياب التخطيط الاستراتيجي هو سبب أزمات السودان منذ نشأة الدولة السودانية، وهذه حقيقة ينبغي الانتباه لها والسعي الى معالجتها وتفادي اثارها السالبة.

التعليم أولاً: تأملات في واقع التعليم في بلادنا [15]

(انها صيحة حق وصرخة في واد، إن ذهبت اليوم مع الريح، فستذهب غدا بالأوتاد"

عبد الرحمن الكواكبي

لا يختلف اليوم اثنان حول الصلة الوطيدة والرابطة العميقة والعلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية، لان العالم قد توصل الى حقيقة أصبحت من المسلمات وهي انه "لا تنمية بدون تربية وتعليم وتعلم.... فأول شروط التنمية هو بناء إنسان التنمية" ويشير العلماء الى أن العقبة التي تعوق التنمية في العالم العربي عامة لا تكمن في قلة الموارد أو نقص التمويل وإنما في "غياب إنسان التنمية" ويستشهدون بتجربة اليابان التي" لا تملك الكثير من الموارد الطبيعية ولكنها ... تملك إنسان التنمية".

في ذات الوقت تواجه العالم تحديات جسيمة في هذا الجانب. لقد قال السيد مارسيو باربوسا، الرئيس التنفيذي لمؤسسة التعليم فوق الجميع: "إن واحدا من بين كل 11 طفلاً حول العالم غير ملتحق بالمدرسة. ورغم جهود المجتمع الدولي، فإن النزاعات والكوارث تضع ضغوطاً على عملية توفير التعليم. ولا يبدو أن هناك أية مؤشرات على انخفاض هذه الظاهرة المتزايدة التي تحتاج من جميع القطاعات بذل جهود مشتركة"

تشير تقارير حديثة صادرة عن اليونسكو الى أن عدد الذين يعانون من الأمية يبلغ 757 مليون شخص حول العالم (فوق 15 عاما)، بينهم 115 مليونا في مرحلة الشباب، و59 في المئة من هؤلاء إناث، وأن الأمية تكلف الاقتصاد العالمي 1.19 تريليون دولار. وفي العالم العربي، واحد من كل خمسة بالغين يعاني من الأمية (19 في المئة)، وتبلغ نسبة الامية في السودان طبقاً لليونسكو 24%.

[15] جريدة الصحافة السودانية بتاريخ 2016/2/22م .

وقد أورد (التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع) والصادر عن اليونسكو أواخر العام 2015م الحقائق التالية عن السودان:

1-ان السودان هو الدولة العربية الوحيدة التي لديها قوانين حول الزامية التعليم ما قبل الابتدائي وذلك منذ العام 1992م وقد وضعها ذلك الى جانب دول متقدمة مثل سويسرا والدنمارك، ولكن وعلى الرغم من ذلك فان السودان لم يرد – في التقرير-ضمن الدول التي أحرزت تقدماً ملحوظاً باتجاه تعميم التعليم الابتدائي خلال الفترة الممتدة من 1999م الى 2012م.

2-ان السودان وضع خطة تعليمية خاصة بالمجتمعات الرعوية، لكن التدابير ذات الصلة بالسياسات لم تؤد -بالضرورة-إلى الى زيادة الالتحاق بالتعليم في أوساط البدو.

3-جاء السودان في اخر قائمة الدول التي رفعت من الانفاق على التعليم كجزء من الدخل القومي (وقد أظهرت دراسة حديثة عن الإنفاق الحكومي على التعليم في السودان-أن مستوى الإنفاق العام على التعليم لم يزد في المتوسط عن3% من إجمالي الإنفاق العام، أي بمعدل 1% من الناتج القومي الإجمالي.

4-جاء السودان ضمن (الفئة الدنيا في مؤشر تنمية التعليم للجميع) الى جانب ارتيريا وتشاد ورواندا، وكان السودان هو الدولة العربية الوحيدة في هذه القائمة.

لقد انعكس ذلك على التعليم العالي في السودان ففي مؤشر جودة التعليم العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي بدافوس والذي شمل مائة واربعين دولة خرج السودان من المنافسة تماماً.

كما جاء ترتيب الجامعات السودانية على مؤشر(World Universities' Ranking) محبطاً ، فقد جاء ترتيب جامعة الخرطوم 1689، تلتها جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا بترتيب 3266 ،ثم جامعة شندي بترتيب 6006 ، ويرجع ذلك بالطبع الى ضعف ميزانية التعليم ، وهجرة الأساتذة الأكفاء ، فضلاً عن ضعف المناهج الدراسية ، وانعدام التدريب للأساتذة، وعدم إعطاء الاهتمام الكافي لجودة التعليم ، وقلة البحوث المنشورة للأساتذة ، وضعف المواقع الالكترونية

للجامعات ، وهي مشاكل تعود بكاملها لضعف التمويل وعدم إعطاء التعليم الأولوية عند رصد الميزانيات السنوية .

ان معالجة أوجه الخلل البينة التي أصابت التعليم في السودان تحتاج الى وقفة صادقة مع النفس فلا بد للمؤسسات التعليمية ان تراعي احتياجات سوق العمل وتزود خريجيها بالمهارات اللازمة والمطلوبة في سوق العمل. وبالتالي لا بد من التخطيط للتعليم بالشراكة مع المجتمع المدني وسوق العمل، لان عدم التنسيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل قد أدى في عديد من الدول الى مفارقة تتمثل في بطالة خريجي الدولة من ناحية، والى الحاجة الى استقدام العمالة الخارجية من ناحية أخرى. وهو ما يقتضي التنسيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل

وكما توجد فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية من ناحية، توجد فجوة مقابلة بين التعليم العام والتعليم العالي من ناحية أخرى وما ذلك الا بسبب غياب مفهوم الجودة في مجال التعليم ، واذا اردنا لأنفسنا التطور فعلا فلا بد من الالتزام بالمعايير العالمية لجودة التعليم ، وتدريب المعلمين وأساتذة الجامعات على نظم الجودة ، أن تلزم المدارس والجامعات بإنشاء وحدات للجودة في كل مدرسة وجامعة ، وان تجري الدولة المراجعات الدورية للمدارس ومؤسسات التعليم العالي والبرامج الاكاديمية فضلا عن المراجعات المؤسسية والتأكد من البيئة التعليمية الى غير ذلك من الامور المهمة والعاجلة والتي لا ينصلح حال التعليم ولا يمكنه المنافسة إلا بها .

نحو دور أكثر فاعلية لمراكز البحوث والدراسات السودانية [16]

تواجه الحكومة السودانية عدداً من التحديات الجوهرية مثل: تعزيز الوحدة الوطنية، التوصل الى صيغة سياسية ودستورية تجنب البلاد الاستقطاب والاحتراب، التصدي للمشاكل الاقتصادية المستعصية، مواجهة الفساد السياسي والاداري والمالي، التصدي للمشاكل الاجتماعية الخطيرة في المجتمع السوداني، إصلاح النظام التعليمي، والسعي لإعمار علاقات السودان الخارجية، وهذه مجرد نماذج للتحديات التي يتوجب على الحكومة السودانية التصدي لها.

ولكي تنجح الحكومة في التصدي لهذه التحديات ، لا بد لها من ان تنطلق من رؤية واضحة لهذه التحديات والاشكاليات العميقة والمتجذرة والمعقدة والمتطاولة بطريقة علمية مدروسة بعيداً عن العشوائية والارتجال ، لأنها تواجه قضايا مصيرية معقدة في مرحلة تاريخية فارقة من عمر الوطن ، لا تحتمل التخبط والتجريب ، لأننا بالفعل اصبحنا عند مفترق الطرق ، وغدونا امام خيارين لا ثالث لهما ؛ اما تخطيط علمي بمنهجية واضحة يؤدي بنا الى معالجة أوجه الخلل في الجوانب المختلفة ، ويفتح لنا طريقاً نحو التقدم والنهضة ، واما تخبط يوردنا موارد الهلاك ، ويقودنا الى هاوية سحيقة ليس منها خروج .

ولأن التحديات التي تواجه البلاد أكثر من أن تحصى، ولا يكفي مقال كهذا ان يستعرضها فضلاً عن ان يسبر غورها ويقدم لها الحلول، فانه يمكن القول – في هذا المقام – ان كل مشاكل السودان: الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية والثقافية يمكن التصدي لها من خلال اعمال المنهج العلمي في التعامل معها، بالإضافة الى التزام المؤسسية في معالجتها.

---

16 نشر بجريدة الصحافة السودانية بتاريخ 2016/2/29م .

ولعل المدخل الى ذلك هو البحث العلمي وهناك الان عدد كبير من مراكز البحوث في السودان، هذه المراكز انشأت في وقت مبكر، كما انها تعمل في مجالات مختلفة ومتنوعة، الا ان الملاحظ هو عدم وجود علاقة واضحة بين ادارات هذه المراكز وصناع القرار، كما لم نلحظ ان توصيات المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية التي اقامتها هذه المراكز قد وجدت طريقها للتنفيذ.

ولعلنا لا نحتاج الى التفصيل في الدور الكبير الذي تلعبه مراكز الابحاث في صنع السياسات الداخلية والخارجية في الدول المتقدمة ، فهذه المراكز تلعب ادوارا كبيرة في صنع السياسة في بلدانها فهي : تقوم بإجراء تقييم شامل للسياسات السابقة بهدف معرفة جوانب القوة فيها لتعزيزها ، وجوانب الضعف والقصور لتلافيها ، كما انها تطرح اراء وافكار جديدة وتقترح السياسات البديلة ، و تدرس الاثار البعيدة المدى جراء اتخاذ سياسة معينة سواء كانت هذه الاثار ايجابية او سلبية ، وهي تزود الادارات الحكومية بالخبراء والمستشارين ،وتقدم الاستشارات والنصح والمشورة للسلطة الحاكمة متى طلب منها ذلك ،كما انها تعمل على التأثير على الرأي العام من خلال الانشطة التي تقوم بها (ندوات ، حلقات نقاشية ، نشرات ، تقارير ، كتب ، دراسات ....الخ .).

وعلى سبيل المثال قاد مركز دراسات المجتمع (مدا) الاجتماع التنسيقي لمراكز البحوث والجامعات لقيادة الحوار المجتمعي في السودان، وتمكن المركز من " تدريب 500 منظمة من منظمات المجتمع المدني، كما عقد عدة جلسات وورش عمل ناقشت دور مراكز الدراسات والبحوث والجامعات في قضية الحوار المجتمعي ... وأن المركز يواصل جهوده الحثيثة تجاه قضية الحوار المجتمعي ". وهذا بلا شك دور أصيل لمراكز البحوث السودانية ونموذج جيد لما يمكن أن تقوم به هذه المراكز في التعامل مع قضايا السودان المختلفة.

لكن، ولكي تؤدي مراكز البحوث السودانية دورها بفاعلية، لا بد ان تتوفر القناعة الكافية للمسؤولين الحكوميين بأهمية هذه المراكز في رفد صانع القرار بالمعلومات والاحصائيات التي تمكن المسؤول الحكومي من اتخاذ القرار السياسي المناسب استنادا الى المعلومات التي توفرها هذه المراكز، بل يمكن لهذه المراكز ان تقدم خيارات وبدائل محددة للمسؤول الحكومي كي يختار من بينها على هدى وبصيرة.

وعلى سبيل المثال يمكن لهذه المراكز ان تسهم في بلورة مقترحات سياسات محددة للحكومة ، وفي هذا الصدد يمكن – مثلاً- احالة برنامج السيد رئيس الجمهورية وخطابه أمام الهيئة التشريعية القومية بمناسبة ادائه اليمين الدستورية رئيساً للجمهورية الى هذه المراكز لإعداد دراسات متعمقة حول الموضوعات التي حواها الخطاب ، فعندما تحدث السيد رئيس الجمهورية في ذلك الخطاب عن : '' دور الهيئة التشريعية في إحكام رقابتَها على الأداءِ العامْ ومعاونة الرئيس في برامجِ الإصلاحْ لجهازِ الدولة ''، او عن'' مواصلة مسيرةَ الإصلاحِ الشاملْ تحقيقاً للاستقرار السياسي والحكمْ الرشيد'' ، او حينما قال '' اننا نتطلَّعُ فيهِ إلى بناءِ شراكةٍ فاعلةٍ ومُنتِجةٍ مع كلِّ أشقائِنا وأصدقائِنا نُؤسِّسُها على نجاحاتِ السودان وانفتاح علاقاتِهِ الخارجيةِ على أشقائِهِ العرب و جيرانِهِ الأفارقة وأصدقائِهِ في كلِّ أرجاءِ المعمورة ''، او حديثه عن '' عهد جديد يُسجِّلُ فيهِ الاستثمارُ قفزةً نوعيةً من خلالِ جذبِ رؤوسِ الأموالِ العربيةِ للاستثمار في الأمنِ الغذائي '' او قوله اننا نتطلع الى عهد جديد يُعلِي قِيَمِ الشفافيةِ في اتخاذ القراراتِ واعتماد معاييرِ الكفاءةِ والنزاهة عندَ كلِّ تكليفٍ ، وتعيين والمحاسبة الحازمة عند كل فساد أو تقصير.'' فمن الواضح ان تحقيق كل هدف من هذه الاهداف يحتاج الى دراسات متعمقة ورؤية متكاملة ، وهذا هو الدور الذي ينبغي ان تضطلع به مراكز الابحاث والدراسات في السودان ، اذ يتطلب ذلك مثلاً اعداد دراسات أو أوراق عمل – حسبما تقتضي الحاجة – حول : '' دور الهيئة التشريعية في الرقابة على الاداء العام " و '' دور

الهيئة التشريعية في اصلاح جهاز الدولة في السودان " و " خطة لبناء شراكة فاعلة مع الدول العربية / الافريقية / المجتمع الدولي..." ، وورقة او دراسة حول " كيفية جذبِ رؤوسِ الأموالِ العربيةِ للاستثمار في الأمنِ الغذائي في السودان " ....الخ . على أن تعد هذه الدراسات وأوراق العمل مجموعات بحثية متميزة يتاح لها الوقت وتفرغ تماما لذلك ويتم تزويدها بالموارد اللازمة لإنجاز هذه المهمة الضرورية.

كذلك لا بد ان تسهم مراكز الابحاث والدراسات في تفعيل توصيات مؤتمر الحوار الوطني، وفي وضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة لمعالجة الازمات التي من أجلها انطلق الحوار على اسس علمية واضحة. فنحتاج الى دراسات وبحوث متعمقة حول سبل تعزيز الوحدة الوطنية، والتنمية المتوازنة، والمعادلة الدستورية المناسبة لحكم السودان، ومعالجة المشاكل الاقتصادية، والفساد المالي والاداري، والأمن القومي السوداني، والعلاقات الخارجية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتعليم، والصحة، والنقل، والعلاقات الخارجية، واقتصاد المعرفة، الى غير ذلك من الامور التي لا غنى عنها لأي دولة او مجتمع يعيش في القرن الحادي والعشرين.

على أن مما تجدر الاشارة اليه والتنويه بشأنه، وهذا ما ينبغي ان تتجه الحكومة لمعالجته في المستقبل القريب، هو انه، ولكي تلعب المراكز البحثية السودانية أدواراً فاعلة ومؤثرة في الواقع السوداني، تحتاج هي نفسها الى معالجات هيكلية جذرية، وقد عقد المركز العالمي للدراسات الافريقية قبل ما يقارب العقد من الزمان ندوة حول (مراكز البحوث في السودان: الادوار والتحديات)، أشرفنا عليها حين كنا مسؤولين عن ادارة البحوث والمناشط بهذا المركز. قدم الدكتور حمد عمر حاوي الورقة الرئيسية للندوة ، وعقب عليها – كتابة – كل من الدكتور يس الحاج عابدين عن مركز دراسات المستقبل ، والدكتور محمد محجوب هارون عن مركز اتجاهات المستقبل ، والبروفيسور محمد عبد الله النقرابي عن

مركز التنوير المعرفي ، والبروفيسور محمود حسن أحمد عن المركز القومي للدراسات الدبلوماسية ، وعقبنا نيابة عن المركز العالمي للدراسات الافريقية ، المركز بعد ذلك بنشر ما دار في الندوة من حقائق وتوصيات في كتاب بعنوان (مراكز البحوث في السودان: الادوار والتحديات)، وكان لنا شرف تحريره والتقديم له .وقد أوصى المشاركون يومئذ – على ما أذكر – بزيادة التمويل لهذه المراكز، ورفدها بالكوادر المؤهلة في المجالين الاكاديمي والاداري، واعادة هيكلتها من الناحية الادارية ، والاهتمام بتدريب كوادرها داخل وخارج السودان ، وانفتاح هذه المراكز على المراكز النظيرة في كل انحاء العالم ، وفتح قنوات الاتصال بينها وبين صناع القرار ، ووضع خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى لهذه المراكز ، واقامة جهة تنسيقية بين هذه المراكز تقدم المبادرات وتجيز الخطط بما يحول دون التضارب في انشطتها الى غير ذلك من الامور والتحديات التي لا تزال قائمة وتشكل معوقات اساسية وعقبات كبيرة أمام هذه المراكز تقعد بها عن اداء مهامها على النحو المرجو.

ونعتقد أن بعض هذه المراكز تحتاج الى اعادة نظر في مجالات اهتمامها، وهذا يقتضي عملية تفكيك وتركيب واعادة ترتيب كبيرة، لأن بعض هذه المراكز يعاني خللاً واضحاً في هذه الجوانب، فما معنى ان يكون هناك خمسة مراكز في السودان تهتم بالجانب الافريقي، بينما لا يوجد مركز واحد للتنمية السياسية.

كذلك فان هذه المراكز بحاجة الى معالجات ادارية توحد هياكلها وتنسق اعمالها وانشطتها وتقود الى تكامل ادوارها ووظائفها، ويقتضي ذلك ان تكون هناك جهة تنسيقية عليا لهذه المراكز للتأكد من انها تسير وفق خطة مرسومة وواضحة المعالم، ولتتكامل ادوارها بما يمكنها من تحقيق رسالتها والغرض الذي من اجله أنشأت.

لكن هذا لا يمنع من تكوين فرق بحثية داخل بعض هذه المراكز لإعداد هذه الدراسات وتوفير المعلومات والبدائل لصانع القرار في السودان خلال المرحلة القادمة، على أن يترافق مع ذلك قيام جهة علمية بإعداد دراسات متعمقة حول واقع هذه المراكز والاصلاحات التي تحتاجها، وتقديم توصيات محددة حول كيفية تطوير هذه المراكز وما يقتضيه ذلك من دمج والغاء حسب ما تفضي اليه نتيجة الدراسات العلمية الموضوعية.

نحو منظور استراتيجي لتحقيق وترسيخ الوحدة الوطنية في السودان (1)[17]

يمثل تحقيق الوحدة الوطنية أولوية قصوى لجميع الدول دون استثناء، ذلك أنه، وما لم تتحقق هذه الوحدة، فإن الدولة تبقى عاجزة عن تحقيق أي هدف آخر سواء كان اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً. ولهذا السبب تضع الدول –عادة–أمر الوحدة الوطنية في مقدمة أولوياتها لمحوريته، وأهميته الاستراتيجية القصوى.

لكن الوحدة الوطنية تعاني من مخاطر عديدة، وتواجه تحديات جسيمة في أغلب الدول الأفريقية وذلك لأسباب تاريخية معروفة، وفى السودان –على وجه الخصوص–تتعرض الوحدة الوطنية لتحديات كبيرة حتى بعد انفصال الجنوب.

إن التحديات الكبيرة والخطيرة التي تواجه الوحدة الوطنية في السودان والامتحان العسير الذي تتعرض له هذه الوحدة تقتضي وتستوجب التعامل الجدي مع هذا الامر الحيوي والمصيري المهم، والبحث عن منظور استراتيجي لتحقيق وترسيخ الوحدة الوطنية.

ونقصد بالوحدة الوطنية –في هذا المقال –حالة التقارب والانسجام التي تسود بين أعضاء الجماعة الوطنية (عموم سكان الدولة)، والتي تحول دون الانقسامات والصراع، وتؤدى — في ذات الوقت– الى حالة من التعاون والمشاركة في بناء الوطن وفى تحقيق المصالح المشتركة بين أعضاء الجماعة.

لكن الوحدة الوطنية في السودان تواجه عدداً من التحديات يمكن إجمالها في الآتي: –

1– حداثة الدولة السودانية:

إن عمر الدولة السودانية بوضعها الراهن لم يكمل —بعد–القرنين من الزمان وهي فترة غير كافية بكل المقاييس، للانصهار القومي وتحقيق التكامل الوطني بين أفراد وجماعات الشعب السوداني.

وإذا وضعنا في الاعتبار تخلف وسائل النقل والاتصالات من ناحية، والسياسات الاستعمارية الرامية للحيلولة دون التكامل القومي في السودان من ناحية أخرى، لأدركنا البون الشاسع بين الواقع

---

17 نشر في جريدة الصحافة السودانية بتاريخ 2016/3/14م .

السوداني الماثل فيما يتعلق بالوحدة الوطنية والمثال المنشود لهذه الوحدة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الوطنيون من أجل تحقيق التكامل القومي، إلا أن غياب الرؤية الواضحة لبناء الدولة السودانية ، أدى الى تعثر هذه الجهود وفشلها في الوصول الى الهدف المنشود، ومع ذلك فقليلة هي الدراسات التي تسلط الضوء على هذه الحقيقة (حداثة التجربة)، وإنما تركز أغلب الدراسات ووسائل الإعلام على استحالة التعايش بين بعض الجماعات السودانية.

ان حداثة الدولة السودانية تفرض على الحكومة التعامل مع الأوضاع بصورة استثنائية تراعى هذه الحقيقة، بما يقود الى التلاحم الوطني من خلال مناهج التعليم ووسائل الإعلام ، ومن خلال السياسات التنموية والعدالة في تقسيم السلطة والمناصب السياسية حتى لا تنفجر الأوضاع في بلد لازال في طور التشكل.

أما الحديث عن فشل التعايش بين بعض الجماعات السودانية فهو قول لا يستند إلى دليل، لأن الجماعات السودانية لم تتح لها-بعد-فرص الانصهار والتلاقح الثقافي الذي يمكن أن يفضي الى وحدة وطنية متينة وراسخة.

2- سيادة الولاءات التحتية:

ويقصد بها – عادة – الولاءات التي تنعقد للقبيلة التي انحدر منها الفرد، أو الجهة التي ولد فيها، أو اللغة التي يتحدث بها. أو القيم التي يؤمن بها، دون أن يعلو هذا الولاء لينعقد للدولة الأم.

والناظر في شأن السودان يجد أن الإنسان يصنف أولاً على الأساس العرقي ثم تأتى بقية التصنيفات ذات الطبيعة الثقافية (اللغة، الدين، والعادات).

وعلى الرغم من الرأي القائل بإن الولاءات التحتية تتناسب عكسياً مع التعليم، إلا أن نظرة على الواقع السوداني تؤكد عكس ذلك، فمع انتشار التعليم في السودان بكثافة خلال العقدين الأخيرين، إلا أن القبلية والجهوية ازدادت بصورة لافتة للنظر، بل وصل الأمر الى حد حمل السلاح من قبل بعض القبائل والجهات في وجه الدولة السودانية مطالبين بتنمية مناطقهم ومشاركة أبناء القبائل في

السلطة، وهناك من لا يخفى رغبته من أن يتم تقسيم السلطة والثروة على أسس قبلية وجهوية وإقليمية.

إن الولاءات التحتية هي أكبر التحديات التي تواجه الوحدة الوطنية في السودان، وما لم توجد الآليات المناسبة لمواجهة هذه الظاهرة ، فإن الوحدة الوطنية ستكون تحت التهديد المستمر.

3–التنمية غير المتوازنة:

لقد كان الغبن الاقتصاد من أهم العوامل التي حركت المشكلة في الجنوب، وبعد أن انفصل الجنوب، فإن أطراف السودان (دون استثناء) بما فيها الجنوب الجديد للسودان تعاني الفقر والحرمان والمسغبة.

لم يكن هدف الاستعمار في السودان–كما في الدول الأفريقية الأخرى–هو تحقيق تنمية متوازنة، بل وعلى العكس من ذلك فإن التباين التنموي كان يخدم استراتيجية الاستعمار البريطاني القائمة على أساس (فرق تسد)، لأن المشروعات التنموية التي قامت في بعض أجزاء القطر أثارت حفيظة الجماعات المحرومة من مثل هذه المشروعات، وقاد ذلك الى شرخ عميق في جدار الوحدة الوطنية مستقبلاً.

كان من المتوقع أن يعاد النظر في استراتيجية التنمية بعد الاستقلال، وبالفعل أُثيرت هذه المسألة، لكن برز اتجاهان: الأول، يرى ضرورة توزيع المشروعات التنموية – مستقبلاً–على كل أنحاء القطر بما يحقق توازن التنمية، والثاني، ويرى أن مناطق الوسط لها ميزات اقتصادية ايجابية لأنها تتمتع بخدمات وبنيات أساسية تخفض من تكلفة الإنتاج، وبالتالي فمن الافضل الاستمرار في تركيز المشروعات التنموية في الوسط، مع توزيع عائد هذه المشروعات على مناطق السودان المختلفة.

ولكن لم يطبق أياً من الخيارين، فلا قامت المشروعات التنموية في أنحاء البلاد المختلفة، ولا وزعت عائدات التنمية على الأطراف، بل استمرت عملية تركيز المشروعات التنموية في الوسط، واستمر تخلف الأطراف (دون استثناء)، مما قاد الى الشعور بالغبن التنموي وشيوع شعارات التهميش والإهمال للأطراف.

إن السعي لمعالجة هذا الخلل التنموي الواضح، والتخطيط للتنمية المتوازنة في صميم الخطط القومية، هو المدخل المناسب للوحدة الوطنية وإزالة شبح التشرذم والانقسام، وهو الترياق المضاد لدعاوى التهميش في أطراف السودان المختلفة.

4- غياب الرؤية الواضحة لإدارة التنوع العرقي والثقافي بالبلاد:

لقد بات واضحاً أننا بحاجة الى استراتيجية جديدة وواضحة للتعامل مع التنوع في البلاد، فرغم انفصال الجنوب، لا يزال السودان يحتشد بمئات الجماعات العرقية والاثنية، وعشرات اللغات واللهجات، فضلاً عن التعددية الدينية والتفاوت الاقتصادي والتنموي.

لقد فشلت سياسة الاستيعاب أو الاحتواء التي كانت تمارسها الحكومات السودانية المتعاقبة على حكم السودان منذ الاستقلال، وبرزت بشكل جلى أهمية الانتقال الى فكرة الاندماج الوظيفي (شكل من أشكال الحكم لا يقوم على أساس وجود هوية مشتركة، بل على وجود مصلحة، وأن يتم الالتقاء من خلال نظام فضفاض يجمع كل الجماعات في إطار الدولة مع تمكينها من تحقيق مصالحها والتعبير عن خصوصياتها)

في ذات الوقت، فإننا بسبب ما أصاب جدار الوحدة الوطنية من شروخ عميقة، بحاجة الى أسس جديدة للوحدة الوطنية تتجاوز الولاء العاطفي وتقوم على المصلحة.

إن المقصود بذلك هو أن يمثل المركز في السودان قوة جذب للأقاليم والأطراف والجماعات المختلفة، وأن تكون المصلحة هي أساس قوة الجذب هذه، بحيث تسعى الجماعات المختلفة للاحتشاد تحت هذا المركز الذي يمدها بالسلطة والثروة وكل موارد القوة والمصلحة والهيبة.

لكن التحدي هو كيف يمكن ان يكون المركز قوة جذب تحتضن مصالح الفئات المختلفة بما يعزز الوحدة ويقوى عراها، وهذا ما يحتاج الى أعمال الفكر من قبل السياسيين والخبراء في السودان.

5-الاقتداء بالجنوب:

بعد صراعات مع الحكومة المركزية استمرت لنصف قرن من الزمان لم تتوقف خلالها الحرب إلا لأحد عشر عاماً (استمرت من 1972-1983م)، تم توقيع (اتفاقية السلام الشامل) مطلع العام 2005 والتي افضت الى انفصال الجنوب.

وبعد انفصال الجنوب مباشرة ارتفعت أصوات تنادى بإعطائها (حق تقرير المصير) أسوة بالجنوب، ولا شك أن هذه الظاهرة يمكن-ما لم تتخذ الإجراءات والسياسات اللازمة-أن تؤدى الى تفكك السودان وتقسيمه الى دويلات ضعيفة وهامشية.

ويعد هذا الاتجاه القائم على أساس الاقتداء بالجنوب من أكبر التحديات التي تواجه الوحدة الوطنية في السودان.

6-التدخلات الخارجية في الشأن السوداني:

المتتبع للشأن السوداني يجد تدخلات كثيرة من دول مجاورة وأخرى بعيدة في الشأن السوداني وذلك لتحقيق مصالحها الوطنية، وان مواجهة التدخلات الخارجية تستوجب سياسات داخلية واستراتيجية محكمة للحيلولة دون انتشار الحركات الاحتجاجية، حتى لا تجد القوى الأجنبية فرصة للتدخل في الشأن السوداني، وبالتالي فإن محاولة كبح جماح التدخل الخارجي في الشأن السوداني يعد من أهم التحديات التي تواجه تحقيق الوحدة الوطنية وترسيخها في داخل السودان.

وبعد،

فهذه محاولة لرصد التحديات الرئيسية التي تواجه الوحدة الوطنية بالسودان، وسنقوم في المقال القادم بإذن الله بتقديم بعض المقترحات التي يمكن ان تسهم في رسم المعالم الأساسية لمنظور استراتيجي يساهم في تعزيز الوحدة الوطنية في السودان.

نحو منظور استراتيجي لتحقيق وترسيخ الوحدة الوطنية فى السودان (2)[18]

أشرنا في مقالنا السابق الى أن الوحدة الوطنية فى السودان تواجه عدداً من التحديات مثل حداثة الدولة السودانية نفسها، وسيادة الولاءات التحتية على حساب الولاء للوطن، وغياب التنمية المتوازنة، وغياب الرؤية الواضحة للتعامل مع التنوع الاثنى، واقتداء أقاليم السودان المختلفة بالجنوب فى سعيه للانفصال، والتدخلات الخارجية في الشأن السوداني، وسوف نقوم فى هذا الجزء من المقال بمحاولة لرسم ملامح عامة لمنظور استراتيجي لترسيخ الوحدة الوطنية فى السودان، ونعتقد أن هذا المنظور ينبغى ان يقوم على الآتي: -

1/ الاعتراف الصريح والواضح بالتنوع العرقي والثقافي في السودان: يطلق على السودان فى كثير من الأحيان اسم أفريقيا المصغرة لما فيه من التنوع العرقي والثقافي الكثيف. وحتى بعد انفصال الجنوب، فان بالسودان الحالي مئات الجماعات الفرعية، وعشرات اللغات واللهجات فضلا عن التعددية الدينية ، وبالطبع فان التنوع – كما يشير العلماء والمفكرون -لا يعد – بحد ذاته-مصدر من مصادر الضعف، فعلى العكس من ذلك يمكن أن يكون مصدراً من مصادر الاثراء والمنعة، عليه فإن أول ركن فى هذا المنظور الاستراتيجي هو الاعتراف بالتنوع العرقي والثقافي والسعي الى جعله مصدراً للقوة والمنعة والإثراء بدلاً من أن يكون مصدراً للتشرذم والانقسام والضعف. لكن جعل التنوع مصدراً من مصادر القوة لا يتم بأماني ، بل يحتاج الى سياسات وإجراءات عديدة، سوف يتم التطرق لها في ثنايا هذا المقال ، حيث ان النقاط التالية تسعى كلها الى (جعل التنوع مصدراً للقوة والاثراء الثقافي).

[18] نشر بجريدة الصحافة السودانية بتاريخ 2016/3/21م

2/ تمكين الجماعات السودانية المختلفة من التعبير عن مصالحها وخصوصياتها الثقافية: ولا تكون التعددية مصدراً للثراء والمنعة ما لم يتم تمكين الجماعات المختلفة من المشاركة فى الحكم على قدم المساواة مع الآخرين، وما لم تتح لها فرص التعبير الحر عن خصوصياتها الثقافية.

3/ السعى لتحقيق التنمية المتوازنة فى كل أنحاء البلاد: ويقتضي هذا الامر إعادة النظر في خطط واستراتيجيات التنمية التى طبقت بالسودان منذ الاستقلال وحتى اللحظة الراهنة، والسعى الجاد والحثيث من اجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة والمتوازنة، والارتقاء بأوضاع المواطنين كافة، من اجل إزالة الغبن الاقتصادي، ومواجهة شعارات (التهميش) التى ارتفعت فى السنوات الأخيرة.

ان هذا يتطلب مشاركة الخبراء الاقتصاديين السودانيين في وضع خطط واستراتجيات التنمية بالبلاد، وإعطاء أولوية خاصة فى التنمية للمناطق الأقل نمواً بهدف ردم الفجوة بين الوسط والأطراف. كما يقتضي ذلك المراجعة المستمرة لخطط واستراتيجيات التنمية، وتوجيه موارد البلاد للتنمية والعمران.

4/ بسط الحريات: ان بسط الحريات العامة هو العمود الفقرى للوحدة الوطنية بحيث تشمل هذه الحريات: حرية التعبير، حرية التنظيم، وحرية المعتقد الدينى.إن الحديث عن العدالة والمساواة وقيام حكم القانون يصبح دون طائل ما لم تتح فرص التعبير الحر للمواطنين السودانيين جميعاً بغض النظر عن أعراقهم ولغاتهم وأديانهم، لأن شعور المواطن السوداني بقدرته على التعبير عن آرائه بحرية ودون خوف أو وجل، يزيد من ولائه للدولة ويشعره بأنه جزء لا يتجزأ من هذا الكيان، بعكس النظام السياسى القائم على كبت الحريات والذي يستعدى عليه الجماهير دون مبرر .إن بسط الحريات يتيح فرص الحوار الموضوعى حول القضايا الوطنية، ويسهم في مراجعة الأخطاء، وسد الثغرات، وتقريب الرؤى وإزالة الحواجز الوهمية بين الحكام والمحكومين.

5/ وضع اسس جديدة لتوزيع الموارد الاقتصادية والفرص السياسية والابتعاد التام عن التوازنات القبلية والجهوية: لقد امتطت جماعات عديدة، وفى انحاء مختلفة من السودان (الاثنية المسيسة) تحقيقاً لمصالحها، وحملت السلاح فى وجه الحكومة المركزية، وعبأت المواطنين، وسعت الى استعدائهم على الحكومة، وبعثت الولاءات التحتية، وكل ذلك تحت شعار (التهميش).

ولئن سلكت الحكومة المركزية فى اتفاقياتها السابقة مع الحركات المسلحة مسلك توزيع الفرص السياسية والمكاسب الاقتصادية على أسس قبلية وجهوية، فلا مناص الآن – بعد الحوار الوطني- من الابتعاد عن هذه السياسة باعتبارها أكبر مهددات الوحدة الوطنية، وما لم توضع أسس جديدة – على هدى مقررات الحوار الوطني- لتوزيع الموارد الاقتصادية والمكاسب السياسية، فستكون الوحدة الوطنية فى خطر.

ان أهم وأقصر الطرق لإزالة الغبن والتهميش هو التزام العدالة والشفافية، ووضع أسس ومعايير واضحة وشفافة لتقاسم السلطة وتوزيع الثروة من شأنها تحقيق العدالة، وابعاد شبح الحرب، وتعزيز موقف الحكومة نفسها. وبالطبع ليس من مصلحة أى حكومة وجود حالات من التفاوت التنموى وشيوع حالات من الغبن في الوطن الذي تحكمه.

6/ الاتفاق على تحديد أسس النظام السياسي في السودان: عطفاً على ما سبق، وتدعيماً للوحدة الوطنية، وتمكيناً للجماعات السودانية المختلفة من العيش مع بعضها بسلام وكرامة، لابد من تحديد الأسس التى يقوم عليها النظام السياسي وبوضوح تام. وعندما نتحدث عن (الاتفاق على أسس النظام السياسي) فإننا إنما نشير الي التوافق على دستور سوداني تتفق عليه القوى السياسية السودانية المختلفة دون عزل أو تقييد، لأن الدستور شأن عام يخص كل أهل السودان (حكاماً ومحكومين).

لكن مما يجب الاشارة اليه هو ان السودان له تجارب ثرة في وضع و(الغاء) الدساتير ، ولقد قامت محاولات عديدة للوصول الى دستور (دائم) للبلاد بدءً من لجنة زيادة ارباب مطلع الاستقلال ،الى محاولات الديمقراطية الثانية خلال الستينيات ، ومحاولة جعفر نميري في دستور 1973م ثم محاولات الحكومة الديمقراطية الثالثة ، ثم دستور 1998م ، ثم دستور 2005م. هذا عدا المحاولات الاخرى التي لم تنته إلى شيء ملموس ، وكل هذه التجارب ينبغي الاستفادة منها والبناء عليها والاعتبار بها ، وعلى سبيل المثال لا الحصر فاننا نرى أن بعض المبادئ التى وردت فى اتفاقية نيفاشا وضمنت في الدستور الانتقالي للعام2005م تصلح أساساً جيداً وعادلاً للحكم في السودان . ولئن انفصل الجنوب فهذا لا يعني –بالضرورة –التنكر لهذه المبادئ التي أرستها هذه الاتفاقية، خاصة وان ظروف السودان لا تزال فيها الكثير من مظاهر السودان القديم (قبل الانفصال)، وأبرز هذه المظاهر: التعددية العرقية والدينية واللغوية والتفاوت التنموي.

لقد جاء في الجزء الأول من الاتفاقية والمتعلق بالمبادئ العامة، الاتي:

1- إن وحدة السودان التي تقوم على أساس الإرادة الحرة لشعبه والحكم الديمقراطي، والمساواة، والاحترام والعدالة لجميع مواطني السودان، ستظل هي الأولوية.

2- إقامة نظام ديمقراطي للحكم يأخذ في الحسبان التنوع العرقى والثقافي والديني واللغوي ، والمساواة بين الجنسين لدي شعب السودان.

3- إيجاد حل شامل يعالج التدهور الاقتصادي والاجتماعي في السودان، ويحقق العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لجميع أفراد الشعب السوداني.

ولقد عبر الدستور الانتقالي لسنة 2005 م عن هذه المعاني في الفصل الأول (المادة 4-المبادئ العامة للدستور) على النحو التالي:

يُؤسس هذا الدستور على المبادئ التالية ويسترشد بها: .

(أ) تُؤسس وحدة السودان على الإرادة الحُرة لشعبه وسيادة حكم القانون والحكم الديمقراطي اللامركزي والمساءلة والمساواة والاحترام والعدالة.

(ب) الأديان والمعتقدات والتقاليد والأعراف هي مصدر القوة المعنوية والإلهام للشعب السوداني.

(ج) التنوع الثقافي والاجتماعي للشعب السوداني هو أساس التماسك القومي، ولا يجوز استغلاله لإحداث الفرقة.

(د) تُستمد سلطة الحكم وصلاحياته من سيادة الشعب وإرادته التي تُمارس عن طريق الاستفتاء والانتخابات الحُرة المباشرة والدورية التي تُجرى في اقتراع سري عام لمن بلغ السن التي يحددها القانون.

كما تم التأكيد على ضرورة إيجاد (نموذج من الحكم الراشد في السودان) يقوم على أساس المساواة، واحترام حقوق الإنسان، والشفافية والمحاسبية وحكم القانون، بل مضى الدستور الى ابعد من ذلك حيث جاء فيه ‘‘تعتبر كل الحقوق والحريات المضمنة في الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والمصادق عليها من قبل جمهورية السودان جزءً لا يتجزأ من هذه الوثيقة. " وكل هذه أمور جيدة ولكن بعضها يحتاج الى مراجعة بما يتطابق مع المبادئ الإسلامية في هذه الجوانب.

كما أشار الدستور الي تأكيد الحاجة الي معايير قومية تعكس وحدة الوطن وتنوع الشعب السوداني، وأكد على الإقرار بالحاجة الي تعزيز رفاهية الشعب، وحماية حقوقه الإنسانية، وحرياته الأساسية.

ومضى الدستور ليفصل الحقوق والحريات التي يجب التمتع بها بموجب الدستور السوداني مثل: حق الحياة، والحرية الشخصية، ومنع الاسترقاق والتعذيب، والمحاكمة العادلة، واحترام الخصوصية، وحرية الفكر والضمير والدين، وحرية التعبير، وحرية التجمع، والانضمام للجمعيات، والحق في تأسيس الأسرة، والزواج، والحق في التصويت، والمساواة أمام القانون، والحق في الحماية من التمييز، وحرية التحرك، وحقوق الطفل وغيرها.

واعتقد أن هذه المبادئ هى محل إجماع بين أفراد الشعب السوداني بأكمله، إذ لا يمكن لأحد ان يتبني عكس هذه المبادئ، وإذا كان هناك ما يستحق التنظيم والمراجعة فيمكن ادارة النقاش حوله ومراجعته.

7/ استبعاد حق تقرير المصير من مفاوضات الحكومة مع الحركات المسلحة مستقبلاً: إن الاعتراف بما يسمى بـ (حق تقرير المصير) لأي جزء من أجزاء السودان يعنى – حتما–انفصال هذا الجزء. لقد أكدت التجارب العالمية والاقليمية أنه ومتى ما أتيح هذا (الحق) ستكون النتيجة هى الانفصال حدث هذا في: يوغوسلافيا السابقة وفى الجمهوريات السوفيتية، وفى ارتريا المجاورة لنا رغم اختلاف الظروف والأوضاع. فى ذات الوقت فقد ارتفعت أصوات (بعد انفصال الجنوب) تنادى بإعطاء الحق فى تقرير المصير لأجزاء أخرى من السودان.

لقد تنبهت الأمم المتحدة الى هذه الحقيقة مبكراً، فبعد عامين من قيام الأمم المتحدة (1945م) أى فى العام (1947م)، ناقشت الجمعية العامة للأم المتحدة موضوع حق تقرير المصير الوارد فى ميثاق الأمم المتحدة وحدود ونطاق هذا الحق. وكان قرار الجمعية العامة فى هذا الصدد واضحاً لا لبس فيه ولا غموض وهو (عدم جواز الخلط بين حق تقرير المصير وبين حقوق الأقليات... ان إتاحة حق تقرير المصير للأقليات إنما يشيع حالة من الفوضى فى النظام الدولى، خاصة وأنه يندر ان تجتمع لدولة كل عناصر التجانس ومقوماته)، ولاحظت الجمعية العامة (أن توسيع نطاق المبدأ بجعله يسرى على الأقليات قد جعل كثيراً من الانتماءات السياسية والحدود القطرية محل تساؤل ومحاجاة من قبل هذه الأقليات نفسها).

صحيح ان الدخول للموضوع السودانى من باب الأقلية والأغلبية غير دقيق لأن السودان يموج بالجماعات العرقية والثقافية، وأن أيه جماعة مهما كثر عددها يمكن أن تكون اقلية فى مواجهة الجماعات الأخرى، لكن العلة التى ذكرتها الجمعية العامة قائمة، وهي أن هذا الاتجاه (يشيع حالة من الفوضى فى النظام الدولى)، وبالتالى فان الأمم المتحدة التى جعلت أول أهدافها (الحفاظ على السلم والأمن الدوليين) لا يمكن أن تعمل بطريقة تقود الى (إشاعة الفوضى فى النظام الدولي).

وعلى الرغم من إعطاء هذا الحق لبعض الجماعات في إطار تسويات سياسية في بعض الدول، فإن المجتمع الدولي لم يسع الى تأطير هذه الممارسة على أنها حق. وكان الاتجاه العام للمجتمع الدولى رغم مساعدته فى تسهيل إجراءات الاستفتاءات في تلك المناطق، هو السعي الى تحسين أوضاع الأقليات والجماعات المضطهدة فى أوطانها من خلال الضغط على حكوماتها لتحسين أوضاع هذه الجماعات بإشراكها فى السلطة والثروة القومية ، وليس بمساعدة هذه الجماعات او تشجيعها على

الانفصال عن دولها الأم وتأسيس كيانات سياسية خاصة بها ،وان كان ذلك قد حدث حين رأت القوى الكبرى انه يحقق مصالحها.

وعلى المستوى الاقليمى فقد ناقش القادة الأفارقة فى مؤتمر رؤساء الدول الأفريقية المستقلة فى اديس ابابا عام 1963م موضوع الحدود العشوائية والمصطنعة التى رسمها الاستعمار لأفريقيا وكيف أنها لا تعبر عن الواقع الديمغرافي ، وأنها كثيراً ما قسمت جماعة واحدة بين أكثر من كيان سياسى وجمعت داخل حدود الدولة الواحدة مئات الجماعات العرقية التى لا تمت الى بعضها البعض بأيه صلة، ولكنهم أكدوا على (قدسية الحدود الموروثة من الاستعمار) حتى لا تقوم الصراعات بين الدول الافريقية حول هذا الموضوع ، وتقرر الابقاء على هذه الحدود (رغم كونها تعسفية).

لقد تم التأكيد على هذا المبدأ فى دستور الاتحاد الافريقي، ولم يعد بالإمكان السعى الى تغيير هذه الحدود لمعالجة ظاهرة الاختلافات العرقية أو الثقافية أو التفاوت التنموى، وبالتالى يصبح جلياً أن (حق تقرير المصير) بهذه الصورة يتعارض مع المواثيق الدولية والاقليمية، ويؤدى الى نتائج كارثية فيما يتعلق بمستقبل أغلب الدول.

إن إعطاء فرصة تقرير المصير للجنوبيين إنبنى على اتفاق سياسى بين الحكومة والحركة الشعبية كمعالجة للمشكلة التى وصفت بأنها أطول الحروب فى القارة الافريقية. وبالتالي فإننا بحاجة الى تأطير مفهوم تقرير المصير وحدود هذا الحق، لأنه يرتبط بمستقبل البلاد ووحدتها وتماسكها.

8/ الاهتمام بتطوير وتعزيز علاقات السودان الخارجية: لقد بدا واضحاً الدور المحوري الذي لعبته دول الجوار فى الصراع السوداني سلباً وإيجاباً ، وبسبب التداخل السكاني بين السودان وجيرانه، يصبح الحديث عن تحييد دول الجوار في الصراعات السودانية أمراً صعباً، في ذات الوقت لم تعد

الشؤون الداخلية – في عصر العولمة – مما يخص الدولة وحدها، وإنما أصبحت الدول الأخرى (خاصة أوربا الغربية وأمريكا) تتدخل بكثافة في هذه الصراعات ايجاباً وسلباً، كما غدت المنظمات الاقليمية والدولية حاضرة بكثافة ، الأمر الذى جعل من الضروري الاهتمام بالشأن الخارجي عند الحديث عن الصراعات (الداخلية). وهو ما يوجب على الدولة السودانية تمتين علاقاتها بدول الجوار لتوجيه دور هذه الدول بما يخدم المصلحة الوطنية للسودان، وفي ذات الوقت السعي بهمة من اجل اعمار علاقاتها بالدول الكبرى والمنظمات الدولية والاقليمية.

لقد أصبحت الدول الأخرى (خاصة أوربا الغربية وأمريكا) تتدخل بكثافة فى هذه الصراعات حرباً وسلماً، كما غدت المنظمات الاقليمية والدولية حاضرة بكثافة في هذه الامور ،وهو ما جعل من الضروري الاهتمام بالشأن الخارجى عند الحديث عن الصراعات (الداخلية).

خلاصة الامر اننا نرى ان النقاط التالية يمكن ان تسهم في تعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية بالبلاد وهي:

1/ الاعتراف الكامل والصريح بالتنوع العرقي والثقافي في السودان.

2/ تمكين الجماعات السودانية المختلفة من المشاركة فى السلطة والثروة والتعبير عن خصوصياتها على قدم المساواة مع المواطنين الآخرين.

3/ السعى لتحقيق التنمية المتوازنة فى كل أنحاء البلاد وتضمين ذلك فى صميم الخطط القومية.

4/ بسط الحريات العامة ، وإقامة حكم ديمقراطى يقوم على الشفافية والمحاسبية وحكم القانون.

5/وضع أسس جديدة لتوزيع الموارد الاقتصادية،والمكاسب السياسية بعيداً عن الاعتبارات القبلية والجهوية.

6/ التراضى على أسس جديدة للنظام السياسى فى السودان ، والتوافق على دستور سودانى يعبر عن الواقع السودانى ويستصحب التطورات السياسية للبلاد، وتطورات الواقع الاقليمي والدولي.

7/ استبعاد ما يسمى بحق تقرير المصير فى مفاوضات الحكومة السودانية مع أى حركة مسلحة أو جماعة سياسية مستقبلاً حفاظاً على وحدة القطر السودانى.

8/ الاهتمام بعلاقات السودان الخارجية، وإعطاء أولوية خاصة لدول الجوار الأفريقي، فضلاً عن العلاقات مع العالم العربي، ومع دول أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ومع المنظمات الدولية والإقليمية.

البناء السياسي وأزمة الحكم في السودان [19]

يعاني الواقع السياسي في السودان من إشكاليات جوهرية تجلت في الفشل الواضح –منذ الاستقلال وحتى اللحظة الراهنة –في إيجاد معادلة سياسية تحقق التنمية والاستقرار، كما تجلت في استمرار الحروب الأهلية في انحاء البلاد المختلفة، فضلاً عن فشل مشروعات التنمية، وضعف الولاء الوطني، وارتفاع الأصوات الداعية للانفصال، الى غير ذلك من المظاهر السالبة. ولقد اشار الكثيرون الى ان ما يظهر على السطح من مشاكل وصراعات، تكمن جذوره في البناء السياسي والهيكلي في السودان والذي يعاني من بعض أوجه الخلل التي انعكست على الأداء السياسي العام بالبلاد.

نسعى من خلال هذا المقال الى توضيح العلاقة بين البناء السياسي والتحديات التي تواجه نظام الحكم في السودان، ونسعى، تحديداً، للإجابة على تساؤل رئيسي وهو: هل كان البناء السياسي القائم في السودان سبباً في المشكلات التي تعاني منها البلاد، وهل هو الان قادر على التصدي للتحديات التي تواجه البلاد ام لا؟ وما الذي يحتاجه هذا البناء ليكون قادراً على مواجهة هذه التحديات بالصورة المطلوبة؟

في الواقع، يشير مفهوم البناء السياسي الى تلك المؤسسات والبنيات السياسية والمنظمات التي تشكل – مجتمعة – النظام السياسي، وتختلف هذه المؤسسات والأبنية من دولة إلى أخرى تبعاً لوظائف النظام السياسي، وطبقاً للقيم السياسية والثقافة السائدة في الدولة المعنية. وإذا كان المشهور هو أن البناء السياسي يشير إلى المؤسسات والأبنية السياسية، إلا أن البعض يرى في الثقافة السياسية والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع المعنى جزء لا يتجزأ من البناء السياسي ما دامت هذه القيم توجه المؤسسات وتعمل على تدعيم البناء السياسي واستقراره.

---

[19] نشر بجريدة الصحافة السودانية بتاريخ 2016/3/28م

وعلى كل، فان البناء السياسي لأي دولة لا يمكن النظر اليه ككتلة صماء واحدة، ولكنه مجموعة من المؤسسات تعمل مع بعضها البعض، وبصورة تكاملية، من أجل تحقيق الأهداف الكلية للمجتمع. وبالفعل يرى بعض المفكرين ان هنالك علاقة مباشرة بين الفاعلية والأداء السياسي من ناحية، والبناء السياسي من ناحية أخرى، وأن البناء السياسي المحكم والمتماسك هو الذي يعزز الفاعلية ويجود الاداء السياسي، وعلى العكس من ذلك فإن ضعف وترهل البناء السياسي من شأنه تقليل الفاعلية وإضعاف الأداء السياسي.

وإذا كان البناء السياسي هو الإطار التنظيمي الذي تندرج تحته كل أوجه السلوك السياسي، فيمكن الإشارة الى عدد من المؤسسات السياسية التي تشكل هذا البناء، ومن هذه المؤسسات: مؤسسة الدولة، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني.... الخ.

ان الخلل الذي تعانيه هذه المؤسسات في السودان هو خلل واضح لا تخطئه العين البصيرة ،ففي ما يتعلق بمؤسسة الدولة في السودان ، يمكن القول ان إشكالية بناء الدولة القومية، أو ما يشار إليه باسم أزمة التكامل القومي تمثل أكبر المعضلات التي واجهت السودان منذ استقلاله وحتى اللحظة الراهنة ، وقد تداخلت العوامل الثقافية والاجتماعية مع المطالب التنموية لتزيد من تعقيدات الصراع في السودان، واندلعت حركات التمرد في الجنوب والشرق والغرب ، وكما هو معروف فان العلاقة بين المجموعات المشكلة للجماعة الوطنية السودانية، وعلاقة المواطنين المحكومين بالسلطة الحاكمة هي اللبنة الأولى للبناء السياسي، وكلما توطدت هذه العلاقة ، كلما زاد البناء السياسي تماسكاً ، والنظام السياسي استقراراً.

اولا : مؤسسة الدولة :

ان المدخل لإصلاح مؤسسة الدولة في رأينا هو السعي لتحقيق التكامل القومي واعتماد التعددية السياسية أساساً للحكم في السودان.

(أ) تحقيق التكامل القومي:

ان تحقيق هذا الهدف يتطلب الاتي: -

1. الاعتراف الكامل بالتنوع العرقي والثقافي في السودان.
2. أن تكون المواطنة أساس الحقوق والواجبات.
3. تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن خصوصياتها الثقافية.
4. التأكيد على احترام حقوق الانسان المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية.
5. تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة والتخطيط لذلك في صميم الخطط القومية.
6. التأكيد على الحكم اللامركزي الفاعل وعدم تدخل الحكومة المركزية في شؤون الولايات.
7. العمل على محاربة الفساد السياسي والمالي وكافة أشكال الفساد الأخرى.
8. إن يلعب الأعلام دوراً رئيسياً في تعزيز الوحدة الوطنية وادانة العنف بكافة صوره وإشكاله.
9. التأكيد على عدم التمييز بين المواطنين على أساس العرق أو اللون او اللغة أو الدين أو النوع أو أي اعتبار اخر.

(ب) التعددية السياسية:

في هذا الصدد لابد من التأكيد على عدد من الحقائق: .

1- أصبحت الديمقراطية – بغض النظر عن شكلها – هدف تسعى له جميع الدول وذلك بسبب فشل الأنظمة الدكتاتورية في كافة أنحاء العالم، وبسبب زيادة الوعي السياسي والوعي بالحقوق والحريات العامة.

2- تؤكد الكثير من المواثيق والمعاهدات الدولية على حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتدعو الى تمكين المواطنين من المشاركة في السلطة والثروة في بلدهم.

3- إن حقائق الواقع السوداني وتطورات المشكلة السودانية تعكس وعياً بالحقوق ورغبة في المشاركة السياسية، وان أي محاولة لمنع هذه التوجهات والحيلولة دون هذه الرغبات يمكن ان يفضي الى عنف وفوضى.

ثانياً: الاحزاب السياسية :

نشأت الأحزاب السودانية في أربعينيات القرن الماضي (نشأ حزب الأشقاء عام 1944م، وحزب الأمة عام 1945م، والحزب الشيوعي السوداني عام 1946م، وحركة التحرير الإسلامي – نواة الحركة الإسلامية السودانية-عام 1949م). لكن، ورغم عراقة هذه الأحزاب، فإن أغلبها لا يزال عاجزاً عن ممارسة دوره السياسي المطلوب، ومن الواضح ان هذه الاحزاب لم تتطور لا من حيث رؤاها الفكرية وبرامجها السياسية، ولا من حيث هياكلها التنظيمية.

ولقياس فاعلية الأحزاب السياسية يستخدم علماء السياسة عدداً من المعايير مثل: البناء التنظيمي، القواعد الجماهيرية، البرنامج، القيادة، آليات الخلافة السياسية في الحزب، ومصادر التمويل وغيرها.

وبتطبيق المعايير المشار اليها على الأحزاب السودانية لوحظ ان اغلبها يعاني من مشاكل جوهرية مثل ضعف الهياكل التنظيمية، وغياب البرنامج، وغياب آليات الخلافة السياسية. هذه المشاكل قعدت بهذه الاحزاب -في كثير من الأحيان – عن تحقيق أهدافها.

وفي هذا الصدد لابد من التأكيد على عدد من الحقائق المهمة فيما يتعلق بالأحزاب السياسية. من هذه الحقائق الآتي: .

1-تعاني الأحزاب السودانية من مشاكل معقدة بعضها تأسيسي (يتعلق بظروف النشأة والتكوين)، وبعضها بنيوي (يتعلق بالبناء الحزبي نفسه)، ومع ذلك فان الجهود المبذولة لمعالجة هذه المشاكل ضعيفة للغاية.

2-لا تسير الأمور في الأحزاب السياسية السودانية بشكل عام نحو الأفضل بما يقود للتفاؤل بمستقبلها، وكل المؤشرات تشير الى تراجعها وتعمق أزماتها.

3-يبدو واضحاً عجز الأحزاب عن الالتقاء على أهداف جامعة، وقد تمت محاولات مختلفة للالتقاء والتوحد على أساس برنامج الحد الأدنى، ولكن لم تسفر هذه المحاولات عن شيء يذكر.

4-لا يبدو ان الأحزاب قادرة على حل مشكلة التمويل، ويعد التمويل أكبر مشكلات الأحزاب السودانية خاصة في مواسم الانتخابات.

ولا شك أن ضعف الأحزاب السياسية ينعكس مباشرة على البنية السياسية بالبلاد، وبالتالي فان إصلاح الأحزاب السودانية هو المدخل الرئيسي لتعزيز البناء السياسي وتقويته.

ولكي تؤدي الأحزاب السياسية دورها بفاعلية، وتسهم في تعزيز البناء السياسي، نعتقد انها بحاجة الى حزمة من الإجراءات، والتي تتمثل في الآتي:

1-إشاعة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية نفسها، فالملاحظ هو أن الأحزاب السودانية تطالب بالديمقراطية على مستوى الدولة، بينما تغيب هذه الديمقراطية تماماً داخل أطرها وهياكلها، ويكفي للتدليل على ذلك أن عدداً مقدراً من الأحزاب السياسية الكبرى بالبلاد ظلت قياداتها قابضة على قيادة الحزب منذ ستينيات القرن الماضي.

2- أن تنص دساتير الأحزاب السياسية ونظمها الأساسية ولوائحها الداخلية وبصورة واضحة على اليات الخلافة السياسية ، وتحدد مدة معينة للبقاء في المنصب القيادي لا يمكن تجاوزها.

3- ان تكون العضوية في الحزب مفتوحة للجميع دون تمييز على أساس العرق او الدين او المذهب، وهو ما يقود الى " قومية الأحزاب"، ويسهم في تعزيز الوحدة الوطنية.

4- ان تحتكم عضوية الحزب في علاقاتها الداخلية الى شرعية دستورية متجددة يتوافق عليها أعضاء الحزب وتشمل ضمان حرية التعبير وتداول السلطة داخل الحزب.

ثالثاً : المجتمع المدني :

ظهرت تنظيمات المجتمع المدني الحديثة في السودان مبكراً (مطلع القرن العشرين)، وقد تمثل ذلك في ظهور نقابات العمال وتنظيمات المزارعين، وتنظيمات المرأة والشباب والطلاب، فضلاً عن الجمعيات الثقافية.

لعبت هذه التنظيمات أدواراً مقدرة في العمل الوطني وانخرطت في نشاط سياسي واسع أبان مرحلة الكفاح ضد الاستعمار حيث شارك الطلاب والعمال والنساء بقسط وافر في هذا الصراع، وقادوا إضرابات عمت كل إنحاء القطر، وكان من المفترض ان تستقل النقابات عن القوى السياسية، وأن توجه جهودها لخدمة منتسبيها، لكن هذه التنظيمات وقعت تحت تأثير الأحزاب السياسية حتى تحول بعضها من تنظيمات نقابية الى أذرع للأحزاب السياسية وسط العمال والطلاب والموظفين.

لقد انعكس الصراع بين هذه الاحزاب على العمال والطلاب خاصة، وكان لذلك آثاره السالبة على هذه القطاعات لأن النقابات بارتباطاتها السياسية هذه قد فقدت استقلالها وحيادها، وتركت مشاكل العمال والطلاب جانباً وانغمست في النشاط السياسي، فأدى ذلك إلى التباعد بينها وبين جماهيرها، وقاد الى تناقض في مواقفها في كثير من الأحيان بسبب مجاراتها للأحداث السياسية، ولا يزال التسييس هو أهم سمات المجتمع المدني السوداني.

وبشكل عام، يلاحظ على تنظيمات المجتمع المدني السودانية الآتي: .

1- التسييس: غدت هذه التنظيمات، كما سبقت الإشارة، أذرعاً لتنظيمات سياسية معينة مما أفرغها من محتواها، وجعلها عرضة لتقلبات السياسة وتناقض المواقف.

2- ضعف او غياب التمويل: حيث تعاني اغلب هذه المنظمات من مشاكل التمويل، وما لم تحل المشكلة ستظل هذه التنظيمات ضعيفة وعديمة الجدوى.

3- غياب التنسيق والتشبيك فيما بينها: فمع كثرة التنظيمات المجتمعية ووجود تشابه في أنشطتها وأهدافها، إلا أن التنسيق فيما بينها لا يزال ضعيفاً.

4- ضعف التدريب وبرامج التنمية البشرية: فلا تزال قيادة هذه التنظيمات تفتقر الى القدرات اللازمة لتسيير أمورها بالصورة المطلوبة، وبالتالي فهي بحاجة الى برامج لرفع وتعزيز القدرات لدى قياداتها بما ينعكس إيجاباً على أدائها.

5- غياب الثقة بينها وبين مؤسسة الدولة: فمن ناحية ترى بعض هذه التنظيمات أن مهمتها الأساسية هي معارضة السلطات القائمة، ومن ناحية أخرى تنظر الحكومة الى بعض هذه التنظيمات على أنها تنظيمات معادية ولها ارتباطات خارجية خاصة تلك التي تعمل في مجال حقوق الإنسان، وهو ما أضعف العلاقة بين الطرفين فانعكس ذلك على أداء الحكومة والمجتمع المدني معاً.

وبالطبع لا يمكن الحديث عن نظام ديمقراطي او بناء سياسي متين دون وجود مؤسسات مجتمع مدني فاعلة، لكن تعزيز المجتمع المدني ليسهم في تقوية البناء السياسي ليسهم بدوره في مواجهة التحديات السياسية السودانية يتطلب الاعتراف الكامل بالمجتمع المدني ودوره السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وفك الارتباط بين الأحزاب والمجتمع المدني وإزالة علاقة التبعية للأحزاب، والتعامل بين الطرفين على أساس الندية، كما يتطلب السعي إلى حل مشكلة التمويل التي تعاني منها هذه التنظيمات وتقعد بها عن أداء دورها وذلك بإيجاد مصادر تمويل داخلية لمؤسسات المجتمع المدني بما يمكنها من أداء دورها المطلوب، كم لا بد من إيجاد آليات للتنسيق والتشبيك بين مؤسسات المجتمع المدني، مع الاهتمام بالتدريب ورفع القدرات لقيادات المجتمع المدني ، و تعزيز الثقة بين المجتمع المدني والدولة بما يحقق الأهداف الوطنية الكبرى، واعتماد آلية الانتخابات الدورية لقيادات المجتمع المدني.

التجربة النهضوية الهندية والدروس المستفادة سودانياً (1)[20]

ظلت الهند، ولفترات طويلة، تواجه تحديات جسيمة ومعوقات عظيمة تعرقل مسيرتها نحو النماء والتطور. ووفقاً للبروفيسور أمارتيا سن (Amartya Sen) المفكر المعروف والحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، فان الهند كانت تواجه عدداً من المعوقات تتمثل في: ضعف فاعلية المؤسسات السياسية، عدم المساواة، غياب التمكين للمرأة والفقراء، اتساع الفوارق الطبقية، غياب الديمقراطية المحلية، الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان، الصراعات الاثنية، الفقر، البطالة، الفساد والمحسوبية، الامية، البيروقراطية، فضلاً عن توتر العلاقات مع دول الجوار خاصة الصين وباكستان.

الا أن الهند استطاعت رغم كل هذه المعضلات الجوهرية والتحديات الخطيرة، ان تحقق نجاحات عظيمة وباهرة وعلى كافة الأصعدة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حتى غدت نموذجا يحتذى، وتجربة تستحق الاحتفاء والاقتفاء.

ولأن أوجه النهضة الهندية أكثر من أن تحصى، فإننا سوف نركز على جانبين نعتقد أنهما في غاية الأهمية: الأول، موضوع الوحدة الوطنية في مجتمع متعدد كالهند، ونرمي من وراء ذلك الى الاستفادة من التجربة الهندية في معالجة قضايا الواقع السوداني الذي يتسم هو الاخر بتنوع ثقافي وعرقي كثيف ميزه على سائر دول المنطقة، ولعب ادواراً حاسمة في تاريخه وحاضره، وسيلعب بلا شك دوراً في تحديد مستقبله. والثاني، هو موضوع التعليم لاعتقادنا ان التعليم هو أساس كل نهضة سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او سياسية، وللهند في هذا المجال تجربة رائدة تستحق الوقوف عندها، والاستفادة منها.

---

[20] نشر بجريدة الصحافة السودانية بتاريخ 2016/4/11م .

لعل أهم ما يميز الهند هو التعددية العرقية والدينية والثقافية الواسعة، اذ يصل عدد سكان الهند الى مليار ومائتين وسبعين مليون نسمة، وهي ثاني دولة في العالم من حيث عدد السكان (بعد الصين)، وتتوقع دراسة أجرتها الأمم المتحدة عن توجهات السكان أن تصبح الهند أكبر دول العالم سكاناً، وتتفوق على الصين بحلول عام 2022م. ينتمي سكان الهند الى طوائف دينية مختلفة مثل: الهندوسية، والبوذية، والمانوية، واليهودية، والمسيحية، والإسلام والسيخية، فضلا عن التنوع العرقي واللغوي الذي تزخر به الهند . الا ان الهند استطاعت بمعادلة دستورية دقيقة وذكية، وبمؤسسات سياسية فاعلة، وسياسات ثقافية واجتماعية محكمة، أن تحول التعددية فيها الى مصدر من مصادر القوة والاثراء بدلاً من أن تكون مصدراً للتشرذم والانقسام.

لقد عبر الدستور الهندي بوضوح تام عن " تنوع الأمة الهندية " على كافة المسارات الوطنية والطبقية والروحية، كما أقام الدستور الهندي نظاماً ديمقراطياً برلمانياً يقوم على أساس الانتخاب الدوري الحر، كما أكد على أن الشعب هو مصدر السلطات والصلاحيات، وان الدولة ليس لها ديانة رسمية واحدة، وأنها تقف على مسافة واحدة من كل الأديان والمذاهب والرؤى الفلسفية والتقسيمات الطبقية والاجتماعية.

أكد الدستور – كذلك–على النظام الفيدرالي باعتباره الأسلوب الأنسب للواقع الاجتماعي والجغرافي للهند، حيث تم تقسيم الهند الى تسع وعشرين ولاية وسبعة أقاليم اتحادية. حدد الدستور الهندي صلاحيات كل من الحكومة المركزية وحكومات الولايات ورجح كفة الحكومة المركزية حال تضارب او عدم وضوح الصلاحيات.

كذلك فقد نص الدستور الهندي بشكل صريح وواضح على حقوق المواطنين الهنود حيث نص على حرية وحرمة الملكية الخاصة، والحريات الدينية بكل صورها فضلا عن الحقوق الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية. كما أكد على حرية الرأي والمهنة والوظيفة والانتماء الحزبي وتشكيل الجمعيات.

في ذات الوقت شدد الدستور الهندي على " الوحدة الجغرافية للهند في اقليمها البري والبحري والجوي " وانه لا بد من " اتخاذ كل الإجراءات للمحافظة على هذه الوحدة الوطنية الجغرافية ".

لقد اتبع الدستور الهندي فيما يتعلق بظاهرة التعددية الثقافية أسلوب " الاندماج الوظيفي"، وهو أسلوب يقصد به " وجود رابطة بين أعضاء جماعة لا تستند بالضرورة الى ثقافة أو هوية مشتركة، لكنها تستند الى وجود مصلحة بالأساس، ويكون أعضاء الجماعة مستعدين لقبول المؤسسات القائمة ما دامت تؤدي وظائفها بفاعلية. كما أن نظرتهم الى القادة السياسيين باعتبارهم صالحين أو فاسدين تستند الى قدرتهم على أداء هذه الوظائف ". هذا الأسلوب يمكن الجماعات المختلفة وبغض النظر عن اختلافاتها العرقية والثقافية أن تتضامن من أجل الارتقاء بأوضاعها ووطنها الذي تعيش فيه لأنها تشعر بانتمائها لوطنها لما تجده من فرص التعبير عن معتقداتها وتصوراتها ومصالحها، وذلك خلافاً للأساليب القسرية الأخرى مثل أسلوب " الاستيعاب " الذي يعمل على "الحاق " او "استيعاب" الجماعات المختلفة في إطار ثقافة الجماعة الحاكمة قسراً، وخلافاً لأسلوب " الاستبعاد" الذي يسعى الى نفي الاخر خارج المنظومة السياسية الوطنية.

ولعل من اهم الدروس المستفادة في هذا الجانب هو ان السودان بحاجة فعلية الى استراتيجية جديدة وواضحة للتعامل مع التنوع في البلاد، فلا يزال السودان – حتى بعد انفصال الجنوب-يحتشد بمئات الجماعات العرقية والاثنية، وعشرات اللغات واللهجات، فضلاً عن التعددية الدينية والتفاوت الاقتصادي والتنموي.

لقد توصل القادة السياسيون في السودان ومنذ مؤتمر المائدة المستديرة (1964م) الى فشل سياسة الاستيعاب أو الاحتواء التي كانت تمارسها الحكومات السودانية المتعاقبة على حكم السودان منذ الاستقلال، وبرزت بشكل جلى اهمية الانتقال الى فكرة الاندماج الوظيفي كشكل من أشكال الحكم لا يقوم على أساس وجود هوية مشتركة ، بل على وجود مصلحة، وأن يتم الالتقاء من خلال نظام فضفاض يجمع كل الجماعات في إطار الدولة مع تمكينها من تحقيق مصالحها والتعبير عن خصوصياتها ، ولان الأساليب الإدارية في هذا النظام تتفاوت من الحكم المركزي ، الى الحكم الذاتي والى الفيدرالية. ومع أن هناك اتفاقاً على أن الفيدرالية هي أنسب صيغ الحكم للسودان، إلا أن الفيدرالية السودانية عانت وتعاني من سلبيات كثيرة وقصور يستدعى المعالجة الجراحية المستعجلة.

كما اننا–اعتباراً بالتجربة الهندية –بحاجة الى أن يمثل المركز في السودان قوة جذب للأقاليم والأطراف والجماعات المختلفة، وأن تكون المصلحة هي أساس قوة الجذب هذه، بحيث تسعى الجماعات المختلفة للاحتشاد تحت هذا المركز الذي يمدها بالسلطة والثروة وكل موارد القوة والمصلحة والهيبة.

لكن التحدي هو كيف يمكن ان يكون المركز قوة جذب تحتضن مصالح الفئات المختلفة بما يعزز الوحدة ويقوى عراها، وهذا ما يحتاج الى أعمال الفكر من قبل السياسيين والخبراء في السودان.

لقد اكتسب السياسيون السودانيون خبرة واسعة في التعامل مع التعددية، ويتجلى ذلك بشكل واضح في الدستور الانتقالي لسنة 2005م فقد جاء في المبادئ العامة للدستور نصوص تستحق الإشادة والتقدير وقد تم تفصيل ذلك في مقالات سابقة .

يشدد المفكرون والكتاب الهنود على أهمية ابراز قدرة الهند على امتصاص واستيعاب كل ما هو مادي وفكري من كل حدب وصوب وهو ما يشير الى انفتاح الهند على تجارب وثقافات الاخرين، وتوصف روح الهندي الثقافية عادة بانها حوارية (Dialogic) بامتياز، ولا شك ان هذه الروح الحوارية لدى الهندي تمثل عنصراً أساسياً في التقدم والنهضة.

ان نظرة على التاريخ السوداني لتؤكد بشكل قاطع تميز الشعب السودان وقياداته فيما يتعلق بالروح الحوارية التي تبرز دائماً في أوقات الازمات وفي المنعطفات التاريخية الكبرى، ويمكن تعزيز الروح الحوارية السودانية المتميزة اصلاً عبر برامج التنشئة الاجتماعية والسياسية، ومن خلال مناهج التعليم ووسائل الاعلام، كما يمكن تطوير مهارات الحوار لدى قادة المجتمع في المستويات المختلفة، والاستفادة من هذه الروح الحوارية في دعم وتعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي والتكامل القومي.

يتضح مما سبق ان هناك تشابهاً كبيراً في تجربتي السودان والهند إزاء التعددية نفسها من جانب، وإزاء التعامل مع قضايا التنوع العرقي والثقافي والطبقي من جانب اخر، لكن ما يحتاجه السودان هو الاستمرار في إيجاد الاليات المناسبة لوضع هذه البنود موضع التنفيذ بتصميم وهمة وعزيمة.

التجربة النهضوية الهندية والدروس المستفادة سودانياً (2)[21]

أشرنا في الجزء الأول من هذا المقال الى أن الهند استطاعت رغم كل التحديات، ان تحقق نجاحات عظيمة وباهرة وعلى كافة الأصعدة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حتى غدت نموذجا يحتذى ، وقد ذكرنا – يومها– ان أوجه النهضة الهندية أكثر من أن تحصى، وإننا سوف نركز على جانبين فقط من جوانب النهضة الهندية : الأول، موضوع الوحدة الوطنية في الهند ، وكيف استطاعت الهند تطبيق استراتيجية الوحدة في التنوع (Unity in Diversity) بصورة جعلتها مدار مناقشات سياسية واكاديمية واسعة باعتبارها نموذجاً ناجحاً للتعايش والانسجام برغم التعدد العرقي والثقافي الكثيف الذي تمتاز به الهند ، وقد اوضحنا اننا نرمي من وراء ذلك الى الاستفادة من التجربة الهندية في معالجة قضايا الواقع السوداني الذي يتسم هو الاخر بتعدد ثقافي وعرقي ميزه على سائر دول المنطقة. والثاني، هو موضوع التعليم لاعتقادنا ان التعليم هو أساس كل نهضة سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او سياسية، وللهند في هذا المجال تجربة رائدة تستحق الوقوف عندها، والاستفادة منها.

ولئن تم تخصيص الجزء الأول من هذا المقال لموضوع إدارة التنوع العرقي والثقافي والطبقي والمذهبي في الهند، فان هذا الجزء من المقال يسعى الى استعراض التجربة الهندية في مجال التعليم، وذلك للنجاح الكبير الذي حققته الهند في هذا المجال الحيوي المهم اعتباراً بتجربتها الرائدة في هذا المجال، والوقوف عل مدى إمكانية الاستفادة من هذه التجربة في السودان.

---

[21] نشر بجريدة الصحافة السودانية بتاريخ 2016/4/18م .

يعود تاريخ التعليم في الهند الى اماد بعيدة في التاريخ، ولكن يكفي القول إن أول جامعة نشأت في الهند كانت في القرن الثالث الميلادي وهي جامعة بوسباغيري (Puspagiri)، كما نشأت جامعة نالاندا (Nalanda) في القرن الخامس الميلادي، وعلى الرغم من انها هدمت في العام 1197م في اثناء حروب دينية، الا ان العام 2014م قد شهد إعادة افتتاح الجامعة وقبول 1000 طالب بها في تخصصات مختلفة.

وقد بلغ عدد الهنود الذين حصلوا على جائزة نوبل في العلوم المختلفة 14 عالماً يمثلون شتى ضروب المعرفة، وبالطبع فان هذا مؤشر جيد على النوعية الجيدة للتعليم والقائمة على الاكتشاف والابتكار وسط علماء الهند.

تقول الاحصائيات ان هناك أكثر من 700 جامعة في الهند ما بين جامعات حكومية وجامعات خاصة، تحتضن هذه الجامعات أكثر من 20 مليون طالب وطالبة، وتشمل جميع التخصصات العلمية، وان الكوادر الاكاديمية والإدارية التي تعمل في مجال التعليم تصل الى مئات الالاف.

تولي الهند اهتماماً كبيراً للتعليم الأساسي اذ أكد تقرير وضع التعليم السنوي في الهند أن 96,5 من أطفال القرى والارياف ممن تتراوح أعمارهم بين ال 6-14 سنة مسجلون رسمياً في المدارس أي ان 229 مليون طالب وطالبة من طلبة التعليم الأساسي مسجلون فعلياً في المدارس، وتضمن التشريعات الهندية حقوق أبناء الطبقات الدنيا والمهمشين اذ تحتفظ لهم التشريعات ب 50% من المقاعد الدراسية وتزيد النسبة عن ذلك في بعض الولايات الهندية.

ولا يتوقف اهتمام الحكومة الهندية بالجانب الكمي في مجال التعليم وانما تولي الحكومة الهندية اهتماما كبيرا لنوعية التعليم وجودته ، فهناك هيئة مركزية هي : هيئة التعليم (Education

(Commission مهمتها التأكد من جودة المخرجات التعليمية ، وهناك المجلس الوطني لشؤون البحث والتدريب التربوي (National Council of Education ,Research, and Training- NCERT) والذي يعمل على تقييم المناهج الدراسية على أسس علمية ووفقا للمعايير العالمية (International Standards) ، فضلاً عن عشرات المؤسسات والمراكز المسؤولة عن الجانب التربوي في الهند .

أطلقت الهند برامج متخصصة للنهوض بالتعليم ومواكبة التطورات العالمية في مجال التعليم، فعلى سبيل المثال أطلقت الحكومة الهندية برنامج (إعادة الحياة الى التعليم المدرسي بالهند) ، وقد أنشأ هذا البرنامج 160,000مدرسة جديدة بالإضافة الى صيانة 84,000مدرسة قديمة. كما اقرت الحكومة تشريعات تجعل التعليم الأساسي الزامياً، ويحظر عمل الأطفال، وقد أسهمت هذه التشريعات بالإضافة الى زيادة اعداد المدارس في زيادة نسبة الطلبة الملتحقين بالمدارس في عموم الهند حيث بلغت أكثر من 96% ممن هم في سن الدراسة.

أما برنامج " حركة التعليم من اجل الجميع" وهو برنامج تربوي تتبناه وزارة التنمية البشرية بالهند فانه يعد من أضخم البرامج التعليمية على مستوى العالم. أطلق البرنامج في العام 2001/2000م ليلبي احتياجات أكثر من 192 مليون طفل في كافة أرجاء الهند بما فيها المناطق المعزولة في مرتفعات الهيمالايا والمناطق الحدودية مع باكستان ونيبال وغيرها. وقد تضمن البرنامج –كذلك– انشاء مدارس جديدة وتأهيل القديمة، وتوفير المرافق الصحية والبنيات الأساسية، وتوفير أجهزة الحاسوب في المدارس لمواكبة التطورات العالمية في عصر الانفجار المعرفي. كما تضمن البرنامج إجراءات لدمج المعاقين وتعليم أبناء الفقراء والشرائح الاجتماعية المهمشة، وتقديم التدريب الفني والمهني لهذه الشرائح.

اهتمت الهند كذلك بالتعليم المفتوح والتعليم عن بعد (Open and Distance Education) على صعيد التعليم الثانوي والتعليم الجامعي، فعلى المستوى المدرسي هناك المعهد الوطني للتعليم المفتوح والذي يستوعب حوالي 1,4 مليون ممن لم يتمكنوا من اكمال تعليمهم المدرسي. وعلى مستوى التعليم الجامعي نجد جامعة انديرا غاندي الوطنية للتعليم المفتوح التي تخرج أكثر من مليون وخمسمائة ألف طالب سنوياً.

لقد لعب التعليم دوراً محورياً في النهضة الهندية، وقد كانت كل جوانب النهضة الهندية: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مرتكزة بشكل أساسي على العلم والتكنولوجيا ، ولقد امنت القيادة الهندية منذ البداية بان العلم هو المدخل لنهضتها ، فوضعت له الاستراتيجيات والخطط ، ورصدت له الميزانيات ، واستفادت من تجارب الدول المتقدمة في هذا الجانب حتى حصدت زرعها تقدما وتطوراً ، وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها فان هناك ما يشبه الاجماع بين العلماء والمفكرين والباحثين على أن الهند قادرة ومؤهلة للتصدي لكل هذه العقبات ومواجهة التحديات بما تمتلكه من مقومات النهضة وعلى رأسها التعليم الجيد .

ان ما ذكرناه هنا من الجهود التي بذلتها الحكومات الهندية المتعاقبة للارتقاء بالتعليم وتحسين لنوعيته انما هو غيض من فيض إذ لا يمكن الالمام بكل هذه الجهود ولا بآثارها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالهند، وانما هي نماذج مختارة نأمل ان تكون نبراساً يهدي صناع القرار في بلادنا في جهودهم من أجل التخطيط للتعليم، والنهوض بأوضاعه، وتحديد أهدافه وتحسين نوعيته.

لقد أورد (التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع) والصادر عن اليونسكو أواخر العام 2015م الحقائق التالية عن السودان:

1-ان السودان هو الدولة العربية الوحيدة التي لديها قوانين حول الزامية التعليم ما قبل الابتدائي وذلك منذ العام 1992م وقد وضعها ذلك الى جانب دول متقدمة مثل سويسرا والدنمارك، ومع ذلك فان السودان لم يرد – في التقرير-ضمن الدول التي أحرزت تقدماً ملحوظاً باتجاه تعميم التعليم الابتدائي خلال الفترة الممتدة من 1999م الى 2012م.

2-ان السودان وضع خطة تعليمية خاصة بالمجتمعات الرعوية، لكن التدابير ذات الصلة بالسياسات لم تؤد -بالضرورة-إلى الى زيادة الالتحاق بالتعليم في أوساط البدو.

3-جاء السودان في اخر قائمة الدول التي رفعت من الانفاق على التعليم كجزء من الدخل القومي (وقد أظهرت دراسة حديثة عن الإنفاق الحكومي على التعليم في السودان-أن مستوى الإنفاق العام على التعليم لم يزد في المتوسط عن3% من إجمالي الإنفاق العام، أي بمعدل 1% من الناتج القومي الإجمالي.

4-جاء السودان ضمن (الفئة الدنيا في مؤشر تنمية التعليم للجميع) الى جانب ارتيريا وتشاد ورواندا، وكان السودان هو الدولة العربية الوحيدة في هذه القائمة.

لقد انعكس ذلك على التعليم العالي في السودان ففي مؤشر جودة التعليم العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي بدافوس والذي شمل مائة واربعين دولة خرج السودان من المنافسة تماماً.

كما جاء ترتيب الجامعات السودانية على مؤشر(World Universities' Ranking) محبطاً للغاية ، فقد جاء ترتيب جامعة الخرطوم 1689، تلتها جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا بترتيب 3266 ،ثم جامعة شندي بترتيب 6006 ، ويرجع ذلك بالطبع الى ضعف ميزانية التعليم ، وهجرة الأساتذة الأكفاء ، فضلاً عن ضعف المناهج الدراسية ، وانعدام التدريب للأساتذة،

وعدم إعطاء الاهتمام الكافي لجودة التعليم ، وقلة البحوث المنشورة للأساتذة ، وضعف المواقع الالكترونية للجامعات ، وهي مشاكل تعود بكاملها لضعف التمويل وعدم إعطاء التعليم الأولوية عند رصد الميزانيات السنوية .

ان معالجة أوجه الخلل البينة التي أصابت التعليم في السودان تحتاج الى وقفة صادقة مع النفس فلا بد للمؤسسات التعليمية ان تراعي احتياجات سوق العمل وتزود خريجيها بالمهارات اللازمة والمطلوبة في سوق العمل. وبالتالي لا بد من التخطيط للتعليم بالشراكة مع المجتمع المدني وسوق العمل، لان عدم التنسيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل قد أدى في عديد من الدول الى مفارقة تتمثل في بطالة خريجي الدولة من ناحية، والى الحاجة الى استقدام العمالة الخارجية من ناحية أخرى. وهو ما يقتضي التنسيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل . وكما توجد فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية من ناحية، توجد فجوة مقابلة بين التعليم العام والتعليم العالي من ناحية أخرى ، وما ذلك الا بسبب غياب مفهوم الجودة في مجال التعليم.

بناء على ما سبق، واعتباراً بالتجربة الهندية يمكن التوصية بالتالي:

1- التوسع في التعليم وزيادة الصرف على العملية التعليمية.
2- الالتزام بالمعايير العالمية لجودة التعليم.
3- التزام المدارس والجامعات بإنشاء وحدات للجودة في كل مدرسة وجامعة.
4- الاهتمام بجودة التعليم والتأكد من مطابقته للمعايير العالمية، وتدريب المعلمين وأساتذة الجامعات على نظم الجودة.
5- المراجعات الدورية للمدارس ومؤسسات التعليم العالي والبرامج الاكاديمية فضلا عن المراجعات المؤسسية والتأكد من البيئة التعليمية ومدى ملاءمتها.

6- إطلاق برامج متخصصة للنهوض بالتعليم على غرار برنامج " حركة التعليم من اجل الجميع " بالهند.

7- الاهتمام بالتعليم المفتوح ودعمه وربطه بأهداف التنمية الوطنية.

فاعلية الأحزاب السياسية السودانية بين الواقع والادعاءات

نحو " إطار وطني للتقييم الذاتي للأحزاب السياسية في السودان "[22]

أصبحت الأحزاب السياسية ظاهرة لا غنى عنها لكافة المجتمعات: المتقدم منها والمتخلف على حد سواء، وتوارت الى حد كبير الأفكار القائلة بان الأحزاب السياسية مصدر للتشظي والانقسام ومدخل للصراع والفوضى، وحلت محلها نظرة واقعية ترى أن الأحزاب السياسية ضرورة ملحة في عالم اليوم الذي يتسم بالتعقيد والتطورات السريعة، وان تعقيدات الواقع وتطوراته جعلت من الصعب – ان لم يكن من المستحيل – أن نتصور مجتمع سياسي دون أحزاب.

في السودان برزت الأحزاب السياسية منذ اربعينيات القرن الماضي حيث ظهر حزب الاشقاء في العام 1944 ثم حزب الامة في العام 1946م ثم توالت نشأة الأحزاب السياسية كالحزب الشيوعي والحركة الإسلامية وغيرها .

لكن ، وكما في غيره من البلدان ، يدعي كل حزب في السودان بانه الأقوى والاقرب الى نفوس الجماهير والاجدر بقيادة البلاد ، وينحت كل حزب معياره للفاعلية مركزاً على جوانب تفوقه على الأحزاب والقوى الأخرى على الساحة السياسية ، فمنها ما يركز على نتائج اخر انتخابات ديمقراطية جرت في البلاد ، ومنها ما يركز على تغلغله وسط " القوى الحديثة " ، ومنها ما يركز على الدور التاريخي ، ومنها ما يركز على الشريحة القيادية وقدرتها على ابتداع الحلول ، ومنها ما يركز على قوة وتطور برنامجه ، ومنها ما يركز على انتظام مؤتمراته وانتخاب قياداته بصورة دورية ، الى غير ذلك من المعايير . ووسط هذه الادعاءات والمغالطات وغياب المعايير الموضوعية والمتفق عليها،

[22] جريدة الصحافة السودانية بتاريخ 2016/5/9م .

تضيع الحقائق، وتقلب الأمور – في بعض الأحيان – رأساً على عقب، وتتكئ الأحزاب على فاعليتها (المفترضة)، فتقعد عن تقييم أدائها وتطوير برامجها وهياكلها، ويغشاها الجمود والتخلف، فتعجز عن مواجهة قضايا الواقع.

ان المعايير والمؤشرات التي تقول بها هذه الأحزاب تتكامل ولا تتضارب ويرجو المرء ان تجتمع كلها عند كل حزب من الأحزاب السياسية لتزيده قوة وقدرة على الفعل السياسي الإيجابي الذي يصب في مصلحة البلاد.

لذلك يعتقد الكاتب انه لا بد من إيجاد معايير موضوعية لقياس فاعلية الأحزاب السياسية: كماً ونوعاً، نتجاوز بها الادعاءات الجوفاء للأحزاب السياسية، وتكون بمثابة معايير ومؤشرات موضوعية تستخدم في إطار " التقييم الذاتي" من قبل الأحزاب السياسية.

ومع ايماننا التام بان " وضع إطار وطني لتقييم فاعلية الأحزاب السياسية" لا يمكن أن ينهض به فرد واحد، وانما يحتاج الى فريق عمل يتبناه أحد المراكز البحثية السودانية، لكننا نرمي الى اثارة الموضوع والتنويه بأهميته، ورسم خارطة طريق مرنة لإنجازه واعتماده معياراً للتقييم الذاتي من قبل الأحزاب السياسية نفسها لمعرفة جوانب قوتها ومكامن ضعفها لتعزيز ايجابياتها ومعالجة أوجه القصور في أدائها.

في هذا الصدد فإننا نعتقد بان أهم مؤشرات قياس فاعلية الأحزاب السياسية تتمثل في القواعد الجماهيرية، والبناء التنظيمي، والبرنامج، والقيادة واليات الخلافة السياسية، ومصادر التمويل. وبالطبع فان هذه المؤشرات هي مجرد امثلة، ويمكن لآخرين ان يأتوا بمؤشرات أخرى حتى تكتمل الصورة، ويتم التوصل الى مؤشرات وطنية لقياس فاعلية الأحزاب السياسية.

وبالطبع فان اختيار المؤشرات ليس أمراً اعتباطياً، وانما يتم اختيارها على أسس موضوعية تقوم على أهمية ومركزية المؤشر المراد تضمينه في المعايير الوطنية، وأثره على فاعلية الأحزاب، وفي هذا الصدد سنقوم بتوضيح أهمية المؤشرات التي ذكرناها كنماذج قبل ان ندلف الى شرح كيفية وضع مؤشرات الإطار الوطني.

1/ القواعد الجماهيرية:

تعد الجماهير أهم عناصر الحزب السياسي على الإطلاق لأنها تلعب دور الحاسم في وصول أو عدم وصول الحزب إلى السلطة، لأن هذه الجماهير هي التي تساعد الحزب معنوياً وتدعمه مادياً من أجل تحقيق أهدافه، وكلما زاد عدد المنتمين للحزب والمتعاطفين معه، كلما أشار ذلك إلى قوة الحزب وفاعليته، وبالتالي زيادة فرصته في الوصول إلى السلطة والاستمرار فيها ، لأن الحزب – ببساطه –هو جماعة تسعى للوصول للسلطة، ولن يصل الحزب للسلطة دون جماهير عريضة تسنده وتصوت لمرشحيه.

وبسبب الاهمية الكبرى التي تعلقها الاحزاب السياسية على العضوية المنظمة للحزب، تنشئ غالبية الاحزاب السياسية أمانة أو سكرتارية خاصة بشؤون العضوية، تسعى الى استقطاب الافراد وتسجيل البيانات الخاصة بهم وتتسلم – بالتنسيق مع الجهات المسؤولة عن مالية الحزب – اشتراكاتهم وتبرعاتهم، وتحتفظ بسجلات كاملة للعضوية، بالإضافة الى خطط التجنيد والاستقطاب.

وفي الواقع تتضمن القاعدة الجماهيرية للحزب العضوية الملتزمة والمناصرين للحزب، وعلى الرغم من الدور المهم للمناصرين للحزب خاصة في موسم الانتخابات، الا انه كلما كانت العضوية

المنتظمة في الحزب تشكل نسبة أكبر، كلما أشار ذلك الى وضع أفضل للحزب، لان دور المناصرين ينتهي عند حد التصويت، لكن دور العضوية المنتظمة يظل حاضراً في كل الاوقات، وهم الذين يدعمون الحزب مالياً، وسياسياً، واعلامياً. لذلك فعند قياس القاعدة الجماهيرية للحزب، ينبغي الاهتمام بنسبة عضوية الحزب الى مجموع سكان الدولة على افتراض ان الحزب قومي ويتوجه برسالته الى عموم افراد الشعب، بالإضافة الى معرفة نسبة كل من العضوية الملتزمة والمتعاطفين، ويسهل قياس ذلك عقب مواسم الانتخابات حيث يتم طرح العضوية المنتظمة في الحزب من مجموع الاصوات التي حصل عليها الحزب في الانتخابات لمعرفة عدد المتعاطفين مع الحزب من الجماهير .

وعلى الرغم من أن الأصوات تعد ولا توزن مما يشير إلى عدم أهمية الوعي السياسي والمستوى التعليمي وسط القواعد في مواسم الانتخابات، لكن الوعي السياسي والمستوى التعليمي العام وسط الأعضاء والمتعاطفين مع الحزب، والاستعداد للتضحية من أجل تحقيق الأهداف، والقدرة على التخطيط، كلها عناصر تدخل ضمن قوة الحزب الجماهيرية. كما أن إدراك القاعدة لأهداف الحزب وبرامجه، وإيمانها بهذه الأهداف، يلعب دوراً حاسماً في وصول الحزب لأهدافه بسهولة ويسر.

كذلك فان العضوية النسوية في الحزب وعدد النساء المتعاطفات مع الحزب يشير الى درجة اهتمام الحزب بشريحة النساء وهن نصف المجتمع، كما يشير الى وعيه بقضايا النساء، وحرصه على قضايا النوع. كذلك فان تنوع عضوية الحزب كأن يشتمل على شرائح مختلفة (عمال، مزارعين، تجار، مثقفين) يدل على قوة الحزب وقدرته على الاستقطاب.

كذلك لا يكفي مجرد تسجيل الاعضاء والحرص على جمع الاشتراكات من الاعضاء واستنفارهم في موسم الانتخابات، وانما لا بد من تواصل قيادة الحزب مع قواعدها الجماهيرية،

وتبصيرهم بالقضايا القومية والمحلية، وشرح مواقف الحزب ازاء القضايا المختلفة، كما لا بد من اظهار الحزب لتعاطفه مع قضايا الجماهير، وكل ذلك يقتضي التواصل المستمر بين قيادة الحزب وقواعده الجماهيرية وفتح قنوات التواصل مع الجماهير لمعرفة قضاياهم وتوجهاتهم ومطالبهم.

لذلك فان الإطار الوطني لابد ان يتضمن في هذا الصدد مؤشرات مثل: نسبة أعضاء الحزب المسجلين رسمياً الى المجموع الكلي لسكان الدولة، درجة التزام الاعضاء بدفع الاشتراكات السنوية وذلك لمعرفة مدى التزام العضوية بالواجبات الملقاة على عاتقها تجاه الحزب. هل هناك تنوع في العضوية (عمال، مزارعين، تجار، مثقفين .... الخ؟ أم أن هناك تركيز كامل على شريحة واحدة من الشرائح المجتمعية؟ وذلك لمعرفة درجة تنوع عضوية الحزب والتأكد من انفتاح الحزب على كل شرائح المجتمع. كم تبلغ نسبة النساء من العدد الكلي لعضوية الحزب؟ وذلك لمعرفة درجة اهتمام الحزب بالنوع اثناء عملية الاستقطاب الجماهيري. هل هناك تواصل مستمر بين أعضاء الحزب (لقاءات مباشرة / من خلال الهاتف / وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة) وذلك لمعرفة درجة الترابط بين أعضاء الحزب، والتأكد من قدرة الحزب على التنسيق مع عضويته، وبالتالي قدرته على التحرك السريع لمواجهة المستجدات. هل هناك أمانة أو سكرتارية لشؤون العضوية بالحزب ؟، وإذا كانت موجودة هل هي مهتمة بالاستقطاب وتسجيل العضوية أم لا؟ كم نسبة الاعضاء الذين يحملون شهادات جامعية أو فوق الجامعية في الحزب؟ وذلك لمعرفة نوعية العضوية، ودرجة تأهيلها، وفاعليتها. الى غير ذلك من الأسئلة التي تعطي الإجابة عليها رؤية شاملة حول القواعد الجماهيرية للحزب.

2/ البناء التنظيمي:

التنظيم، كما هو معلوم، ركن أساسي من أركان الحزب يتوقف بقاء الحزب ووجوده عليه، إذ لا يمكن الحديث عن الحزب دون وجود هيكل تنظيمي يوضح العلاقات الأفقية والراسية في الحزب، ويحدد الواجبات والصلاحيات التنظيمية داخل الحزب .

وتختلف البنيات التنظيمية من حزب لآخر تبعاً لظروف كل حزب، ولكن بشكل عام كلما كان الحزب كبيراً وفاعلاً كلما ازداد هيكله التنظيمي تعقيداً وغموضاً، وكلما كان الحزب صغيراً ومحدود الأداء، كلما كان هيكله التنظيمي بسيطاً.

والهيكل التنظيمي – على الرغم من وجوده في كل الأحزاب – إلا أنه يعكس درجة المؤسسية السائدة في الحزب، لان الهيكل التنظيمي يشير إلى آليات صنع القرار في الحزب، وذلك بعكس الأحزاب الشخصية الدكتاتورية التي يتحكم فيها فرد واحد، أو جماعه قليلة العدد في إصدار القرارات والأوامر داخل الحزب، والهيكل التنظيمي الجيد هو الذي يقوم على أساس تسلسل هرمي محدد بصورة قاطعة، ومعروف لدى الأعضاء، ومنصوص عليه في دستور الحزب ولوائحه، ونظمه الأساسية، كما أنه ملزم للمستويات المختلفة داخل الحزب.

لكن الأحزاب غير الديمقراطية لا يوجد فيها مثل هذا التسلسل الهرمي المعروف، وان وجد – من الناحية النظرية –فان القيادة كثيراً ما تتجاوزه بحجج واهية وتفسيرات تبريرية تحقيقاً لمصالحها، وسعياً نحو التحكم في الأمور. وربما تتمكن القيادة من تجاوز مؤسسات الحزب وهياكله التنظيمية رغم

وجودها لعدم إدراك المستويات الدنيا لصلاحيتها وحقوقها، فتستغل القيادة جهل القواعد والقيادة الوسيطة لتجاوز المؤسسية .

والهياكل التنظيمية تتضمن – أحياناً – طرق تصعيد القيادات السياسية إلى أعلى، كما تتضمن – في بعض الأحيان – آليات الرقابة والمحاسبة والمساءلة والمتابعة وفقاً للتسلسل الهرمي الموجود في الهيكل التنظيمي، وبالتالي فإن البناء التنظيمي، والعلاقات الرأسية والأفقية تعد من أهم معايير قياس الفاعلية السياسية للأحزاب، فكلما كان التنظيم السياسي متماسكاً، والعلاقات التنظيمية واضحة ومحددة ،كلما كان الحزب أكثر فاعلية، وعلى العكس من ذلك، كلما كان البناء التنظيمي هشاً وضعيفاً، والعلاقات الرأسية والأفقية غير محددة بوضوح، كلما أشار ذلك إلى ضعف فاعلية التنظيم.

وحول البناء التنظيمي للأحزاب لا بد أن يتضمن الإطار الوطني مؤشرات مثل: هل هناك هيكل تنظيمي واضح للحزب؟ وهل الهيكل التنظيمي منصوص عليه في النظام الاساسي للحزب؟ هل الهيكل التنظيمي معروف تماما لقيادات الحزب؟ وهل يحتكم الى الهيكل التنظيمي في تحديد الصلاحيات والواجبات؟ الى غير ذلك من الأسئلة التي تشير الى فاعلية الهيكل التنظيمي للحزب.

3/ البرنامج:

البرنامج الحزبي هو العهد المبرم بين الحزب والجماهير، والذي يسعى الحزب جاهداً لتحقيقه في واقع الناس، ويستمد البرنامج – عادة من واقع الناس وحياتهم وطموحاتهم ، فالحزب لدى صياغته للبرنامج ينبغي أن يدرس جيداً احتياجات الناس وهمومهم ومطالبهم ويصوغها في شكل برنامج يتبناه الحزب.

وينبغي أن تراجع البرامج من وقت لآخر حتى تكون مواكبه للتطورات الحادثة في المجتمع، ذلك أن تغير الواقع يقتضي تغييراً في برنامج الحزب ، وينبغي على الحزب أن لا يسرف في وعوده للناخبين حتى لا يتهم بالعجز والفشل في تحقيق أهداف الجماهير لاحقاً، بل عليه أن يكون واقعياً في طرحه، ومتوازناً بلا إفراط أو تفريط ، وتسعى الأحزاب إلى أن تكون برامجها شاملة لكل أوجه الحياة: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، وأن يراعي مصالح الفئات المختلفة بحيث يجد فيه كل فرد ما يصبو إليه .

كذلك يعمل الحزب على صياغة برنامجه بصورة تستجيب للمشكلات الموجودة في المجتمع، ويقدم لها الحلول الناجعة. كما يجب أن يقدم الحزب برنامجه في قالب جميل وجذاب دون أن يكذب أو ينافق الجماهير، وأن يصاغ البرنامج بعبارات واضحة ومباشرة ومفهومة لدى الجماهير.

وحول برامج الأحزاب السياسية لا بد أن يتضمن الإطار الوطني مؤشرات مثل: هل يوجد برنامج مكتوب للحزب؟ من يعد البرنامج؟ هل يصل هذا البرنامج للجماهير؟ هل يلتزم الحزب بتنفيذ البرنامج بعد وصوله للسلطة؟ هل تتم مراجعة البرنامج من وقت لآخر؟ لان مثل هذه الأسئلة من شأنها أن توضح درجة اهتمام الحزب بالبرنامج وتطويره والالتزام به حال وصوله للسلطة.

4/ القيادة وآليات الخلافة السياسية:

ويقصد بها آليات انتقال السلطة والقيادة من شخص إلى آخر بطريقة سلسة وقانونية وشرعية، وإمكانية تبادل المواقع القيادية وإحلال الأشخاص بعضهم لبعض بصورة سلمية، وينبغي أن تكون الطرق سالكة ومفتوحة داخل هياكل الحزب للصعود والهبوط وفقاً لمعايير وآليات متفق عليها ومنصوص عليها في دستور الحزب ولوائحه.

وتعد آلية الخلافة السياسية من أهم المعايير المستخدمة في قياس الديمقراطية والفاعلية في الأحزاب السياسية، لأنها تشير إلى درجة المؤسسية السائدة في الحزب، وتتيح فرصاً متساوية أمام أعضاء الحزب للترقي على أسس موضوعية وفقاً لكسبهم، وتضحياتهم، وقدراتهم الذاتية، مما يقود إلى التنافس الشريف بين الأعضاء وصولاً إلى أعلى المراكز القيادية في الحزب.

وتعد إشكالية الخلافة السياسية من كبريات المشاكل داخل الأحزاب السياسية السودانية حيث لوحظ وجود قيادات حزبية استمرت في مواقعها القيادية لعقود من الزمان دون أن تفسح المجال لقيادات جديدة، وهو ماد قاد إلى تكلس هذه الأحزاب السياسية، وأدى إلى حالة من الركود واليأس داخل هذه الأحزاب، وانعكس سلباً على أدائها بشكل عام.

لقد أدى ذلك إلى انعدام روح المبادرة، وسيادة، روح اللامبالاة، وغياب روح المنافسة الشريفة، وقاد في أحيان كثيرة إلى انقسامات حادة داخل التنظيمات السياسية، قادها أشخاص أغلقت الأبواب في وجوههم وحرموا من شغل المواقع القيادية بسبب وجود (القيادات الحزبية التاريخية).

ولم تكتف القيادات القديمة بذلك، بل أشاعت بعض الآراء القائلة بعجز القيادات الشابة عن إدارة الأمور، وأن الحديث عن استبدال هذه القيادات يعني عدم الاستفادة من الخبرات التي تراكمت لدى هؤلاء القادة، وألبوا الجماهير ضد القيادات الشابة التي تسعى للترقي داخل أجهزة الحزب.

أن علاقة القيادة واليات الخلافة السياسية بفاعلية الحزب وأدائه لا تخطئها العين، لأن القيادات التي استمرت على قمة الحزب السياسي غالباً يقل عطاؤها مع الزمن، وتعجز في بعض الأحيان عن توجيه أمور الحزب بالصورة المطلوبة، أو تكون غير قادرة على اتخاذ الموقف المطلوب في الوقت المناسب مما يتسبب في تفويت مصالح الحزب، فضلا عن ان حالة الاستياء التي يخلفها عدم اتاحة

الفرصة للأجيال الجديدة من شأنه ان يقود الى حالة من اللامبالاة يتبعها ضعف عام في الأداء والانجاز.

ولمعرفة حالة القيادة في الحزب يمكن تضمين بعض المؤشرات المهمة في الإطار الوطني المقترح مثل: هل هناك الية محددة للخلافة السياسية وتغيير القيادات في الحزب؟ وهل الية تغيير القيادة عرفية أم منصوص عليها في اللوائح الداخلية للحزب ام في النظام الاساسي؟ هل البنود المتعلقة بالخلافة السياسية معروفة لقيادات وجماهير الحزب؟ وهل هي مطبقة فعلاً؟ هل هناك دورات محددة في النظام الأساسي للحزب لا يمكن تجاوزها تحت كل الظروف؟ هل تعقد مؤتمرات الحزب والتي لها حق تغيير القيادات وانتخابها دورياً؟ .

5/ التمويل:

المال هو الأساس لكل عمل سياسي ناجح، ولا يتأتى النجاح لعمل سياسي يفتقر إلى التمويل مهما بذل فيه من جهد فكري ونشاط سياسي، وتحتاج الأحزاب للمال من أجل تمويل أنشطتها المختلفة والقيام بالحملات الإعلامية والتعبوية اللازمة، كما تحتاجه لتمويل حملاتها الدعائية في مواسم الانتخابات، وتحتاج الأحزاب للمال كذلك كوسيلة من وسائل الاستقطاب الجماهيري من خلال تقديم الخدمات للجماهير.

لكن مشاكل التمويل من أكبر العقبات التي تواجه نشاط الأحزاب بشكل عام وفي العالم الثالث بشكل خاص، وتعجز أحزاب عن الوصول إلى السلطة رغم وضوح أهدافها وبرامجها بسبب مشاكل التمويل، وتفوز أحزاب تفتقر للرؤية والتفكير الاستراتيجي لأنها تمتلك المال.

تسعى الأحزاب جاهدة للحصول على المال اللازم لتسيير أمورها، لكن الحصول على المال فيه الكثير من المحاذير والمخاطر، إذ توجد جهات أجنبية تسعى للأحزاب لتقدم لها المال مقابل أن يقوم هذا الحزب بتحقيق مصالح هذه الجهات عند وصوله السلطة فترتهن – بذلك –إرادة الدولة للخارج بسبب ارتباط الحزب الحاكم بجهات أجنبية تعمل ضد مصلحة البلاد وأهلها.

وبالتالي لابد من البحث عن مصادر للتمويل لا تنتهك حرمات البلاد واستقلالها، ولا تكون قيداً على تصرفات الحكومة المنتخبة. في ذات الوقت، فإن مصادر التمويل الداخلية شحيحة إلى حد كبير بحيث لا تغطي إلا جزءاً يسيراً من نفقات الحزب، وبالتالي فإن الأحزاب الفاعلة هي التي تستطيع أن تجد لنفسها مصادر لتمويل برامجها دون الدخول في علاقات مشبوهة مع جهات أجنبية.

وتقوم الأحزاب الوطنية عادة بالاعتماد على مصادرها الذاتية: اشتراكات وتبرعات الأعضاء، الاستثمارات الخاصة بالحزب. الخ بحيث تمول أنشطتها وتحافظ – في ذات الوقت – على استقلاليتها ووطنيتها.

وفيما يتعلق بالتمويل يمكن تضمين المؤشرات التالية في الإطار الوطني لقياس فاعلية الأحزاب السياسية وهي: هل للحزب مصادر تمويل معروفة؟ ما هي المصادر الرئيسية للتمويل؟ هل هي اشتراكات / تبرعات / استثمارات الحزب؟ هل تكفي مصادر التمويل في الحزب لتمويل برامجه ومشروعاته؟ وإذا كانت لا تكفي فمن أين يسد العجز في ميزانيته؟ هل توجد جهات خارجية تمول الحزب؟ هل هذه المصادر من حكومات؟ أحزاب خارجية؟ ما الدافع من تمويلها للحزب؟ هل بسبب الاشتراك في الأيديولوجية السياسية؟ هل بناء على شروط معينة؟ ما نوع هذه الشروط؟

سياسية أم اقتصادية أم ثقافية؟ هل تضر هذه الشروط بالمصلحة الوطنية أو بالبيئة السياسية الداخلية أم لا؟

يتضمن الإطار الوطني المقترح مؤشرات رئيسية بالإضافة الى مؤشرات فرعية بحيث توضع درجة لكل مؤشر فرعي ويقوم الحزب المعني بتقييم أدائه وفاعليته" تقييماً ذاتياً" على أساس هذه المؤشرات التي توضع في نموذج مفصل ومبسط يسهل استخدامه، بحيث يقوم الحزب برصد درجاته على أساس موضوعي ويتم جمع هذه الدرجات وتحليلها بما يمكن من معرفة جوانب القصور لتلافيها مستقبلاً، كما يظهر جوانب القوة لتعزيزها وتقويتها.

إن المؤشرات الرئيسية الخمسة الواردة أعلاه وما تضمنته من مؤشرات فرعية هي مجرد نماذج لما يمكن أن يتضمنه الاطار الوطني لفاعلية الأحزاب السياسية ، وقد فرغ الكاتب من اعداد دراسة علمية حول هذا الموضوع ، لكن ، وكما سبقت الإشارة ، فان الامر يحتاج الى تضافر الجهود، وان يتبنى أحد المراكز البحثية هذا المشروع ، بما يمكن من وضع هذا الاطار الوطني الذي سيكون له أكبر الأثر في الارتقاء بالواقع السياسي السوداني ، ويساعد القوى السياسية المختلفة في تقييم وتقويم وتوفيق أوضاعها بما يعود بالنفع على كل البلاد ويضبط الممارسة السياسية ويؤطرها بحدود واضحة تقوم على أسس علمية موضوعية.

الاستثمار في السودان: دعوة الى اغتنام الفرصة [23]

"الفرصة تمر مر السحاب، فانتهزوا فرص الخير"

الامام علي كرم الله وجهه

لا يخفى على أحد الفوائد العظيمة والاثار الواضحة للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي للدولة مثل: زيادة حجم الصادرات الوطنية وتقليل الواردات، وإيجاد التنوع الاقتصادي، وإيجاد فرص وظيفية جديدة لمواطني الدولة، وتنمية القوى البشرية، ورفع مستوى الأجور، والحد من البطالة، وفتح أسواق جديدة لتبادل السلع والمنتجات الوطنية مع مختلف الدول، وتعزيز تنافسية الاقتصاد ومنتجاته في الأسواق المحلية والعالمية. كما يسهم الاستثمار في سد فجوة (الادخار – الاستثمار) وبالتالي يمكن الدولة من تفادي الشروط المجحفة للقروض الخارجية.

ويصاحب الاستثمار الأجنبي – عادة –استخدام تكنولوجيا متقدمة في مجال الإنتاج، وهو ما يقود الى مزيد من النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من أن هناك العديد من القنوات التي تنتقل من خلالها التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول المضيفة, لكن يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر اهم تلك القنوات على الاطلاق ، حيث يمكن للشركات المحلية الموجودة في الدول النامية – من خلال الاستعانة بالاستثمار الاجنبي المباشر – الاستفادة من التكنولوجيا الموجودة في الشركات الأجنبية عن طريق قنوات الاتصال التي تتاح لها أو تتعرف عليها من خلال المشروعات المشتركة ، ويطلق علي ذلك اسم المؤثرات الخارجية الموجبة والتي تؤدي إلي زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

[23] نشر بجريدة الصحافة السودانية بتاريخ 2016/5/23م .

وللسودان ميزات كبيرة تجعله قبلة للمستثمرين الأجانب والتي تتمثل في موقعه الاستراتيجي المهم وموارده الطبيعية الهائلة والمتمثلة في الأراضي الخصبة الشاسعة والمياه الوفيرة والثروة الحيوانية الكبيرة، فضلا عن المعادن والمتمثلة في الذهب، والكروم، والمنغنيز، واليورانيوم، والفضة، والنحاس، والكبريت، والزنك، والرصاص، وغيرها من المعادن، بالإضافة الى تنوع مناخاته وتوفر العمالة القادرة على الإنتاج.

وقد انعقد في الخرطوم في فبراير الماضي وبرعاية وحضور السيد رئيس الجمهورية المشير عمر حسن احمد البشير (ملتقى السودان للاستثمار) الأول والذي حمل شعار (فجر اقتصادي جديد). نظمت المؤتمر وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ووزارة الاستثمار والصندوق السعودي للتنمية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ومجموعة " الاقتصاد والأعمال"، وقد حضر المؤتمر أكثر من ألف مشارك على {أسهم ضيف شرف الملتقى الدكتور إبراهيم العساف وزير المالية السعودي وقد حظي المؤتمر بتغطية إعلامية واسعة في حينه.

تناول برنامج الملتقى المحاور التالية:

1- اتجاهات وتطورات الاقتصاد السوداني
2- بيئة ومناخ الاستثمار
3- التطورات المالية والمصرفية
4- خطط تطوير البنى التحتية وفرص الاستثمار المتاحة للقطاع الخاص
5- فرص الاستثمار في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية.
6- آفاق الصناعات الزراعية والغذائية وفرص الاستثمار المرتبطة بها
7- فرص الاستثمار في قطاعات النفط والغاز والتعدين

8- دور الصناديق ومؤسسات التمويل العربية والدولية في دعم التنمية الاقتصادية في السودان

ومن باب التذكير فقط فان هذا الملتقى المهم قد خرج بتوصيات في غاية الدقة والوضوح تمثلت في الاتي:

1- التأكيد على أهمية الإفادة من الموارد والامكانيات الهائلة التي يختزنها السودان، والموقع الاستراتيجي الذي يتمتع به، لاستقطاب الاستثمارات المحلية والعربية والدولية، ولا سيما تلك الموجهة لإقامة صناعات قابلة للتصدير الى الأسواق العربية والافريقية المجاورة.
2- على أهمية تعزيز العلاقات الخارجية، والانضمام الى اتفاقيات اقتصادية وتجارية واستثمارية جديدة مع الجوار العربي والافريقي.
3- أهمية الإفادة القصوى من مبادرة السودان للأمن الغذائي العربي، والمشروعات الناتجة عنها.
4- تثمين العلاقات التاريخية التي تربط جمهورية السودان بالمملكة العربية الشقيقة، والتنويه بالتطور النوعي الكبير الذي تشهده، وضرورة العمل على تعزيزيها، بما في ذلك تخصيص جهة محددة لمتابعة الاستثمارات السعودية في السودان.
5- ضرورة تكاتف كافة الجهود لتحقيق البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي (2015 – 2019م)، والدور المحوري للقطاع الخاص لتحقيق هذا البرنامج.
6- تقدير جهود الحكومة في مجال تحسين بيئة الاستثمار، والتشديد على أن عملية الإصلاح الاقتصادي، ومعالجة التحديات، وتوفير الحوافز وتبسيط الإجراءات، عملية مستمرة، وتتطلب المزيد من الخطوات، يأتي في مقدمها مراجعة القوانين المنظمة للاستثمار بما فيها قانون العمل السوداني.
7- التنويه بالضمانات التي تقدمها الحكومة السودانية والمؤسسات المعنية بضمان الاستثمار للمستثمرين المحليين، وضرورة العمل على تحسينها وابرازها.

8- إيلاء المزيد من التركيز على تطوير السياسة النقدية والمصرفية.

9- أهمية استنباط وسائل جديدة واليات مستحدثة لتمويل المشروعات.

10- أهمية التركيز على التنويع الاقتصادي وتسريع عجلة الصناعة واستخدام التقنيات الحديثة.

11- التركيز على تطوير وجذب الاستثمار الى قطاعات: الزراعة والثروة الحيوانية والتصنيع الغذائي والمعادن والنفط والغاز.

12- التأكيد على أهمية المناطق الحرة، ودورها على صعيد التكامل الاقتصادي الإقليمي وضرورة الإسراع في تشييدها وجذب الاستثمارات اليها.

13- التأكيد على أهمية تطوير البنية التحتية لجذب الاستثمارات، والتأكيد على دور القطاع الخاص في تطويرها بالشراكة مع القطاع العام.

14- أهمية تطوير الموانئ ومشروعات الطاقة والتركيز على استخدام الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية).

15- ضرورة تطوير أنظمة الري بما يكفل الاستخدام الأمثل للمياه والاهتمام بالطرق الزراعية والطرق الفرعية.

16- التشديد على أهمية دور مؤسسات التمويل التنموي الإسلامية والعربية، ولا سيما لناحية تمويل مشروعات القطاع الخاص.

17- أهمية القيام بالمزيد من الجهود والمبادرات للترويج للتطورات الاقتصادية والاستثمارية التي

18- التأكيد على أهمية عقد " ملتقى السودان للاستثمار " بشكل سنوي، وصولاً لان يصبح الملتقى مؤشراً سنوياً للتطورات الاقتصادية والاستثمارية في السودان.

لكن الاستثمار عامة يحتاج الى البنية التحتية التي تجذب وتشجع المستثمر الاجنبي على الاستثمار، بالإضافة الى توفر البيئة التشريعية والعدلية التي تشجع المستثمر الأجنبي، لأن هذه البيئة التشريعية والعدلية بمثابة صمام أمان فيما يتعلق بحفظ حقوق الطرفين سواء أكانت الدولة أم المستثمر الأجنبي، وتوفر له الضمانات القانونية والحماية اللازمة التي ينشدها، وتكفل له الطمأنينة ضد المخاطر غير التجارية، لذلك لا بد من التوسع في منح الضمانات والمزايا التشجيعية للاستثمار الأجنبي.

وبالتالي لا بد من الإسراع في تطوير قوانين الاستثمار، ومعالجة كل اوجه القصور في الاجراءات المتعلقة بالاستثمار، والارتقاء بالبنية التحتية، وقبل كل شيء ضبط قضية الرسوم المتعلقة بالاستثمار والموظفين المسؤولين عن هذه الملفات.

كما لا بد من الإسراع في توفير المعلومات التي يحتاج لها المستثمر في المواقع الالكترونية للوزارات السودانية ذات الصلة، ولا بد من تحديثها باستمرار اذ يلاحظ الباحث في هذه المواقع انها لم يتم تحديثها منذ فترة طويلة يعود بعضها الى عدة سنوات.

يتوقع المرء بعد هذا المؤتمر المهم والذي فتح نافذة واسعة للاستثمارات العربية في السودان ان يتبع ذلك اعداد جيد لاغتنام هذه الفرصة ، لأن تحويل هذه التوصيات الى واقع يحتاج الى تشريعات وقرارات وإجراءات وخطط وعمل ، ولا أشك أن هناك جهود تبذل وخطط تعد الان حول هذا الموضوع المصيري ، لكن ينبغي ان تتزامن مع ذلك حركة فاعلة لتغذية مواقع الحكومة ذات الصلة بأي معلومات او تشريعات جديدة يمكن ان تفيد المستثمر ، كما لا بد من تحديث دليل المستثمر الأجنبي بما يوضح التطورات القانونية والاجرائية التي تمت في هذا الصدد ، و يأسف المرء إذ يرى ان هذه المواقع نفسها مصممة بطريقة تقليدية وغير جاذبة ولا تعطي انطباعاً جيداً للاستثمار ، كما

أن الصياغات نفسها تحتاج الى مراجعات بسيطة ولكنها عميقة الدلالة والاثر فبدلا من ان نكتب تحت عنوان خدمات المستثمرين كما جاء في موقع احدى الوزارات المعنية " العربات ووسائل النقل لا تمنح للمشروع الابعد استيراد التجهيزات الرأسمالية للمشروع " يمكن ان نكتب " تمنح العربات ووسائل النقل بعد استيراد التجهيزات الرأسمالية للمشروع" ، وبدلاً من ان نكتب " لا يمنح المشروع اعفاءاً ضريبياً أكثر من خمسة سنوات الابعد اثبات أن المشروع استراتيجي برأسمال قدره عشرة مليون دولار وميزانية مراجعة من مراجع قانوني " يمكن ان نكتب " يمنح المشروع اعفاءاً ضريبياً لأكثر من خمس سنوات إذا ثبت أن المشروع استراتيجي برأسمال قدره عشرة مليون دولار وميزانيته مراجعة من مراجع قانوني " . صحيح ان هذا قد يكون هو نص القانون ولكن في موقع الوزارة المعنية بالترويج للاستثمار، وفي رسالة تصدرتها عبارة أخي المستثمر تكون مثل هذه العبارات غير مناسبة في هذا المقام. وبالتالي فهذه دعوة الى الوزارات المعنية بالأمر أن تعمل على تحسين تطوير مواقعها الالكترونية فهي واجهة هذه الوزارة، وهي مقصد المستثمرين الباحثين عن فرص استثمارية مميزة، ولا بد ان توفر من خلالها كل ما يحتاجه المستثمر بطريقة سهلة وجذابة.

وختاماً، نقول للمسؤولين الحكوميين المعنيين بمتابعة هذا الملف الخطير:

بادرِ الفرصةَ ، واحذر فوتَها فَبُلُوغُ الْعِزِّ في نَيْلِ الْفُرَصْ

منعرج اللوى: السودان وسؤال الوجود

من وحي تقرير مؤشر السلام العالمي [24]

أطلق معهد الاقتصاد والسلام يوم الأربعاء الماضي الموافق الثامن من يونيو 2016م، التقرير السنوي العاشر لمؤشر السلام العالمي لعام 2016. ويسعى التقرير، الذي بدأ صدوره لأول مرة في مايو من العام 2007م، الى قياس وضع المسالمة النسبي للدول والمناطق، ويصدر التقرير عن معهد الاقتصاد والسلام بالتعاون مع مركز دراسات السلام والنزاعات بجامعة سيدني بأستراليا

ويقوم المؤشر بتصنيف وترتيب دول العالم استناداً الى ثلاثة معايير رئيسية هي: مستوى الأمن في داخل الدولة نفسها، ومستوى الصراع المحلي والعالمي، درجة تزود الدولة بالقوة العسكرية.

يشتمل المؤشر على أكثر من أربعة وعشرين من المؤشرات الفرعية الأخرى مثل : عدد الحروب الداخلية والخارجية التي تشارك فيها الدولة ، وتقديرات أعداد الوفيات الناجمة عن الحروب، ومستوى الصراع الداخلي، والعلاقات مع البلدان المجاورة، ومستوى عدم الثقة في المواطنين الآخرين، وعدد المشرَّدين بالنسبة إلى عدد السكان، وعدم الاستقرار السياسي، ومستوى احترام حقوق الانسان ، بالإضافة إلى عدد المسجونين، وعدد جرائم القتل، وعدد التظاهرات العنيفة، فضلًا عن نسب الإنفاق العسكري في الموازنة العامة للدولة، وعدد أفراد القوات المسلحة، وصادرات وواردات الأسلحة المختلفة ،وعمليات نشر الأمم المتحدة ، وعمليات النشر غير التابعة للأمم المتحدة ، الى غير ذلك من المؤشرات التي يمكن ان تعطي صورة أوضح عن الدولة .

---

[24] نشر بجريدة الصحافة السودانية بتاريخ 2016/6/13م .

لقد أشار التقرير الى حقائق ومعلومات صادمة فيما يتعلق بالسلم الدولي، فقد أشار التقرير الى أن العالم قد أصبح الان اقل اماناً مما كان عليه في الأعوام السابقة، وان تكلفة الإرهاب بلغت في العام 2015 حوالي 13.6 تريليون دولار أمريكي، وهو ما يعادل 11 ضعفًا لحجم الاستثمارات العالمية في العام نفسه. كما أن مقدار الخسائر الناتجة عن النزاعات بلغت 742 مليار دولار، ويُقدَّر إنفاق الدول على الأمن الداخلي بحوالي 4.2 تريليون دولار، في حين وصل الإنفاق العسكري لدول العالم إلى 6.2 تريليون دولار. وأن تكاليف العنف أصبحت تعادل 13.3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وأن الإرهاب العالمي بلغ أعلى مستوياته على الإطلاق، وأعداد الوفيات إثر المعارك والصراع وصلت أعلى مستوياتها منذ 25 عامًا، فضلًا عن اللاجئين والنازحين الذي وصلت أعدادهم لمستوى لم يشهده العالم منذ 60 عامًا.

ووفقاً لهذا المؤشر الذي قام بتصنيف وترتيب 163 دولة، فان الدول العشرة الأكثر أمناً هي بالترتيب التالي: أيسلندا، الدنمارك، فنلندة، نيوزيلندا، البرتغال، جمهورية التشيك، سويسرا، كندا، اليابان، وسلوفينيا.

أما أخطر الدول واقلها امنا وفقا للتقرير فهي سوريا، تليها جنوب السودان، فالعراق، فأفغانستان، فالصومال، فاليمن، فأفريقيا الوسطى، فأكرانيا، فالسودان الذي احتل المرتبة رقم (155) في هذا المؤشر تليه فقط ثماني دول على المستوى العالمي، ومع ذلك فقد عد التقرير السودان ضمن الدول التي حققت تقدماً في المؤشر هذا العام مقارنة بالعام الماضي حيث كان ترتيب السودان في تقرير السلام العالمي لسنة 2015م هو (157).

وفي الواقع فان موضوع الصراعات العرقية والثقافية هو اكبر المعضلات التي تواجه السودان ، فالحروب منتشرة في كل انحاء السودان تقريبا ففي دارفور يدور صراع معقد تتداخل فيه العوامل البيئية والعرقية والسياسية والاقتصادية ، وفي جبال النوبة يدور صراع الهوية والموارد ، وهناك مناطق أخرى تجأر بالشكوى من أوضاعها الاقتصادية المتدهورة ، وقادت هذه الصراعات الى موجة نزوح واسعة ، حيث قدر التقرير العالمي للنزوح(Global Report on International Displacement (GRID)مجموع أعداد النازحين داخليا في السودان ب (3,180,000) نازح ، وجاء السودان – بحسب التقرير – في قائمة العشر دول التي سجلت اكبر عدد من النازحين داخليا ، وظل السودان في قائمة العشر دول التي سجلت اكبر عدد من النازحين منذ عام 2003 .

قادت الصراعات المشار اليها الى أعداد كبيرة من الوفيات الناجمة عن الحروب، والى تدهور العلاقات مع دول الجوار، والى ضعف الثقة بين المواطنين، ودخل السودان في حالة من عدم الاستقرار السياسي لم يشهدها من قبل. وكشأن كل الحروب، صاحبت النزاعات السودانية اتهامات بانتهاك حقوق الانسان من كل الأطراف المشاركة في هذه النزاعات. ارتفعت تكاليف الحرب، ووقفت عجلة التنمية، وتحطمت البنيات التحتية بالبلاد، وانتشرت القوات الأممية الأجنبية في اغلب انحاء البلاد، وبدأنا نسمع عن حالات السلب والنهب والاغتصاب وغيرها من الجرائم التي لم يسمع بها السودانيون من قبل.

كل ذلك ينبغي ان يقود السودانيين: حكومة ومعارضة الى التعامل الجاد مع قضايا الصراعات وبطرق غير تقليدية تحدث اختراقاً في الحالة الصراعية التي نعيشها الان، لأننا نعيش الان في لحظة تاريخية حاسمة تمثل – بحق–مفترق الطرق ومنعرج اللوى في حاضر ومستقبل السودان.

ولئن كنا في السابق نتحدث عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للسودان في المستقبل، فاننا نحتاج ان نتحدث الان عن " وجود " السودان نفسه في ظل الأوضاع المأزومة السائدة حالياً، والناجمة عن الصراعات التي ضربت كل أجزاء الوطن دون استثناء، وأدت الى تراجعه على كافة المحاور: الاقتصادية والاجتماعية.

الطلاب والسياسة في السودان [25]

ظهرت التنظيمات الطلابية السودانية في أواخر ثلاثينيات القرن الماضي في إطار الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار، ومنذئذ انخرط الطلاب في نشاط سياسي محموم وقادوا عدداً من الاضرابات ذات الطابع السياسي الواضح، وتضامنت مع الطلاب تنظيمات أخري كما حدث في إضراب طلبة مدرسة خور طقت عام 1949م ومساندة الاتحاد العام لنقابات عمال السودان لهم، واستمرت جهود الطلاب في إطار معركة التحرير الوطني حتى نال السودان استقلاله في 1956/1/1م.

ولما كان الصراع ضد الاستعمار هو المظلة العريضة التي احتشدت تحتها كل القوي السياسية بالبلاد (أحزاب سياسية وتنظيمات مهنية وفئوية)، فإن الاستقلال أدى إلى انتفاء هذا العامل الموحد من ناحية، وأوجد فرصاً سياسية ومكاسب اقتصادية جديدة سعت الجماعات المختلفة – في تنافس محموم –من اجل الحصول عليها من ناحية أخرى، وقد أدى ذلك الى صراعات سياسية حادة بين هذه التنظيمات في مرحلة ما بعد الاستقلال.

سعت هذه التنظيمات السياسية الى التغلغل في الجامعات، وكانت النتيجة ان كل الاحزاب السياسية الكبرى – تقريباً–لها فروع داخل الجامعات السودانية تتحدث باسمها وتدافع عن مواقف هذه الاحزاب أمام الطلاب، واستمرت على هذه الحالة منذ استقلال السودان وحتى اللحظة الراهنة.

وعلى الرغم من ذلك، فقد كشفت دراسة أشرف عليها كاتب هذا المقال على انه، ورغم طول عمر هذه التنظيمات الطلابية، فقد لوحظ قلة العضوية الملتزمة في هذه التنظيمات الطلابية حيث اشارت نتائج الدراسة الى ان نسبة طلبة الجامعات السودانية المنتمين سياسياً (الملتزمين تنظيمياً) لا

[25] جريدة الصحافة السودانية بتاريخ 2016/6/27م .

تتجاوز ال 7% فقط من مجموع طلبة الجامعات السودانية، لذلك سعت الدراسة الى معرفة الاسباب الكامنة خلف هذه المفارقة؟

لقد ظهرت التنظيمات الطلابية السودانية في ثلاثينيات القرن الماضي حين أسس الطلاب السودانيون (جمعية الثقافة والإصلاح) عام 1938م، ثم انفتح الباب امام التنظيمات الطلابية بالسودان، وقد لعبت تنظيمات الطلاب دوراً رائداً في التصدي للحكومة الاستعمارية، ووحدت جهودها مع الجماعات الوطنية الأخرى بالبلاد من الاحزاب السياسية ونقابات العمال وتنظيمات النساء، وبعد الاستقلال ظلت التنظيمات الطلابية في قلب المعركة السياسية: تأييدا ومعارضة للأنظمة الحاكمة.

لكن المتأمل في تجربة الطلاب بالسودان يلاحظ وجود ارتباط قوى بين تنظيمات الطلاب والأحزاب السياسية بالبلاد الى درجة أن البعض وصفها (أي التنظيمات الطلابية) بأنها مجرد أذرع للأحزاب السياسية بالجامعات، وانه رغم سيطرة هذه التنظيمات على مجمل الأوضاع بالجامعات لكن عدد المنتمين لها يمثل نسبة ضعيفة من الطلاب لا تتعدى كثيراً الـ (7%). لقد أكد 92.9% من افراد العينة عدم انتمائهم لأي حزب سياسي، بينما أكد 7.1% من أفراد العينة انتماءهم للأحزاب السياسية، وقد كانت تفاصيلهم كالآتي: أحزاب عقائدية (4.3%)، أحزاب وطنية تاريخية (1.1%)، أحزاب عروبية (0.5 %)، وجماعات عرقية وجهوية (1.1%) وقد سعت الدراسة الى معرفة أسباب احجام الطلاب عن المشاركة السياسية والانضمام لهذه التنظيمات الطلابية.

اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على المنهج الإحصائي من خلال الاستبيان، وقد وزعت الاستبيانات على طلاب ينتمون الى اربع جامعات سودانية ، وبعد ان تم تحليل بيانات الاستمارات تم التوصل الى عدد من النتائج منها : أن هناك عزوفاً من قبل الطلاب عن العمل السياسي إذ قال بذلك 55.5% من أفراد العينة ، وإن الاسباب التي جعلت الطلاب يبتعدون عن دائرة العمل

السياسي تتمثل في : الانشغال بالالتزامات الأكاديمية ، السياسات الخاطئة التي ارتكبتها الانظمة السياسية السودانية جعلت البعض يؤثر الابتعاد عن دائرة النشاط السياسي عموماً، ضعف التنظيمات السياسية الطلابية وعدم قدرتها على تحقيق مصالح الطلاب بالصورة المطلوبة ، وأن التنظيمات ليست مستقلة، وإنما هي – في نظرهم- مجرد أذرع للأحزاب السياسية السودانية التي تعمل خارج البيئة الجامعية ، وأن التنظيمات الطلابية تهتم بخدمة أهداف التنظيمات السياسية المنتمية إليها خارج الجامعة أكثر من اهتمامها بقضايا الطلاب .

أكد عدد كبير من الطلاب (تجاوزت نسبتهم 65%) على أهمية المشاركة في التنظيمات الطلابية، ونشر الثقافة الديمقراطية وثقافة المشاركة في أوساطهم، وأن الانخراط في النشاط الطلابي السياسي هو عملية تربوية من نوع خاص ولا بد أن يمر بها الطالب، وان التنظيمات الطلابية يفترض أن تقوم بصقل شخصية الطالب وتنمية قدراته القيادية والحوارية، والتنظيم الطلابي مصدر جيد للمعلومات ووسيلة فعالة للتدريب

لكن الدراسة أكدت على أن التنظيمات السياسية عجزت عن كسب ولاء الطلاب ، وأن التنظيمات الطلابية غدت أدوات تستخدمها الأحزاب السياسية وتدير معركتها السياسية من خلالها ، وأن الأحزاب السياسية وتنظيماتها الطلابية تنشط في تقديم الخدمات للطلاب في مواسم الانتخابات فقط لكسبهم واحتوائهم ، بينما تتجاهل مطالبهم في الظروف العادية ، و الخطاب السياسي للتنظيمات السياسية الطلابية هو نفس خطاب الأحزاب التي تنتمى لها هذه التنظيمات، وإن رسالة التنظيم الطلابي – تشابه الى حد كبير- رسالة الأحزاب السياسية خارج البيئة الجامعية رغم اختلاف البيئة الجامعية عن البيئة السياسية العامة ، وبالتالي فان خطاب التنظيمات الطلابية لا يشبع الحاجات الفكرية والنفسية والاجتماعية للطلاب الجامعيين ، وإن تحكم الأحزاب السياسية

الكامل في التنظيمات الطلابية يؤثر سلباً على التنظيم الطلابي الذى تنتمى إليها هذه التنظيمات ، كما ان التنظيمات الطلابية تتميز بالضعف والقصور في التخطيط وآليات العمل ، وكل هذه الأسباب قادت الى ضعف المشاركة الطلابية في الشأن السياسي عموماً .

وترى شريحة من الطلاب ان من اسباب العزوف عن العمل السياسي في الوسط الطلابي (بالإضافة الى مثالب التنظيمات السياسية الطلابية) إن العمل السياسي الطلابي نفسه ليس من أولويات الحياة الجامعية، وإن النشاط السياسي يشغل الطالب عن الدراسة والتحصيل العلمي، وإن النشاط السياسي يدخل الطالب في صراع يشغله عن أداء رسالته الأساسية وهو في غنى عن ذلك.

وبناءً على نتائج الدراسة – التي لم يتسع المجال لذكرها كاملة –أوصت الدراسة بالآتي:

1. العمل على تطوير الخطاب السياسي للتنظيمات الطلابية بما يشبع الحاجات الفكرية للطلاب، وبما يراعى خصوصية الوسط الطلابي واحتياجاته.
2. التركيز على خدمة قضايا الطلاب، وإعطاء المزيد من الاهتمام للمسائل الخدمية التي تهم قطاعات واسعة من الطلاب.
3. وضع خطة لتقديم الخدمات للطلاب طوال العام، وعدم ربط تقديم الخدمات بمواسم الانتخابات.
4. الاهتمام بترقية الجانب الفكري للقيادة الطلابية، وحثها على الاطلاع والمواكبة.
5. التنسيق بين القيادات الطلابية بالخرطوم والقيادات الطلابية بالولايات من أجل تبادل الآراء والخبرات .
6. العمل على ايجاد علاقة متوازنة بين التنظيمات الطلابية والتنظيمات السياسية خارج البيئة الجامعية ، مع ضرورة انحياز التظيمات الطلابية للطلاب إذا تعارضت مواقفهم مع مواقف القوى السياسية الخارجية.

7. الموازنة بين الالتزامات الأكاديمية والعمل النقابي والسياسي الطلابي، بحيث تكون القيادات الطلابية قدوة لبقية اعضاء التنظيم وعدم إهمال جانب منها لحساب جانب آخر.
8. وجوب تقديم المعلومة الصحيحة والموضوعية للطلاب، والابتعاد عن أساليب الكذب والإثارة.
9. تنوير قواعد التنظيم السياسي، وتزويدها بالمعلومات اللازمة عن القضايا السياسية: داخلياً وإقليمياً ودولياً.
10. العمل على زيادة فاعلية التنظيم السياسي من خلال التدريب الجيد لعضويته، وتعبئة العضوية لتحقيق الأهداف المرسومة.
11. إجراء عمليات التقييم والمراجعة للنشاط والممارسة السياسية السابقة، مع تحديد الأهداف المستقبلية بدقة.
12. تشجيع روح المبادرة في الطلاب، وتوفير فرص التعبير الحر عن الآراء.
13. التزام الحياد والموضوعية في تقديم وتأخير القيادات الطلابية واعتماد الكسب الشخصي للعضو كمعيار اساسي في ذلك.
14. بناء علاقة متوازنة بين التنظيم الطلابي والحزب السياسي تمكن التنظيم الطلابي من اختيار الاساليب المناسبة في عمله السياسي دون تدخل مباشر من الحزب.
15. الاهتمام بالتنمية البشرية الطلابية لخلق كوادر مستنيرة ومتدربة وقادرة على العطاء.
16. عمل برنامج طواف مكثف للقيادات الطلابية على كل انحاء السودان لمعرفة جماعاته وأوضاعه الاجتماعية والثقافية.

17. الابتعاد عن العنف كوسيلة لحسم الصراعات السياسية داخل الوسط الجامعي.
18. ترغيب الطلاب في الانضمام للتنظيمات السياسية من خلال إعلاء روح التكامل بين الطلاب، والعمل على حل مشاكل الوسط الطلابي، وتقديم القدوة الحسنة، وتوازن الخطاب السياسي، والابتعاد عن التجريح الشخصي للقيادات الطلابية.
19. وضع ميثاق طلابي للعمل السياسي توقع عليه كافة التنظيمات السياسية الطلابية تلتزم فيه بروح التسامح وأسلوب الحوار والابتعاد عن العنف في علاقاتها ومع الاخرين.

المجتمع المدني السوداني: بعض الإشكاليات التأسيسية والبنيوية[26]

لم يتفق العلماء والمفكرون حول تعريف موحد للمجتمع المدني ، فهناك من يعرفه على انه هو "كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة، دون تدخل أو توسط مع الحكومة" (سعيد بن سعيد العلوي).

وهناك من يقول بإن "المجتمع المدني عبارة عن مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام، والتراضي، والتسامح، والإدارة السلمية للتنوع والخلاف" (سعد الدين ابراهيم) .

وهكذا فالمجتمع المدني هو الجزء المنظم من المجتمع على أساس الإرادة الحرة لأعضائه، والذي يلتزم قيم التسامح ويقبل التنوع والاختلاف، ويلتزم الوسائل السلمية والحوار في تعامله مع الحكومة والتنظيمات النظيرة من أجل تحقيق مصالح أعضائه.

نشأة المجتمع المدني السوداني :

نشأت تنظيمات المجتمع المدني السوداني الرئيسية في ظل الحكم الاستعماري، وكرد فعل على ممارسات الحكومة الاستعمارية، فالأحزاب السياسية السودانية برزت إلى الوجود في أربعينيات القرن الماضي وخاصة بعد ميثاق الأطلنطي الذي أكد على حق الشعوب في الحرية والديمقراطية. لقد أدى ذلك إلى نشاط سياسي مكثف وهيأ الظروف للعمل السياسي العلني، وبدأت الجماعة الوطنية في رص صفوفها في إطار أحزاب سياسية ، فنشأ حزب الأشقاء بزعامة الأزهري عام 1944م من العناصر الداعية للوحدة مع مصر وذلك تحت رعاية السيد على الميرغني، وفي عام 1945م أسس الاستقلاليون حزب الأمة تحت رعاية السيد/ عبد الرحمن المهدي.

---

[26] نشر بصحيفة الصحافة السودانية ، بتاريخ 4سبتمبر، 2016

ونتيجة لمجهودات الطلاب السودانيين الذين درسوا بمصر تم تأسيس أول خلية شيوعية بالسودان عام 1945م وأطلق عليها اسم الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو)،

وفي أواخر الأربعينيات تأسست في كلية غردون (حركة التحرر الإسلامي) التي تعد نواة الحركة الإسلامية الحديثة، في ذات الوقت إنضم عدد من الطلاب السودانيين الذين يدرسون بمصر إلى جماعة الأخوان المسلمين هنالك ونقلوا الفكرة إلى السودان، كما برز تيار شعبي يقوده المرحوم على طالب الله. وقد تم توحيد هذه التيارات الثلاثة تحت اسم "الأخوان المسلمون" عام 1954م.

كما ظهرت بعض الأحزاب الجنوبية مثل حزب الأحرار الجنوبيين (53-1958م)، وحزب الإتحاد السوداني الإفريقي، وجبهة الجنوب خلال الستينيات، وبعض الأحزاب الصغيرة مثل حزب السلام، والحزب الديمقراطي الجنوبي، وحزب النيل.

كما ظهرت لاحقاً عدد من الأحزاب العربية مثل حزب البعث – العراق، وحزب البعث – سوريا واللجان الثورية (ليبيا)، والحزب العربي الناصري.

أما الحركة العمالية المنظمة فقد بدأت بظهور هيئة شئون العمال في عطبرة عام 1947م، وفي سنة 1949م تأسس الإتحاد لنقابات عمال السودان.

وظهرت حركة المزارعين في العام 1947م بإنشاء (هيئة ممثلي المزارعين) والتي تم استبدالها بـ (هيئة مزارعي الجزيرة)، وقد لعب الشيوعيون دوراً مقدراً في إنشاء الهيئة التي تحولت إلى (إتحاد مزارعي الجزيرة) عام 1953م.

أما عن تنظيمات النساء فقد بدأت بإنشاء (رابطة الفتيات المثقفات) عام 1947م. وتم تكوين (الإتحاد النسائي السوداني) عام 1952م. وبدأت التنظيمات الطلابية بإنشاء جمعية الثقافة والإصلاح بكلية غردون في العام 1938م، ثم تأسس إتحاد الطلاب عام 1940م .

وبعد الاستقلال بدأت تنظيمات المهنيين في الظهور فظهرت نقابات الأطباء والمهندسين والمعلمين والمزارعين والقضاة والمحامين والصحفيين وأساتذة الجامعات وإتحادات الفنانين والمسرحيين .

كل هذه الإتحادات تمثل المجتمع المدني السوداني، إلا أنه من الصعب الوقوف عند نشأة كل هذه التنظيمات بالتفصيل.

بعض الإشكاليات التي تواجه المجتمع المدني السوداني:

تواجه المجتمع السوداني عدة إشكاليات، ونعتقد أن قيام المجتمع المدني بالدور المنوط به يتوقف –إلى حد كبير– على مقدرته على تجاوز هذه الإشكاليات ووضع الحلول الناجعة لها. وتتمثل هذه الإشكاليات –من وجهة نظرنا – في الآتي:

1/ غموض المفهوم:

لعل واحدة من أكبر المشكلات التي يواجهها المجتمع المدني السوداني هي غموض مفهوم المجتمع المدني ودوره في الحياة الاجتماعية والسياسية في أذهان العاملين في إطاره، بل وقياداته.

وبعيداً عن الغموض العام الذي يحيط بالمفهوم، والتعريفات الكثيرة التي وردت بشأنه والتي وصلت في بعض الأحيان إلى حد التناقض، فإنه يمكن القول بأن مفهوم المجتمع المدني في أذهان قياداته السودانية يتعرض للتشويش والخلط بصورة لافتة للنظر، وسنحاول في السطور التالية توضيح الخلط والتشويش للمفهوم في أذهان بعض القوى السياسية السودانية.

فالملاحظ أنه في الحالة السودانية ساد مصطلح "القوى الحديثة" خاصة في ثمانينيات القرن الماضي للتعبير عن قوى المجتمع المدني الحية. وقد استخدمت القوى السياسية مصطلح القوى الحديثة في مقابلة الطائفية، وذلك أن كل الانتخابات الديمقراطية التي جرت في السودان قد اكتسحتها الأحزاب الوطنية: حزب الأمة والحزب الإتحادي الديمقراطي.

لذلك وفي مقابلة "الطائفية" المرتبطة بالتقليدية والمجتمع الريفي، برز الحديث عن "القوى الحديثة" المتحررة من الطائفية، والمتمثلة في الخريجين، والمثقفين، والمحامين، وأساتذة الجامعات، بالإضافة إلى الشرائح المهنية المنظمة مثل: النقابات، والتنظيمات الفئوية كالنساء والطلاب والشباب، ولا شك أن هذه التنظيمات هي ذاتها المجتمع المدني الذي نتحدث عنه.

لقد كثر الحديث عقب إسقاط نظام الرئيس جعفر نميري رحمه الله في 6/ أبريل 1985م عن القوى الحديثة وضرورة تمثيلها في البرلمان القادم، إلاَّ أن القوى السياسية السودانية لم تستطع –رغم مناداتها بتمثيل القوى الحديثة– أن تقدم تعريفاً لهذه القوى المراد تمثيلها، حتى إضطرت (اللجنة الوزارية لاستطلاع آراء القوى السياسية حول قانون الانتخابات) أن تكتب في تقريرها أن "غالبية القوى السياسية تؤيد تمثيل القوى الحديثة في البرلمان المقبل. على الرغم من صعوبة تعريفها بصورة قاطعة أو علمية"، وقال مقرر هذه اللجنة – الأستاذ أمين مكي مدني – بأن هذه القوى السياسية "تصر وتحرص على تمثيل القوى الحديثة دون تعريف واضح لها" بل ذهب إلى أبعد من ذلك حيث كتب قائلاً "في أكتوبر 1985م قامت 51 نقابة بالتوقيع على ميثاق الأحزاب السياسية، وخلص هذا الميثاق إلى (ضرورة إصدار قانون ديمقراطي ينص على تمثيل القوى الحديثة والمرأة تمثيلاً عادلاً)... ومضى مدني ليقول إن هذه الفقرة تعتبر دليلاً آخر على غموض مفهوم القوى الحديثة في أذهان هذه القوى لأن المرأة جزء أصيل من القوى الحديثة" (حيدر إبراهيم علي (تحرير)، الديمقراطية الرابعة في السودان: البعد التاريخي والوضع الراهن وآفاق المستقبل (أبحاث ندوة تقييم الديمقراطية في السودان)، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ص225. وفي الواقع لا يزال الغموض يلف هذا المفهوم لدى الكثيرين من قادة الرأي والفكر وليس فقط لدى الاشخاص العاديين.

وهناك جانب آخر يتعلق بغموض المفهوم لدى قادة المجتمع المدني وهو ذلك الجانب المتعلق بالقوى والجماعات التي تدخل في تشكيل المجتمع المدني، حيث يرى البعض على أن الأحزاب السياسية هي جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني، بل هي أهم تنظيمات المجتمع المدني خاصة في دولة كالسودان تنتمي إلى العالم الثالث وتكافح من أجل الديمقراطية مما يجعلها –أي الأحزاب– هي رأس الرمح في عملية "الدمقرطة" وبالتالي تمثل أهم قوى المجتمع المدني على الإطلاق، في ذات الوقت نجد "هناك من يخرج الاحزاب السياسية من المجتمع المدني لانها تعمل من أجل الوصول إلى السلطة .

وفي هذا الصدد هناك من يدعو إلى تجاوز التعريف التقليدي للمجتمع المدني والمتأثر بالتجربة الغربية وإعادة تعريف المجتمع المدني بما يعبر عن الواقع الأفريقي عامة والسودان على وجه الخصوص، وفي هذا الإطار يشير البعض إلى الدور المحوري للقبيلة في أفريقيا عامة – ومنها السودان – في القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مما يجعلها جزءاً أصيلاً من المجتمع المدني، كما يشير البعض إلى الطرق الصوفية والإدارة الأهلية على أنها جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني في السودان نسبة للدور الأساسي والمهم والكبير الذي تلعبه المنظمات: سياسية واقتصادية واجتماعية.

يؤيد الكاتب فكرة إعادة تعريف المجتمع المدني بما يتماشى وواقع كل جماعة، لأن التعريف الغربي الذي غزا العالم الثالث أيضاً كان يعبِّر عن البيئة الغربية. وعلى قادة الفكر في أفريقيا عامة والسودان خاصة أن يسعوا لاستنباط تعريف للمجتمع المدني يتواءم وواقعهم الاجتماعي، لكن هذا الجدل الواسع دون الإتجاه لإعادة تعريف المجتمع المدني والاكتفاء بنقد الإتجاه والمفهوم الغربي لا يكفي للنهوض بالمجتمع المدني وتعزيز دوره .

إن الإتفاق على تعريف للمجتمع المدني يعبر عن الواقع السوداني يعد ضرورة حتمية للنهوض بهذا المجتمع وشرط أولي لتحقيق هذا النهوض، لأنه لا يمكن الحديث عن دور للمجتمع المدني دون تحديد لهذا المجتمع الذي نتحدث عنه في السياق السوداني، وما هي القوى المنضوية تحت لوائه حتى يمكن قياس فاعليته ونجاحاته وإخفاقاته وكيفية التنسيق بين قواه المختلفة.

2/ التسييس:

نعتقد ان التسييس هو أس الداء وأساس البلاء بالنسبة للمجتمع المدني السوداني، وهو أكبر المعضلات التي تواجهها تنظيماته ويقعد بها عن أداء وظائفها على النحو المطلوب، ويهدد وحدة أعضائها ويشتت ولاءهم.

لقد نشأت أغلب منظمات المجتمع المدني مثل النقابات وتنظيمات النساء والطلاب كأذرع للأحزاب السياسية في إطار صراع الأخيرة مع الحكومة الاستعمارية، وبالتالي فقد نشأت مسيسة

ابتداءً بسبب ارتباطها الوثيق بالأحزاب السياسية. ولعبت دوراً وطنياً مقدراً في الصراع ضد الاستعمار، وساندت الأحزاب السياسية في صراعها مع المستعمر، وتضامنت مع بعضها البعض في مواجهة الاستعمار. فقد تضامن إتحاد العمال مثلاً، مع طلاب خور طقت ومع إضراب البوليس ومع الأحزاب الوطنية في معارضتها لقانون النشاط الهدام عام 1952م.

هنالك إتفاق حول الدور الوطني لهذه الفصائل، لكن المختلف عليه هو انغماسها في الصراع السياسي في مرحلة ما بعد الاستقلال. لقد كان من المفترض أن تسعى هذه التنظيمات – بعد الاستقلال– الى أن تكون مستقلة عن الأحزاب السياسية الأمر الذي لم يحدث. من جانبها عملت بعض الأحزاب السياسية –خاصة العقائدية– على التنافس لكسب ولاء هذه التنظيمات فأصبحت تنظيمات العمال والمزارعين ومنظمات النساء والشباب والطلاب مكاناً للتنافس بين تلك الأحزاب.

لقد أثر ذلك سلباً على هذه التنظيمات لأنه أدى إلى مواجهتها مع السلطات السياسية في كثير من الأحيان لأسباب سياسية قد لا تخدم قواعدها بشكل مباشر، الأمر الذي باعد بين قيادات هذه التنظيمات وقواعدها، كما أدى إلى إحتكاكات وصراعات فيما بينها على أساس سياسي محض، وقاد إلى تناقض في مواقفها في كثير من الأحيان.

لقد كان التنافس محتدماً بين الحزبين الراديكاليين: الشيوعي والحركة الإسلامية لفترة طويلة من الزمن وكانت هذه التنظيمات تمثل الأرضية التي دارت عليها معركة الطرفين، وانعكس ذلك بشكل مباشرة على وحدة تلك التنظيمات فانقسم العمال بين (الإتحاد العام لنقابات السودان) الموالي للحزب الشيوعي و(إتحاد العمال الوطني) الموالي للحركة الإسلامية. وانقسم الشباب بين (إتحاد الشباب السوداني) ذي الميول الشيوعية و(منظمة الشباب الوطني) ذات الميول الإسلامية. وانقسمت النساء بين (الإتحاد النسائي) المحسوب على الحزب الشيوعي و(الجبهة النسائية الوطنية) المحسوبة على الحركة الإسلامية.

لقد أدى ذلك إلى صراعات ومصادمات داخل هذه التنظيمات بين الموالين للشيوعيين والموالين للإسلاميين، كانت لها آثارٌ سالبة على وحدة هذه التنظيمات فقللت من فعاليتها ودورها في الساحة السياسية السودانية. كما أدى تسييس هذه التنظيمات إلى تناقض في مواقفها في بعض الأحيان، فعلى سبيل المثال رفض إتحاد العمال الموالي للحزب الشيوعي تجميد مطالب العمال عندما طلبت منه الحكومة الوطنية الأولى ذلك، باعتبار أن المرحلة مرحلة للتحرير وليست للتعمير، حيث عارض الإتحاد هذا الإتجاه قائلاً بأنه "لا تحرير بدون تعمير" وأَن العمال لن يجمدوا مطالبهم، وعلى الحكومة أن تكون على قدر المسئولية. إلا أن الإتحاد نفسه قد أعلن –ودون أن يطلب منه أحد ذلك– تجميد مطالب العمال عام 1964م في عهد حكومة جبهة الهيئات بل تبرع الإتحاد بمرتب يوم من العمال دعماً للحكومة.

إن السبب في هذا الموقف المتناقض هو التسييس المفرط للإتحاد، ففي إطار معارضته للحكومة (الإتحادية) رفض تجميد المطالب، بينما وافق على ذلك خلال حكومة جبهة الهيئات التي كان للشيوعيين اليد الطولى فيها.

وخلال فترة الديمقراطية الثالثة (1986-1989م) برزت المطالب السياسية للتجمع النقابي لتتصدر نشاطه، وفي مذكرة لرئيس الوزراء طالب التجمع النقابي بإلغاء قوانين سبتمبر وإيقاف الحرب في الجنوب، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وعدم تهميش القوى الحديثة وكان رد السيد/ الصادق المهدي رئيس الوزراء هو أن هذا إتجاه حزبي لا يمثل الأغلبية وأن ميثاق الانتفاضة لم ينص على استبدال (قوانين سبتمبر) بقوانين 1974م كما يطالب التجمع النقابي، ولم ينص على تمثيل معين للقوى الحديثة.

إلا أن التجمع النقابي اختار طريق المواجهة مع السلطة السياسية واستخدام سلاح الإضراب لشل نشاطها، وكانت الإضرابات هي السمة المميزة لذلك العهد حتى بلغت أيام الإضراب 332 يوماً في فترة ثلاث سنوات هي عمر الحكومة الديمقراطية الثالثة.

لقد لعب التجمع النقابي المسيس الدور الأكبر في إضعاف النظام الديمقراطي من خلال الإضرابات ذات الطابع السياسي. وقد انعكس ذلك سلباً ليس فقط على وحدة عضويته، وإنما على مجمل الحياة السياسية بالبلاد.

منظمات المجتمع المدني هي عماد الديمقراطية، وبالتالي على الأحزاب السياسية التي تنادي بالديمقراطية وتسعى إليها، أن تعمل على تقوية هذه التنظيمات، ولن تقوى هذه التنظيمات ما لم يتوقف السعي من قبل الأحزاب لاستقطاب هذه التنظيمات لأن ذلك من شأنه شق وحدة هذه التنظيمات.

في ذات الوقت يقع على عاتق هذه التنظيمات المسئولية الرئيسية في ذلك ومن ثم فعليها أن تخطط لمستقبلها بعيداً عن السلطة، وما لم تخطط والأحزاب السياسية لمستقبلها، فستكون ضمن مخططات الآخرين، وبالتالي، لا بد أن تعي هذه التنظيمات دورها كاملاً وأن تنصرف لمعالجة شئون أعضائها، مع الابتعاد عن الانغماس في المعارك السياسية ما أمكن ذلك. وأن تعمل على تطوير علاقاتها مع بعضها البعض لأن علاقاتها ببعضها أجدى لها وأنفع من علاقاتها بالأحزاب السياسية.

ومع ذلك فيمكن التنسيق مع الأحزاب السياسية في المواقف الوطنية على أساس الندية وليس على أساس هيمنة الأحزاب على هذه التنظيمات واستخدامها في المعارك السياسية.

3/ إشكالية إدارة التنوع العرقي والثقافي بالسودان:

يطلق على السودان اسم أفريقيا المصغرة لما فيه من التنوع العرقي واللغوي والديني. كما يعاني السودان من التنمية غير المتوازنة، أو ما يطلق عليه أحياناً اسم التعددية الاقتصادية، حيث تتركز المشروعات التنموية في أواسط البلاد بينما تخلو أطرافها من مثل هذه المشروعات وهو ما تبلور مؤخراً فيما عُرف باسم قضايا المناطق المهمشة.

هذا الواقع المعقد مع سوء إدارة التنوع الذي ميز استراتيجيات الحكومات المختلفة ألقى بظلاله على المجتمع المدني وأدى إلى إضعافه، فعلى الرغم من وجود إتجاهات تقول بأن تنظيمات المجتمع

المدني من أهم الوسائل التي تحقق الاندماج بين أفراد الشعب لكونها لا تقوم على أسس عرقية أو دينية، إلا أن الواقع السوداني يقول بخلاف ذلك، لأن الفرد في السودان يصنف أولاً على الأساس العرقي ويلعب الدين أيضاً دوراً رئيسياً في التصنيف، وهو ما استدعى القول بضرورة إعادة تعريف المجتمع المدني على ضوء حقائق الواقع السوداني، فبدلاً من أن تكون تنظيمات المجتمع المدني مكاناً للانصهار وتلاقح الأفكار، وتجاوز الولاءات التحتية، انتقلت عدوى القبلية والجهوية والإتجاهات السياسية إلى داخل هذه التنظيمات فشغلتها عن مهامها الأساسية، وأدت —من ثم— إلى إضعاف دورها، وحصيلتها العملية.

وبالتالي فإن حل هذه المشكلة التي تواجه منظمات المجتمع المدني يأتي في سياق أشمل يعالج قضايا الوحدة الوطنية والتنمية المتوازنة، ويتضمن الأمر كذلك إعلاماً يهدف إلى تحقيق الوحدة الوطنية من خلال تنشئة سياسية واجتماعية يخطط لها في صميم الخطط القومية.

4/ إشكالية التمويل:

تعد إشكالية التمويل من أكبر معوقات المجتمع المدني السوداني، وهناك قضية مهمة تتعلق بالموازنة بين السعي لتمويل أنشطة أي منظمة من منظمات المجتمع المدني ودرجة استقلالها، فهناك منظمات أصرت على استقلالها عن السلطة السياسية وعن الجهات الأجنبية فيما يتعلق بأنشطتها، لكنها حرمت من التمويل مما أفشل خططها، وجعلها عاجزة عن تحقيق طموحاتها وإنفاذ خططها، بينما سعت تنظيمات أخرى لتمويل أنشطتها من جهات أجنبية أو من السلطات الحاكمة في بلدها، لكن النتيجة كانت، فقدانها التام لاستقلالها وتوجيه أنشطتها في وجهة تخالف أهدافها وغاياتها التي قامت من أجلها، فكم من منظمة تعمل في مجال حقوق الإنسان ارتمت في أحضان الحكومات بسبب التمويل فكانت نصيراً للحكومات على انتهاك حقوق الإنسان من خلال التقارير الكاذبة التي تصدرها ومساندتها للحكومات، وكم من مؤسسات مدنية وقعت في أحضان جهات أجنبية

استخدمتها ضد مصالح مواطنيها بصورة جعلتها تمارس أنشطة تتعارض –جوهرياً– مع أهدافها وغاياتها وإن بدت في مظهرها الخارجي متفقة مع الأهداف المعلنة.

وفي بلد فقير كالسودان، تعجز الجمعيات عن تسيير أمورها وتمويل أنشطتها من خلال اشتراكات الأعضاء، ليصبح أمر التمويل شبحاً مخيفاً يلازم الجمعيات وأنشطتها، ومهدداً أساسياً لاستقلالها ووجودها واستمرارها، مما يتطلب ضرورة تضافر الجهود لحل مشكلة تمويل تنظيمات المجتمع المدني، بل يجب على الحكومة دعم تنظيمات المجتمع المدني مع ضمان استقلالها، ولا شك أن هذا يتطلب إصلاحات دستورية وقانونية جوهرية تضمن انسياب الدعم لهذه المنظمات، وتحول دون أية تدخلات من جانب السلطة في أنشطتها، كما يتطلب الأمر جهوداً فكرية تؤكد على "الدور التكاملي" بين الدولة والمجتمع وتوضح حقيقة أن الدولة ليست متناقضة –بالضرورة– مع المجتمع المدني، وأن هناك الكثير من المجالات التي تحتاج إلى تضافر جهود الدولة والمجتمع المدني.

5/ التجاذب بين الدولة والمجتمع المدني:

من أكبر معوقات المجتمع المدني وجود حالة من التجاذب بين الدولة من ناحية، وتنظيمات المجتمع المدني من ناحية أخرى، حيث يتم تبادل الإتهامات بين الطرفين، فالدولة تعتبر المجتمع المدني غير محايد وأنه مجرد ذراع لتنظيمات سياسية معارضة تستخدمه من أجل الضغط على السلطة لتحقيق مآرب سياسية معينة، كما تتهمه بالارتباط بالخارج وخاصة التنظيمات العاملة في مجال حقوق الإنسان بسبب معلومات دقيقة يتم تداولها في أوساط جمعيات حقوق الإنسان العالمية ومنظمة العفو الدولية، وهو ما يجعل السلطة تتعنت في التعامل مع بعض هذه التنظيمات.

من جانبها ترى تنظيمات المجتمع المدني حتمية الصراع بين هذه التنظيمات ومؤسسة الدولة بسبب التناقض في المواقف ابتداءً، ولأن السلطة تعمل على تحقيق هدف الاستمرار في الحكم، الأمر الذي يتطلب إجراءات سياسية وأمنية لا تروق للمجتمع المدني كونه يمثل رأس الرمح في عملية "الدمقرطة"

والمشاركة السياسية، وأن من بين تنظيمات المجتمع المدني تنظيمات تعمل في مجال حقوق الإنسان وتسعى لكشف ممارسات السلطة وهو ما لا تقبله السلطة، وبالتالي يقوم التعارض بين الطرفين.

ومهما يكن من أمر فإنه يمكن القول بأنه –حتى في أكثر البلدان ديمقراطية– تقوم الصراعات بين السلطة وبعض تنظيمات المجتمع المدني حول الإختصاصات، وقضايا حقوق الإنسان، والفساد وحماية البيئة والحكم الراشد والشفافية إلى غير ذلك من القضايا الحيوية، لكن شكل العلاقة بين الطرفين يتوقف على درجة الديمقراطية السائدة في الدولة، والأوضاع القانونية والدستورية في الدولة المعينة، وحجم الهامش الذي يمكن لتنظيمات المجتمع المدني التحرك في إطاره، إضافة إلى فاعلية التنظيمات المجتمعية وعلاقاتها الداخلية والخارجية، وقدرتها على التغلغل في أوساط المجتمع، وتعبئة الجماهير،... إلخ.

وفي السودان حيث التسييس هو السمة التي تميز تنظيمات المجتمع المدني تثور الصراعات بين الطرفين بصورة مستمرة لأن الصراع بينهما يتحول إلى صراع بين قوى سياسية، وقد تبلور ذلك في الإضرابات السياسية التي تقودها النقابات، وفي حالات العصيان المدني، وقيادة الثورات الهادفة لقلب النظام كما حدث في أكتوبر 1964م وأبريل 1985م، وفي نوعية المطالب التي تتقدم بها هذه الجماعات ، وقد أدى ذلك إلى حالة من العداء المستحكم بين المجتمع المدني والسلطات السياسية، وهو ما قاد إلى حل تنظيمات المجتمع المدني في بعض الأحيان كما حدث في عهد مايو إبان الصراع مع الحزب الشيوعي حيث حل النظام إتحاد العمال، وإتحاد النساء السوداني وإتحاد الشباب وعطل الصحف التي تتحدث باسم هذه الجماعات.

رؤية مستقبلية للمجتمع المدني السوداني :

الباحث بأن نجاح المجتمع المدني في تحقيق المهام الملقاة على عاتقه، يتوقف –إلى حد كبير– على قدرته في إيجاد حلول للمشاكل التي تمت الإشارة إليها في ثنايا هذا المقال.

ولكي يلعب المجتمع المدني دوره على النحو الأكمل لا بد أن يتم الإتفاق على تحديد التنظيمات والمؤسسات الداخلة فيه، لأن هذا من شأنه تقسيم الأدوار بين المؤسسات المختلفة من أجل الارتقاء بالبيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما أنه من الصعب قياس فاعلية المجتمع المدني ما لم تكن هنالك مؤشرات لقياس هذه الفاعلية، ولكي تطبق هذه المؤشرات لقياس الفاعلية لا بد من معرفة التنظيمات التي تدخل في إطار هذا المجتمع المدني المراد قياس درجة فاعليته.

ولما كانت أكبر المعضلات التي تواجه المجتمع المدني السوداني هي مسألة التسييس المفرط لمنظماته، فلا بد من ابتعاد الأحزاب السياسية عن هذه التنظيمات والتوقف عن استقطابها، لأن ذلك يجعل المجتمع المدني مجرد تابع للأحزاب السياسية، ويمكن أن تقوم علاقات بين الأحزاب وهذه المنظمات ولكن على أساس الندية، وليس على أساس الهيمنة.

وعلى منظمات المجتمع المدني أن تخطط لمستقبلها، وترسم أهدافها بصورة واضحة حتى لا تكون ضمن مخططات الآخرين، وأن تبتعد عن الانغماس في الصراعات السياسية، إلا إذا اقتضت مصلحتها ذلك ولم يكن من ذلك بد.

ولكي تتمكن هذه المنظمات من أداء رسالتها يجب عليها أن تطور علاقاتها مع بعضها البعض لأن ذلك أكثر فائدة لها من علاقاتها مع الأحزاب السياسية.

الأمن الوطني السوداني :الأبعاد والمرتكزات [27]

الأمن هو أهم الأسس وأبرز القواعد التي يقام عليها صرح الحضارات، ذلك ما شهد به التاريخ وأكدته تجارب الأمم والشعوب ، ولا نود في هذه المساحة الضيقة أن ندخل في جدل أكاديمي حول مفهوم الامن وضروراته ، لان هناك اختلافات واسعة حول مفهومه ، ولكن يمكن القول بشكل عام أنه يشير – بشكل عام– الى'' قدرة الدولة على المحافظة على اراضيها ومواردها الطبيعية ونظمها السياسية والاجتماعية '' وله اربعة ابعاد اساسية هي: البعد السياسي و البعد الاقتصادي والبعد العسكري والبعد الاجتماعي ويركز هذا المقال بشكل اساسي على البعد السياسي للامن الوطني السوداني

يعد البعد السياسي من اهم ابعاد الامن على الاطلاق، ويتكون من شقين :الأول، ويتعلق بسياسة الدولة الداخلية، والثاني، ويتعلق بالجوانب الخارجية .اما البعد الداخلي فيتمثل في قدرة الدولة على ادارة شؤونها الداخلية بطريقة تحقق الوحدة الوطنية والتلاحم الشعبي مع القيادة والتماسك الاجتماعي بما يقود الى استقرار الدولة وهدوء الاوضاع وانسياب المصالح في سهولة ويسر ودون تعقيدات أو صراعات.

ان الوحدة الوطنية هي– بلا شك– أعظم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها، لأن غياب الوحدة الوطنية والتماسك القومي من شأنه أن يوقع الدول في براثن الصراعات والحروب، ويرمي بها في أتون الفوضى والتمزق، ويفشل جهودها في التنمية والتطور والتحديث.

---

[27] صحيفة الصحافة السودانية ، 3 أكتوبر، 2016م .

وكما هو معلوم ومشهور يواجه السودان تحدي التعددية العرقية والثقافية ، وكيفية ادارتها بطريقة تجعلها مصدرا للقوة والمنعة والاثراء الثقافي ، وفد اجمع العلماء والسياسيون على ان ذلك يتطلب استراتيجية تمكن من القضاء على كل أسباب النزاع والشقاق ويشعر معها كل فرد في السودان بأنه جزء لا يتجزأ من هذا الوطن العزيز ، استراتيجية تسهم في ردم الفجوة التنموية بين اجزاء البلاد المختلفة وفي ترميم جدار الوحدة الوطنية ، ومعالجة ما اصابه من شروخ بسبب السياسات المتبعة منذ استقلال البلاد وحتى اللحظة الراهنة ، فتتوقف بذلك الحروب والنزاعات في كل ارجاء الوطن ، وتستأنف المشروعات التنموية في كل اصقاعه ، وينطلق السودان نحو افاق التنمية والريادة والمجد والسؤدد .

لكن ما تجدر الاشارة اليه في هذا الصدد هو ان المجتمعات التعددية تكثر فيها- عامة- المطالب التنموية والخدمية وذلك بدافع المنافسة والحساسية القبلية والجهوية وهو ما يتطلب ديناميكية القيادة السياسية وقدرتها على الاستجابة السريعة والفورية لكل المستجدات على الساحة السياسية الداخلية .ان هذه الخاصية يطلق عليها في الادبيات السياسية القدرة الاستجابية (Responsive Capability)وتشير الى قدرة النظام السياسي على الرد على مطالب بيئته في الوقت المناسب وبالسرعة المطلوبة والاليات والقرارات المناسبة .إن ترهل النظام السياسي وتأخره في الرد على مطالب بيئته وتلكؤه في ذلك تعد من ابرز مظاهر ومؤشرات ضعف النظام السياسي، ويقود في المجتمعات التعددية خاصة الى الاحتقان السياسي الذي يمكن ان ينفجر في اية لحظة ويصعب احتواءه بعد ذلك.

في ذات الوقت فان القدرة الاستجابية تتطلب – ضمن مسائل اخري-ما يسمى بالاتصال السياسي .ويعني فتح القنوات بين النظام السياسي من جهة والمواطنين المحكومين من جهة اخرى .

ان فتح هذه القنوات تزيح عنصر المفاجأة وتجعل الحكومة على دراية تامة باحتاجات المواطنين ومتطلبات البيئة السياسية ، وتمكنها من وضع الحلول المناسبة للمشكلات المجتمعية وتقود الى درجة عالية من الثقة بين الطرفين وتفتح فرص التعاون والمشاركة في الاراء وفي تقريب الشقة وتقليص جوانب الاختلاف بين الطرفين وهي من سمات النظام السياسي الناجح ومؤشر من مؤشرات الديمقراطية الحقيقية. كما ان الاتصال السياسي لا يفتح الفرصة امام المواطنين فقط لرفع مطالبهم للسلطة الحاكمة وانما – كذلك – يمكن الحكومة من شرح وجهة نظرها في القضايا السياسية الوطنية ومبررات اتخاذها للقرارات السياسية . كما تتيح للحكومة فرص تلقي الدعم من المجتمع سواء كان هذا الدعم مادياً كالالتزام الشعبي بدفع الضرائب والقيام بواجبات الدفاع عن الوطن او معنوية مثل الرضا الشعبي والالتزام بقرارات السلطة او تعزيز شرعية السلطة الحاكمة في نظر المواطنين المحكومين.

إن العلاقة بين السلطة السياسية في السودان وبيئتها ليست مغلقة بل هي علاقة منفتحة الى حد كبير بشهادة الكثيرين من رموز المعارضة ، وقد ذكر احد المعارضين الكبار ان ميزة الانقاذ انها لم تتكلس كما تكلست النظم السابقة ، وفي الواقع فان هذه الميزة ليست خاصة بالانقاذ ، وانما هي ميزة تتميز بها كل القوى السياسية والانظمة التي حكمت السودان .

لقد حدد علماء السياسة ستة مؤشرات لقياس فاعلية النظام السياسي ، هذه المؤشرات تتمثل في : القدرة الاستخراجية (Extractive Capability) وتعني قدرة الجهاز السياسي على الحصول على موارد من بيئته بما يقود الى استمراره ويعزز من قدرته على تحريك هذه الموارد داخليا وخارجيا ، والقدرة التنظيمية(Regulative Capability)وتعني قدرة الجهاز السياسي في أن يلعب دور المنسق بين النشاطات الفردية والجماعية ، بمعنى آخر قدرته على ضبط السلوك الاجتماعي ،

والقدرة التوزيعية (Distributive Capability) أي قدرة النظام على توزيع الموارد التي أتيحت له من بيئته بين الجماعات المختلفة .، والقدرة الرمزية (Symbolic Capability) والتي تعني التزام النظام بقيم المجتمع ومن ثم خلق ، رصيد من الدعم والتأييد من جانب المواطنين ، والقدرة الاستجابية (Responsive Capability) وتعني قدرة الجهاز السياسي على الرد على مطالب بيئية) القدرة على الأستجابة للمدخلات الحديثة – الجديدة (، بالاضافة الى القدرة الدولية (International Capability) وتعني قدرة الجهاز السياسي على التغلغل في أنساق سياسية أخرى وتوجيه سياساتها من خلال تقديم المنح والقروض والمساعدات الفنية.

وبالنظر الى واقع الحال في السودان نلاحظ ان النظام السياسي يعاني بوضوح من ثلاث نواقص اساسية ، وتتمثل هذه النواقص في : القدرة التوزيعية ، والقدرة الاستجابية ، والقدرة الدولية ،فعلو شعارات التهميش وظهور الحركات المسلحة التي تستشعر الظلم والتهميش هو على الاقل يمثل اتهاما للنظام السياسي بضعف قدراته التوزيعية أو عدم رغبته في توزيع الموارد المتاحة والمشروعات التنموية بصورة عادلة بين اطراف السودان المختلفة ، وهو ما يتطلب التعامل بشفافية تامة فيما يتعلق بخطط التنمية القومية ووضع معايير واضحة في هذا الجانب يدرأ عن الحكومة شبهة المحاباة وعدم العدالة ، وتسليط الضوء على الخطط التنموية من خلال وسائل الاعلام المختلفة ، لان الشعور بالتهميش والظلم من شأنه أن يثير حفيظة الجماعات التي تستشعر ذلك ما لم يتم اقناعها او استرضائها.

اما الضعف في قدرته الاستجابية فيتجلى في ضعف كفاءة المؤسسات السياسية السودانية وعجزها عن الاستجابة الفورية لمطالب البيئة ويرجع ذلك في الغالب الى اسلوب المحاصصات القبلية والجهوية والمناطقية المتبع في السودان. لقد وضح بشكل جلي أن أسلوب المحاصصة الذي لا يستند الى

معايير الكفاءة قد فتح الباب واسعاً أمام أشخاص لا يتمتعون بأدنى درجات الكفاءة لتولي مناصب مهمة ليسوا جديرين بها ، ومن هنا فلا بد أن تضع الدولة شروطاً دقيقة لشغل المناصب السياسية في المستويات المختلفة في الدولة ، وتوضح الكفاءة المطلوبة لشغل المنصب ، ويتم الالتزام بذلك في كافة الاحوال والظروف حتى يتم التأكد من أن شاغلي المناصب الدستورية والسياسية العليا يمتلكون القدرة الكافية للقيام بواجبهم على أكمل وجه ، حتى لا يترك مصير البلاد في أيدي أشخاص ليس لهم من التعليم والكفاءة أي نصيب ، وانما يستندون فقط على قبائلهم التي ينتمون اليها أو الجهات التي يدعون تمثيلها

ويتجلى الضعف في القدرة الدولية في التخبط الذي لازم السياسة الخارجية السودانية ردحا من الزمن قبل ان تأخذ زمام المبادرة اخيرا من اجل كسر طوق العزلة عن السودان وقد نجحت وزارة الخارجية بقيادة البروفسير غندور الى حد كبير في هذا الصدد ، لكنها لا تزال بحاجة الى المزيد من الجهود من قبل الوزارة والى المزيد من دعم القيادة السياسية وذلك لوضع السودان في الطريق الصحيح.

وفي الواقع هناك عدة مؤشرات لقياس مهددات البعد السياسي للامن الداخلي ، من هذه المؤشرات الاتي:

1- غموض الاهداف الوطنية العليا وعدم قدرة النظام الحاكم على توضيحها للجماهير والتنظيمات الوطنية : فينبغي ان تكون الاهداف الوطنية واضحة لكافة افراد المجتمع السياسي لانه من المفترض ان يسهم كل فرد في البلد في بلوغ هذه الاهداف من خلال موقعه الذي يشغله مهما كان موقعه هامشياً ، وهو ما يتطلب من الحكومة السودانية تسليط الضوء على

هذه الاهداف ونشرها على اوسع نطاق وتضمينها في المقررات الدراسية للنشء ونشرها في المجتمع من خلال وسائل الاعلام المختلفة.

2- تدهور العلاقة بين النظام السياسي الحاكم والتنظيمات المجتمعية الاخرى : لان النظام السياسي في المفهوم الحديث يشير – بالاضافة الى الابنية الرسمية والمتمثلة في السلطات الثلاث –الى المؤسسات غير الحكومية كالاحزاب السياسية ، وجماعات المصالح وكافة تنظيمات المجتمع المدني ، وبالتالي يكون نظام الحكم جزء من النظام السياسي، وهذا يقتضي ضرورة التفاعل المستمر بين وحدات النظام السياسي من جانب ، وبين هذه الوحدات وبيئة النظام السياسي من جانب اخر ، وان العلاقة بين أطراف النظام السياسي ينبغي ان تقوم على أساس الاعتماد المتبادل (Interdependence) ، لكن الملاحظ هوغياب الثقة بين المجتمع المدني السوداني و مؤسسة الدولة، فمن ناحية ترى بعض هذه التنظيمات أن مهمتها الأساسية هي معارضة السلطات القائمة، ومن ناحية أخرى تنظر الحكومة الى بعض هذه التنظيمات على أنها تنظيمات معادية ولها ارتباطات خارجية خاصة تلك التي تعمل في مجال حقوق الإنسان، وهو ما أضعف العلاقة بين الطرفين فانعكس ذلك على أداء الحكومة والمجتمع المدني معاً .،وبالطبع لا يمكن الحديث عن نظام سياسي فاعل دون وجود مؤسسات مجتمع مدني فاعل، وهو ما يتطلب الاعتراف الكامل بالمجتمع المدني ودوره السياسي والاجتماعي والاقتصادي،وتعزيز الثقة بين المجتمع المدني والدولة بما يحقق الأهداف الوطنية الكبرى.

3- ضعف الشعور بالانتماء والولاء للوطن: ان النظام الاجتماعي والسياسي يعتمد على قبول الناس العاديين بنفس درجة اعتماده على القوانين المكتوبة ، فهو كما وصفه جان جاك روسو "ليس منحوتاً على رخام أو نحاس ، ولكنه منحوت في قلوب المواطنين" ، اما كيف يتم

نحته في قلوب المواطنين فذلك اوجب واجبات الدولة وهو ما يطلق عليه في الادبيات السياسية اسم التنشئة السياسية، وتهدف التنشئة السياسية الى غرس قيم وتوجهات ومبادئ سياسية معينة لدى مواطنيها بقصد خلق نوع من الارتباط القيمي بين النظام السياسي وأفراد المجتمع ضماناً لاستمرارية النظام)بمعناه الواسع)واستقراره. ويتحدث السودانيون عادة عن ضعف الشعور بالولاء للوطن وهناك عدة اسباب تقف خلف هذه الظاهرة مما لا يتسع المجال للخوض فيها لكن يمكن القول اجمالا ان السودان بحاجة الى خطة محكمة للتنشئة والتثقيف السياسي يضعها فريق من الخبراء وتنفذ من خلال المؤسسات التعليمية ووسائل الاعلام.

4-زيادة نفوذ جماعات الضغط والمصالح على النظام السياسي :لقد امتطت جماعات عديدة، وفى انحاء عدة من السودان) الاثنية المسيسة (تحقيقاً لمصالحها، وحملت السلاح فى وجه الحكومة المركزية، وعبأت المواطنين، وسعت الى استعداتهم على الحكومة، وبعثت الولاءات التحتية، وكل ذلك تحت شعار (التهميش) .

ولئن سلكت الحكومة المركزية فى اتفاقياتها السابقة مع الحركات المسلحة مسلك توزيع الفرص السياسية والمكاسب الاقتصادية على أسس قبلية وجهوية، فلا مناص الآن من الابتعاد عن هذه السياسة باعتبارها أكبر مهددات الوحدة الوطنية، وما لم توضع أسس جديدة – على هدى مقررات الحوار الوطني-لتوزيع الموارد الاقتصادية والمكاسب السياسية، فستكون الوحدة الوطنية فى خطر.

ان أهم وأقصر الطرق لإزالة الغبن والتهميش هو التزام العدالة والشفافية، ووضع أسس ومعايير واضحة وشفافة لتقاسم السلطة وتوزيع الثروة من شأنه تحقيق العدالة، وابعاد شبح الحرب، وتعزيز

موقف الحكومة نفسها .وبالطبع ليس من مصلحة أى حكومة وجود حالات من التفاوت التنموى وشيوع حالات من الغبن في الوطن الذي تحكمه.

البعد الخارجي للامن الوطني :

اما الشق الخارجي من البعد السياسي للامن الوطني فانه يتوقف على عناصر القوة التي تمتلكها الدولة كالموقع الجغرافي الممتاز وحيازتها لقدر وافر من الموارد الطبيعية المتمثلة في الغذاء والمواد الخام الاولية ، ودرجة التماسك الداخلي والمناخ وطبيعة التضاريس ونوع الحكومة وعلاقتها بالشعب ودرجة الاستعداد العسكري والثراء الاقتصادي ودرجة قوة الحلفاء والدبلوماسية المقتدرة التي تستفيد من كل العناصر السابقة لخلق وضعية متميزة للدولة. وكلما امتلكت الدولة قدرا اكبر من هذه العناصر كلما اقتربت من القوة وعلى العكس من ذلك ، كلما افتقرت الى هذه العناصر كلما اقتربت من الضعف.

ويلاحظ ان السودان يحتل موقعا جغرافيا متميزا وتتنوع فيه الأقاليم المناخية من المناخ الصحراوي الحار في شمال السودان.و مناخ البحر الأبيض المتوسط على ساحل البحر الأحمر ومنطقة جبل مرة في دارفور، والمناخ شبه الصحراوي في شمال أواسط السودان، الى مناخ السافانا الفقيرة في جنوب أواسط وغرب السودان ، ويتميز السودان بموارده الطبيعية الهائلة والمتمثلة في الأراضي الخصبة الشاسعة والمياه الوفيرة والثروة الحيوانية الكبيرة، فضلا عن المعادن والمتمثلة في الذهب، والكروم، والمنغنيز، واليورانيوم، والفضة، والنحاس، والكبريت، والزنك، والرصاص، وغيرها من المعادن، بالإضافة الى تنوع مناخاته وتوفر العمالة القادرة على الإنتاج .

و يمكن قياس مهددات البعد السياسي الخارجي للامن الوطني من خلال المؤشرين التاليين:

1- توتر العلاقات مع دول الجوار و قيام تكتلات وتحالفات سياسية دولية او اقليمية ضدالدولة لان سوء العلاقة مع دول الجوار يهدد الامن القومي للدولة في الصميم وهو ما حدا بتركيا الى انتهاج سياسة خارجية اطلق عليها اسم سياسة) تصفير المشكلات مع جيراننا ((Policy of Zero Problems with our Neighborsالتي اختطها وزير الخارجية التركي أحمد داؤود أوغلو ، ويصبح انتهاج مثل هذه السياسة أكثر الحاحاً في مثل حالة السودان الذي يجاورسبع دول بعضها له حدود طويلة مع السودان مثل دولة جنوب السودان التي يبلغ طولحدودها مع جمهورية السودان اكثر من الفي كيلومتر . وبالتالي فان قدرة السودان على اقامة علاقات طيبة وبناءة مع دول جواره تعد مؤشرا جيدا على استتباب امنه الخارجي . لقد أدت تحالفات جيران السودان انذاك)مصر وليبيا واثيوبيا وارتيريا وكينيا واوغندا (ضد السودان ،بمساعدة دول غربية مثل بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية الى فصل جنوب السودان واعلانه دولة مستقلة في يوليو 2011 م.

لذلك يحتاج السودان الى استراتيجية واضحة المعالم لسياسته الخارجية تكون نقطة انطلاق لعلاقات قوية مع الجيران، و رسالة إيجابية للمجتمع الدولي والأطراف الإقليمية بما يدفع باتجاه تشجيعها على الدخول في علاقات إيجابية مع السودان على أسس واضحة وشفافة.

2- توتر العلاقة بين الدولة والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي:

ومن مؤشرات تهديد الامن السياسي الخارجي للدولة توتر علاقاتها مع المنظمات الدولية والمجتمع الدولي و صدور قرارات ادانة من المنظمات الدولية والاقليمية ضد الدولة : وقد

افضت الصراعات العرقية والجهوية والسياسية في السودان الى تدهور العلاقات مع المنظمات الدولية والمجتمع الدولي حيث اتهم السودان بالفشل في حل مشاكله احيانا ، وبضلوع المسؤولين الحكوميين في الصراعات الاقليمية احيانا ، وباتهامهم بالابادة الاجتماعية احيانا أخرى ، وصدرت قرارات دولية ضد المسؤولين الحكوميين ، ويقع على عاتق الدولة واجب السعي الدؤوب للتوصل الى حلول سريعة وعاجلة لحل هذه النزاعات حتى لا تكون مدخلا زمبررا للتدخلات الخارجية في شؤون البلاد ، كما يقع على عاتق وزارة الخارجية والمنظمات غير الحكومية توضيح الصورة وشرح ابعاد المشكل السوداني في المنابر الدولية والاقليمية ووضع خطة تستهدف نشر الحقائق الصحيحة حول الصراعات السودانية والجهود المبذولة من قبل الدولة لمعالجتها ويعد الحوار الوطني وخرجاته فرصة تاريخية لوضع حد لكافة النزاعات السودانية وبدء صفحة جديدة في التاريخ السوداني يتوحد فيها اهل السودان نحو الاهداف الوطنية العليا بتصميم وعزم واخلاص.

فرص وتحديات الحكم الصالح والمؤسسية في الواقع السياسي السوداني[28]

نحاول في هذا المقال تسليط الضوء على فرص وتحديات اقامة حكم صالح ومؤسسي في السودان ، لأن الحديث عن المؤسسية والحكم الصالح ليس من الامور التي تناقش في المؤسسات الاكاديمية فقط كما هو الحال في كثير من الدول النامية ، وانما هو حديث تعج به الصحف السودانية ووسائل الاعلام ، بل ويتناوله الناس في مجالسهم العادية ، فما هو الحكم الصالح ، وهل هناك امكانية لتحقيق هذا النوع من الحكم في السودان ؟ ما هي العقبات التي تعوقه؟ وما هي المعالجات المقترحة لانزال هذا النوع من الحكم – المطلوب بإلحاح – على ارض الواقع السوداني.

في الواقع ، ورغم الاختلافات الواسعة بين العلماء والمفكرين حول مفهوم الحكم الصالح ، لكنه يشير بشكل عام الى "الحكم الذى تقوم به قيادات سياسية منتخبة ،وكوادر ادارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع،وبتقدم المواطنين ،وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم ،وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم، ودعمهم. "

وطبقاً للبرنامج الانمائى للامم المتحدة(UNDP) فهناك تسعة معايير للحكم الصالح هي : المشاركة الفعالة للمواطنين (رجالاً ونساءً)، مع توفر القوانين التى تضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب،وكفالة حرية التعبير والانتخاب، وبسط الحريات العامة بشكل اجمالى ،وحكم القانون، أى مرجعية القانون وسيادته على الجميع دون إستثناء، و الشفافية ، بمعنى توفر المعلومات

[28] صحيفة الصحافة السودانية ، 27 فبراير، 2017م .

الدقيقة فى مواقيتها ،وافساح المجال أمام الجميع للأطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة بما يساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة ،وبما يوسع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة، ويخفف من الهدر ويحاصر الفساد ، وحسن الاستجابة، أى قدرة المؤسسات على خدمة المجتمع بالاستجابة السريعة لمطالبه واحتياجاته، والتوفيق ، أى القدرة على التوسط والتحكم بين المصالح المتضاربة في المجتمع، والمساواة بين الرجال والنساء فى الحصول على الفرص لتحسين الأوضاع والارتقاء الإجتماعى،والفعالية ، بمعنى القدرة على تنفيذ المشروعات التى تحقق احتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية وراشدة للموارد.ووجود نظام متكامل من المحاسبة والمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين ولمنظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص، بالاضافة الى الرقابة الاستراتيجية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية والهادفة إلى تحسين أوضاع الناس وتنمية المجتمع.

أما الحكم غير الصالح، فهو الحكم الذي لا يفصل بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، ولا بين المال العام والخاص، والذي يتميز بنقص الإطار القانوني، وتطبيق القوانين بصورة تعسفية، مع إعفاء المسؤولين لأنفسهم من تطبيق القوانين، مع وجود عدد من المعوقات القانونية والإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي بما يدفع نحو أنشطة الربح الريعى والمضاربات ،ووجود آليات تتعارض مع التنمية، وتدفع نحو الهدر فى الموارد ، فضلا عن وجود قاعدة ضعيفة أو مغلقة وغير شفافة للمعلومات ، وانتشار الفساد وآلياته وثقافته وانتشار القيم المتسامحة مع الفساد ، ويؤدي كل ذلك الى اهتزاز شرعية الحكم، وضعف كفة المواطنين فيه، بما يدفع الى انتشار القمع ومصادرة الحريات والتسلط وانتهاك حقوق الإنسان .

بادئ ذي بدء فان إقامة نظام سياسي وصالح يقتضي إعمال المؤسسية فى الجهاز السياسي (مؤسسة الحكم) والتى تتمثل فى إيجاد المؤسسات السياسية المنتخبة، والفصل بين السلطات، والمشاركة الفاعلة للمواطنين فى تصريف أمورهم، والشفافية، والمحاسبية، واحترام حقوق الإنسان، والمساواة أمام القانون، واحترام الدستور، واصلاح الجهاز الإدارى الى غير ذلك من الأمور المهمة ، فضلاً عن السعي الى إعمال قيم المؤسسية في مجالات أخرى فى البيئة السياسية تتكامل مع الدولة من أجل خلق نظام سياسي مؤسسي يقود الى الحكم الصالح أو الراشد ، و من هذه المجالات الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، ، والقطاع الخاص.

ومن اهم الاصلاحات المطلوبة في مؤسسة الحكم للاتجاه به نحو الصلاح والشفافية هو الاصلاح الاداري، لان الجهاز الإداري هو ذراع السلطة فى المجتمع، وهو الذي يشرف على تنفيذ سياسة الحكومة فى المجالات المختلفة. وبالتالي لابد للجهاز الإداري أن يقوم – ابتداءً –على أسس سليمة وموضوعية، وأن يوجد المعايير اللازمة حتى ينسجم أداءه فى الحالات المتشابهة. ويمكن أن يكون الجهاز الإداري سبباً فى كفاءة الأداء الحكومي عامة أو سبباً فى ضعف هذا الأداء فى حال ضعف هذا الجهاز، وتعد المؤسسية فى هذا الجهاز الحساس مدخلاً لمؤسسية النظام السياسي برمته.

ان الاصلاح الاداري كما يعرفه الدكتور حسن ابشر الطيب " جهد سياسي وإداري واجتماعي وثقافي هادف لإحداث تغييرات أساسية في السلوك والنظم والعلاقات والأساليب والأدوات تحقيقاً لتنمية قدرات وإمكانيات الجهاز الإداري، بما يُؤمن له درجة عالية من الكفاءة والفعالية في إنجاز أهدافه ".

لقد برز الحديث في السنوات الاخيرة عن دور الحكومة الالكترونية في الإصلاح الإداري لان الحكومة الالكترونية تزيد كفاءة وفعالية عمل الحكومات، كما تحسن علاقة العمل بين المؤسسات الحكومية المختلفة والافراد المستفيدين من الخدمة الحكومية، كما انها تمكن من الرقابة الفاعلة نظرا لما تتمتع به النظم التقنية من امكانيات التحليل والمراجعة آلياً

لكن البنية التحتية الضعيفة للمعلومات في السودان وضعف شبكة الاتصالات، مع عدم الاستثمار الكافي من قبل الدولة في مجال البنية التحتية الخاصة بالاتصالات والمعلومات، كل ذلك قد أعاق الجهود المبذولة من أجل تأسيس حكومة الكترونية فاعلة تسهم في الاصلاح الاداري المطلوب.

ان اصلاح الجهاز الاداري يتطلب: الاستثمار في البنية التحتية الخاصة بالمعلومات وتقوية شبكات الاتصال، بالإضافة الى إصلاح نسق الكسب وشفافية هيكله وتقليل الفوارق في سلم الأجور، وإزالة التفاوتات في قطاعات الخدمة المدنية المختلفة، والاهتمام بالحكم المحلى بما يضمن مشاركة أكبر عدد من المواطنين، ووضع هياكل إدارية واضحة تحدد الصلاحيات والواجبات بصورة قاطعة.

كذلك لا بد من اصلاح المجتمع المدني لأن وجود منظمات مجتمع مدنى قوية وفاعلة هو المدخل لوجود نظام حكم صالح وديمقراطي، اذ تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً كبيراً في معالجة قضايا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعليها يعول فى النهوض بالمجتمعات من ناحية، وفى توجيه سلوك الحكومات من ناحية أخرى لوسائل متعددة ومتنوعة. لقد بلغت أهمية المجتمع المدني مبلغاً–بعد نهاية الحرب الباردة–جعلت البعض يعده بديلاً لمؤسسة الدولة فى المستقبل. وبالتالي فإن وضع مؤسسات المجتمع المدني في أى مجتمع يحدد مستقبل ذلك المجتمع.

لكن هذه التنظيمات المجتمعية تعتريها العديد من عوامل الضعف الناجمة عن غياب المؤسسية فى داخلها، وبالطبع إذا غابت هذه المؤسسية بين صفوفها، فإنها لن تستطيع تحقيقها خارج أطرها أي فى البيئة السياسية المحيطة بها. وفي الواقع تواجه المجتمع المدني السوداني عدة إشكاليات، ونعتقد أن قيام المجتمع المدني بالدور المنوط به يتوقف -إلى حد كبير-على مقدرته على تجاوز هذه الإشكاليات ووضع الحلول الناجعة لها. وتتمثل اهم هذه الإشكاليات في:ارتباط الكثير منها بأشخاص ويكون هؤلاء الأشخاص هم المؤسسون ويعتقدون، بالتالي، أن هذه المؤسسات هى ضمن (ممتلكاتهم) الذاتية، فيصرون على البقاء على قيادتها و رفض إفساح المجال لآخرين لإدارتها، بالاضافة الى غياب الثقافة الديمقراطية فى داخلها، فعلى الرغم من الاتفاق على أن تنظيمات المجتمع المدنى تقوم على أساس الحوار والتسامح وتغليب المصلحة العامة، إلا أن الواقع يقول بأن بعض هذه التنظيمات غدت ساحة للصراعات الشخصية والمصلحية. ومن الاشكاليات الرئيسة التي تواجه تنظيمات المجتمع المدني هي ظاهرة التسييس التي ظلت تلاحق هذه التنظيمات في كل مراحل تاريخها .

لقد نشأت أغلب منظمات المجتمع المدني مثل النقابات وتنظيمات النساء والطلاب كأذرع للأحزاب السياسية في إطار صراع الأخيرة مع الحكومة الاستعمارية، وبالتالي فقد نشأت مسيسة ابتداءً بسبب ارتباطها الوثيق بالأحزاب السياسية ، وقد كان من المفترض أن تسعى هذه التنظيمات الى أن تكون مستقلة عن الأحزاب السياسية الأمر الذي لم يحدث. وقاد ذلك إلى مواجهتها مع السلطات السياسية في كثير من الأحيان لأسباب سياسية قد لا تخدم قواعدها بشكل مباشر، و أدى إلى إحتكاكات وصراعات فيما بينها على أساس سياسي محض، وقاد إلى تناقض في مواقفها في كثير من الأحيان.كما تعاني اغلب تنظيمات المجتمع المدنى السودانية من غياب او شح التمويل اللازم لتسيير أمورها وأنشطها وهو ما يقعد بها عن أداء رسالتها بفاعلية .

و للارتقاء بالواقع السياسي لا بد من الاهتمام بالمؤسسية داخل الأحزاب السياسية لان الاحزاب السياسية تلعب دورا كبيرا في تحديد مستقبل البلاد فهي التي تعبر عن الآراء في المجتمع ، وهي التي تطور السياسات وتقدم المقترحات ، وتوفر قنوات المشاركة ، وتتوسط بين المواطن والسلطة ، وهي التي تفرض المرشحين على الناخبين ، وهي التي تقدم القيادات التنفيذية حال فوزها في الانتخابات

تبرز أهمية المؤسسية فى الأحزاب السياسية من حقيقة أن وجود أو غياب المؤسسية فى الأحزاب السياسية ينعكس مباشرة – عند وصولها للسلطة–على النظام السياسي بأكمله.

ولكى تسود المؤسسية داخل الأحزاب السياسية لابد من أن تكون العضوية–بضوابطها الديمقراطية– هى وحدها مناط الواجبات ومصادر الحقوق ، وأن تكون العضوية – مبدئياً– مفتوحة أمام الجميع دون اقصاء على أساس دينى أو عرقى أو مذهبى ، وأن يحتكم أعضاء الحزب فى علاقاتهم الداخلية الى شرعية دستورية يتوافقون عليها.

كما تعاني الاحزاب السودانية من مشاكل تتعلق بالبرنامج والتمويل وغياب اليات الخلافة السياسية، فالاحزاب السودانية شأنها شأن اغلب الاحزاب في الدول النامية حيث يغيب الوعي، تقل أهمية البرنامج لدى القواعد التي تصوت للحزب لا على أساس البرنامج ولكن على أسس أخرى روحية أو اعتقاديه، وهو ما يقود الى غياب التنافس الحزبي على اساس البرامج واللجوء الى وسائل اخرى للكسب الشعبي تضر بالبيئة السياسية بشكل عام.

وتعد مشكلة التمويل من المشاكل الخطيرة التي تواجه حتى الاحزاب الكبرى في الدول المتقدمة ، ففي كتاب صادر عن جمعية الاصلاح الانتخابي Electoral Reform)

(Societyبالمملكة المتحدة اعده الكاتب Jess Garlandبعنوان :اتفقنا أم لا : كيف نضع حداً لفضائح تمويل الاحزاب Deal or Not Deal : How to put an end to party scandals)، قدم الكاتب شرحا للمشكلة حيث قال أن المشكلة تكمن في ان الاحزاب السياسية تلعب دورا كبيرا في تحديد مستقبل البلاد ، ومع ذلك فليس هناك ضمانات كافية لان تؤدي الاحزاب السياسية هذه الادوار بحيادية وبعيدا عن تأثير الممولين الذي لهم مصالح قد تتعارض مع المصلحة العامة او مع مصلحة غالبية جماهير الشعب وهو ما يثير اشكالية كبرى حول امكانية استقلالية الاحزاب التي تعتمد بشكل مباشر على دعم القطاع الخاص ، وقد أجرت جمعية الاصلاح الانتخابي في بريطانيا استطلاعات لرأي المواطنين حول هذا الموضوع فأوضحت الاستطلاعات أن 75%من الجمهور يرون أن كبار الممولين للاحزاب لهم تأثير كبير على توجهات هذه الاحزاب ، ورأى 65%منهم أن السياسيين يتم شراء مواقفهم من خلال التمويل ، ورأى 61%من الجمهور أن نظام تمويل الاحزاب برمته فاسد ولا بد من تغييره

ومن اكبر المشكلات التي تعانيها الأحزاب السياسية السودانية عدم وجود آليات واضحة ومتفق عليها ومطبقة فيما يتعلق بالخلافة السياسية تمكن من التناوب على مواقع القيادة فى الحزب، مع اعتماد المبادئ الديمقراطية فى تحديد الحقوق والواجبات، ووجود شرعية دستورية يتوافق عليها الأعضاء.

أما في القطاع الخاص فتتجلى المشكلة بصورة واضحة حيث تسود حالة عدم المؤسسية بصورة أكبر ، حيث يتعمد المسؤولون عن قيادة هذه المؤسسات اخفاء المعلومات عن العاملين

خاصة المسائل المتعلقة بالأرباح والخسائر والوضع القانوني للمنشأة ، وتتضاءل الشفافية او تتلاشى فلا تكاد تبين ، ويزداد الأمر سوءً حين يكون مدير المؤسسة هو صاحبها ، حينئذ تدار المؤسسة بعقلية صاحب المال ، ويتم تجاهل الانظمة واللوائح والسياسات إلى حد كبير .

ولا شك أن غياب المؤسسية في القطاع الخاص ، خاصة حين يكون هذا القطاع كبيراً ويستوعب نسبة كبيرة من العمالة ، فإن أضراراً كبيرة ستقع على العاملين في هذا القطاع وهم شريحة كبيرة وينعكس ذلك على مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدولة مما يتطلب تدخلاً مباشراً وسريعاً.

ولكي تسود المؤسسية في القطاع الخاص لا بد لمؤسسات القطاع الخاص من وضع معايير علمية دقيقة من شأنها قياس الأداء المؤسسي ومدى تطوره ، بالاضافة الى تطوير أدائها المؤسسي وفق أعلى معايير الجودة العالمية، بما يضمن تقديمها لمنتجات وخدمات تنافسية ويقلل التكلفة والهدر .

لماذا يجب على السودان أن يعزز علاقاته أكثر بالدول الأفريقية؟[29]

للسودان علاقات متميزة وراسخة مع الدول الافريقية ، وقد ظل على هذه الحالة منذ استقلاله . لقد استثمر السودان سياسيا واقتصاديا وثقافياً في القارة الافريقية، على الرغم من تصدر القارة الافريقية للاخبار في سياق الحديث عن الفقر والتخلف والمجاعات، وقد أدى ذلك الى تعزيز مكانة السودان في افريقيا بصورة لافتة للنظر، وقد تجلى ذلك في كثير من المواقف الافريقية المناصرة لقضاياه والمنحازة الى صفه.

وعلى الرغم من عدم تقصير القيادات السودانية في كل مراحل التاريخ السوداني في مد جسور الصداقة والاخاء مع الدول الافريقية ، إلاّ ان المقال يرمي للتنبيه الى اهمية الاستمرار في هذا الاتجاه ، خاصة وان حقائق جديدة بدت تظهر في السنوات الاخيرة حول افريقيا ومستقبلها الواعد ، وما يلحظه المراقبون من التكالب الواضح على افريقيا من قبل القوى الكبرى التي تسعى جاهدة من اجل تعزيز علاقاتها بالقارة الافريقية ، وولوج اسواقها الواسعة والمتميزة.

وبالتالي ، فهذه فرصة للسودان الذي ظل يمد يد العون لاشقائه الافارقة ، ان يستعد لمرحلة جديدة في علاقاته بالدول الافريقية ، ليقدم لهذه الدول عصارة تجاربه وخبراته وموارده في مرحلة انطلاقها ، ليعزز وجوده فيها ، وليستفيد من الفرص العظيمة التي لاحت في الافق في القارة الافريقية.

ان من الاسباب التي تستوجب ان يكون السودان اكثر اهتماما بافريقيا خلال المرحلة المقبلة ان افريقيا هي قارة المستقبل من الناحية الاقتصادية ، وأن القرن الحادي والعشرين هو قرن أفريقيا بلا منازع ، لانها قارة بكر تحتوي كنوزاً من الطاقة والمعادن والموارد الزراعية والثروة الحيوانية، حتى انه

29

بات يطلق عليها اسم «خزان العالم»، ولعل هذا وهو السبب فيما تحظى به الان من اهتمام عالمي متزايد ، اذ نلحظ الان تسابقاً قوياً وتنافساً محتدما بين القوى الدولية الكبرى من اجل الدخول في شراكات اقتصادية مع دول القارة بهدف استغلال مواردها الهائلة . وقال التقرير السنوي ««التوقعات الاقتصادية أفريقيا»»، الذي يصدره البنك الأفريقي للتنمية» ان الموارد الزراعية والطاقة والتعدين في أفريقيا، التي لم يستغل معظمها بعد، هي مفتاح تسريع النمو الاقتصادي للقارة» . وتمتلك افريقيا . حسب التقرير . ثلث احتياطي الثروات المنجمية في العالم «نحو 40 في المئة من احتياطي الذهب في العالم ، وحوالى 90 في المئة من البلاتين والكروم، كما أنها تضم خمس احتياطي الماس، إضافة إلى 30%من احتياطي اليورانيوم، و 6.6% من الغاز الطبيعي» ، وفي مجال الطاقة تحوز أفريقيا 12 في المئة من احتياطيات النفط في العالم ،وفي مجال الغذاء ، فان 60 في المئة من أراضيها صالحة للزراعة معظمها غير مستغلة وفقاً لتقرير البنك الأفريقي للتنمية ، وان 6 % في المئة فقط من الأراضي الصالحة للزراعة في أفريقيا مزروعة حتى الآن.

وبينما ظلت أفريقيا طوال تاريخها الحديث مصدراً للموارد الخام، والايدي العاملة الرخيصة ،وسوقاً لتصريف السلع المصنعة، اصبحت الان قبلة للمستثمرين الدوليين، حيث ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا من 15 مليار دولار عام 2002 إلى 37 مليار عام 2006 وإلى 46 ملياراً عام 2012، ووصل عام 2013 إلى 57 مليار دولار بارتفاع نسبته 4 في المئة ، وقد تصبح القارة الافريقية . حسب الخبراء الاقتصاديين . من أكثر المناطق مساهمة في النمو الاقتصادي العالمي، وسوف يزيد الناتج المحلي لدول افريقيا جنوب الصحراء أفريقيا بحوالي 12 تريليون دولار بحلول 2050عام.

وحسب قناة «Sky News» تسجل افريقيا نموا سنويا يبلغ في المتوسط 6%، وباتت ساحة للتنافس بين اكبر الاقتصادات في العالم، حيث وصلت الاستثمارات الصينية في افريقيا الى اكثرمن 75 مليار دولار، وبلغت استثمارات الولايات المتحدة الامريكية في افريقيا حتى عام 2012 الى 90 مليار دولار»، وبلغ التبادل التجاري بين الصين وافريقيا الى 210 مليار دولار، متفوقا على التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وافريقيا والذي يصل الى حوالى 95 مليار دولار حسب احصائيات العام 2013م

لقد تغيرت نظرة العالم لافريقيا فجأة ، ففي العام 2001م وضعت مجلة «ذي إيكونوميست» على غلاف احد اعدادها عبارة « قارة بلا أمل» في اشارة للقارة الافريقية، ولم يمض على ذلك اكثر من عقد واحد حتى كتبت نفس المجلة في العام 2011م على غلافها عبارة «إفريقيا الواعدة.«

بدأ الحديث في بعض وسائل الاعلام عن « النمور الاقتصادية الافريقية « في اشارة الى بعض الدول التي حققت نموا جيدا في الناتج القومي الاجمالي مثل رواندا التي بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها الى 8% سنويًا بين عامي 2001 و2014، وكوت ديفوار التي حققت نموا اقتصاديا وصل إلى 8.4% في عام 2015، وإلى 8.5% في 2016 ،وكينيا التي من المتوقع أن ترتفع نسبة النمو الاقتصادي فيها من 5.9% في عام 2016،إلى 6.1% في عام 2017.

مجموعة العشرين G20، للدول الصناعية الكبرى والرائدة في العالم من حيث الجوانب المالية والاقتصادية، اعتبرت ان الشراكة مع أفريقيا أحد أهم الموضوعات التي تعمل عليها، ودعت الى تأسيس مبادرة «حلف مع أفريقيا» والتي تشرف عليها وزارة المالية الألمانية الاتحادية.

في مطلع 2017 كانت الوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية «BMZ» قد قدمت أيضا ورقة عمل الموضوعات الرئيسية من أجل «خطة مارشال في أفريقيا»، ووفقا للخطة تدعم وزارة التعاون والتنمية خطة مارشال في أفريقيا بمبلغ 300 مليون يورو لتنشأ في أفريقيا فرص عمل جديدة، تمكن من محاربة الفقر وضمان السلام أو إيجاده ، وان تستفيد الشركات الالمانية من هذه الشراكة ، وسوف تتوفر الفرص على المدى المتوسط والبعيد للشركات الألمانية. «مشروعات بناء جديدة، مثل الطرقات وخطوط السكك الحديدية والمطارات والمرافئ ومحطات الطاقة، وغيرها « .

لقد ادركت بعض الدول العربية والافريقية اهمية القارة ومستقبلها الواعد فبدأت التخطيط لدخول السوق الافريقية الواعدة ، ففي تونس دعا الخبراء الاقتصاديون الى « تموقع الشركات التونسية في الأسواق الافريقية « ،واعتبروا ان جزءا من الحل للمشكلات الاقتصادية في تونس يكمن في النفاذ الى الأسواق الافريقية واقتحامها خاصة في المجالات الحيوية ، ومنها الصناعة والاتصالات والطاقة ، إضافة الى الخدمات الصحية والسياحية ، داعين الى توفير النقل المباشر ، ووجود القطاع البنكي التونسي وتسهيل المعاملات المالية. وفي الجزائر انعقد في ديسمبر2016 المنتدى الافريقي للاستثمار والأعمال» ، والذي حضره حوالي ألفي رئيس مؤسسة ورجل أعمال يمثلون 40 دولة افريقية ، بالاضافة الى مراقبين ومهتمين من خارج القارة الافريقية . وانتهى المنتدى بالتوقيع على ما يزيد عن 100 عقد وبروتوكول اتفاق بين رجال أعمال ومؤسسات اقتصادية جزائرية وافريقية

ومما يشجع على الاتجاه اكثر نحو افريقيا المواقف الافريقية القوية الداعمة للسودان. لقد تعرض السودان لهجمة شرسة من القوى الدولية والاقليمية ، الا ان اغلب الدول الافريقية كانت لها مواقف ايجابية وقوية تجاه السودان ، وعلى سبيل المثال فقط ، فقد دعا الاتحاد الافريقي بقوة لرفض

العقوبات الأمريكية على السودان واتخذ الاتحاد قراراً دعا فيه الدول الأعضاء لعدم الالتزام بالعقوبات الأمريكية، ووجه بتكوين آلية لمتابعة تنفيذ قراره، والعمل على رفع العقوبات الأمريكية ، وفي الوقت الذي اتخذت فيه الجامعة العربية موقفًا ضعيفاً وغريباً من موضوع المحكمة الجنائية الدولية ، ، دعت إثيوبيا عام 2013إلى انعقاد قمة طارئة للاتحاد الافريقي لبحث إمكانية انسحاب جماعي لدول القارة من المحكمة الجنائية الدولية تضامنًا مع السودان؛ وفي عام 2015، قام البشير بزيارة إلى جنوب افريقيا وطلبت المحكمة الدولية من حكومة جنوب افريقيا تسليمه فرفضت حكومة جنوب افريقيا ذلك ، وترتب على تلك الأزمة ابلاغ حكومة جنوب افريقيا للامين العام للامم المتحدة رغبتها في الانسحاب من المحكمة الجنائية الدولية ،وتبعتها في ذلك بوروندي لان محكمة الجنايات الدولية ، ومنذ بدء عملها في العام 2003 فتحت عشرة تحقيقات، بينها تسعة في دول افريقية «، وعلى الرغم من ان جنوب افريقيا ارجأت طلبها «لاستكمال اجراءات داخلية تتعلق بذلك « ، الا ان موقف جنوب افريقيا وبوروندي يمثل الموقف الافريقي المناصر للسودان بشكل عام . كذلك فان من المواقف الافريقية المناصرة للسودان ان الخرائط المعتمدة لدى الاتحاد الافريقي تؤكد سودانية «حلايب وشلاتين.«

الاستثمار السياسي السوداني في افريقيا لم يغب عن ذهن القيادة السودانية في كافة مراحل التاريخ السياسي للسودان . لقد كان للخرطوم دور كبير في الدول الافريقية : سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، حيث قدم الدعم لاشقائه في الصومال طول عقد التسعينات حين انهارت مؤسسة الدولة في الصومال ، كما قدم الدعم لحركات التحرر الوطني في الصومال وإريتريا وإثيوبيا، وظل حاضرا في كافة المواقف التي احتاجت فيها هذه الدول الى دعم السودان ، كما قدم الدعم المالي والتعليمي عبر المؤسسات الاسلامية السودانية او التي تتخذ من السودان مقراً ، مثل هيئة الدعوة الاسلامية ،

ومنظمة الدعوة ، وجامعة افريقيا العالمية بالخرطوم وغيرها . في ذات الوقت ، فاننا نعتقد ان الجهود التي يبذلها السودان في افريقيا سيكون العائد منها اكبر من اي جهود يبذلها في اي منطقة اخرى من العالم ، وهو ما يقتضي مضاعفة الجهد في هذا الاتجاه.

لذلك لا بد من تقوية علاقات السودان بالدول الافريقية مع إعطاء الأولوية لدول الجوار الجغرافي وتنشيط الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في السودان والدول الافريقية الشقيقة ، وزيادة وتفعيل الاستثمارات مع الدول الافريقية والدول الاخري ، وتقوية العلاقات مع الاحزاب الحاكمة والبرلمانات مع الدول الافريقية ، واقامة علاقات شعبية مع منظمات المجتمع المدني الافريقية ، والعمل على تعزيز دور السودان في المنظمات الافريقية المختلفة .

دواعي ومقتضيات الشراكة الاستراتيجية بين السودان ودول الخليج (1) ([30])

نقلت وسائل الاعلام هذا الاسبوع خبرا مهما مفاده انه قد تم التوصل الى اتفاق شراكة استراتيجية بين السودان و ودول الخليج، بحيث يكون وضع السودان من خلال هذه الاستراتيجية أشبه بحالة الأردن والمغرب في علاقتهما بمجلس التعاون الخليجي. وكشف البروفسير ابراهيم غندور وزير الخارجية السوداني أنه سيتم التوقيع على تلك الشراكة مع الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربيي في حضور وزراء خارجية دول الخليج، خلال أول اجتماع وزاري قادم .

ويجمع المراقبون على ان علاقات السودان بدول الخليج قد شهدات تطورات كبيرة بعد قرار السودان باغلاق المراكز الثقافية الإيرانية في العام 2014م ، وما اعقبه من مشاركة السودان في التحالف العربي ضد الحوثيين باليمن بقيادة المملكة العربية السعودية .

لكن «الشراكة الاستراتيجية» التي تم الاعلان عنها تشير الى درجة عالية من التفاهم السياسي والتوافق العام بين السودان ودول الخليج تجاه القضايا الدولية والإقليمية، هذا التفاهم الذي قام على اساس التحديات التي تواجه المنطقة ، وعلى اساس الفرص الواسعة التي يمكن ان تتيحها مثل هذه الشراكة .

وكما هو معلوم فان الشراكة الإستراتيجية هي نوع من التعاون الجديد في مجال العلاقات الدولية يمكن الدول الاطراف من التعاون بصورة تكاملية ، ويمكن للدول أن تعقد اتفاقيات فيما بينها في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والامنية الثقافية وغيرها بما يفيد الاطراف المختلفة ، وهي بهذا المفهوم نوع من التحالف الإستراتيجي المهم .

[30] صحيفة الوطن البحرينية ، الاثنين 1 مايو 2017 .

واذا ما توقفنا عند الجانب الاقتصادي لما يمكن ان تكون عليه هذه الشراكة ، نلحظ ان السودان لديه ميزات كبيرة تجعله قبلة للمستثمرين العرب و الأجانب، والتي تتمثل في موقعه الاستراتيجي المهم، وموارده الطبيعية الهائلة والمتمثلة في الأراضي الخصبة الشاسعة والمياه الوفيرة والثروة الحيوانية الكبيرة، فضلا عن المعادن والمتمثلة في الذهب، والكروم، والمنغنيز، واليورانيوم، والفضة، والنحاس، والكبريت، والزنك، والرصاص، وغيرها من المعادن، بالإضافة الى تنوع مناخاته وتوفر العمالة القادرة على الإنتاج.

ومنذ سبعينيات القرن الماضي، وقبل أن تتضح معالم الفجوة الغذائية العالمية كما اليوم، تنبأت منظمة الاغذية والزراعة العالمية أن دولاً ثلاث ستكون هي المصدر الرئيسي للغذاء لبقية دول العالم، هذه الدول الثلاث كانت بالترتيب: السودان، وكندا، واستراليا.

وخلال فترة الصراع العربي– الاسرائيلي ، وعندما عزم العرب على استخدام سلاح النفط في المعركة ، هددت الدول الغربية بقطع الغذاء عن العالم العربي ، وأقبل المستثمرون العرب على السودان للاستثمار في قطاع الزراعة ، وقد كانت تجربة ناجحة بكل المقاييس .الا ان هذه الجهود قد تعرضت للانتكاس لأسباب عديدة . ونعتقد ان العالم العربي بحاجة الان الى بعث هذا الشعار من جديد بسبب النقص الحاد في انتاج الحبوب الغذائية على المستوى العالمي ، ولا شك ان السودان الان مؤهل اكثر من اي وقت مضى لان يلعب هذا الدور المهم في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الوطن العربي . ويستطيع السودان بموارده الهائلة وإمكانياته الزراعية والحيوانية العظيمة سد احتياجات المنطقة من الغذاء واللحوم والأخشاب وغيرها . ان امكانيات السودان وموارده هي الأكبر في المنطقة، فلديه اكثر من 200 مليون فدان صالحة للزراعة،وتشير الاحصاءات الى ان المساحة المستغلة منها لا تتعدى ثلاثين مليونا، وتقف المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول

العربية المستثمرة في القطاع الزراعي بمبلغ 11 مليار دولار في 95 مشروعاً، تليها الكويت باستثمارات بتسعة مليارات دولار، فدولة الامارات العربية المتحدة بستة مليارات، وقطر بمبلغ 1.77 مليار دولار . كما يمتلك السودان اكثر من 50 مليون فدان من الغابات، واكثر من مائة مليون رأس من الماشية، ، فضلا عن الايدي العاملة والخبرة المتميزة في مجال الزراعة . لكن السودان يحتاج للاموال التي تمكنه من الاستفا دة من هذه الامكانيات ، وهي متوفرة بكثرة في الخليج العربي التي تمتلك من الاموال ما يزيد على 2 ترليون دولار تبحث عن الفرص الاستثمارية المناسبة ، وهو ما يجعل الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين ضرورة ملحة وذات قيمة عالية ومردود عظيم .

وبالطبع فان دول الخليج ، رغم امكانياتها المالية الكبيرة ، الا انها بحاجة إلى التقليل من وارداتها الخارجية، خاصة الغذائية، للحفاظ على احتياطياتها من النقد الأجنبي التي تتراجع يوما بعد يوم بسبب استمرار الانخفاض في أسعار النفط ، ومن الممكن أن يكون السودان بديلاً لهذه المنتجات المستوردة. وبالتالي فان الشراكة الاستراتيجية تتيح فرصاً واسعة للدول الخليجية كي تستثمر في السودان ، ولادراك السودان لاهمية الاستثمار ، وفي اطار سعيه لتذليل كل العقبات التي يمكن ان تعوق الاستثمار في السودان ، فقد بادر الى عقد (في الخرطوم) في فبراير 1916 م ، وبرعاية وحضور السيد رئيس الجمهورية المشير عمر حسن احمد البشير ، (ملتقى السودان للاستثمار) الأول والذي حمل شعار (فجر اقتصادي جديد). نظمت المؤتمر وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ووزارة الاستثمار والصندوق السعودي للتنمية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ومجموعة " الاقتصاد والأعمال"، وقد حضر المؤتمر أكثر من ألف مشارك ، وقد حظي المؤتمر بتغطية إعلامية واسعة في حينه. وقد تناول برنامج الملتقى المحاور التالية:

1- اتجاهات وتطورات الاقتصاد السوداني

2- بيئة ومناخ الاستثمار

3- التطورات المالية والمصرفية

4- خطط تطوير البنى التحتية وفرص الاستثمار المتاحة للقطاع الخاص

5- فرص الاستثمار في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية.

6- آفاق الصناعات الزراعية والغذائية وفرص الاستثمار المرتبطة بها

7- فرص الاستثمار في قطاعات النفط والغاز والتعدين

8- دور الصناديق ومؤسسات التمويل العربية والدولية في دعم التنمية الاقتصادية في السودان

لقد أوصى المؤتمرون بتوصيات في غاية الدقة والوضوح منها :ضرورة الإفادة من الموارد والامكانيات الهائلة التي يختزنها السودان، والموقع الاستراتيجي الذي يتمتع به، لاستقطاب الاستثمارات المحلية والعربية والدولية، الانضمام الى اتفاقيات اقتصادية وتجارية واستثمارية جديدة مع دول الجوار العربي والافريقي،التبشير بمبادرة السودان للأمن الغذائي العربي، تثمين العلاقات التاريخية التي تربط جمهورية السودان بالمملكة العربية الشقيقة، والتنويه بالتطور النوعي الكبير الذي تشهده، وضرورة العمل على تعزيزيها، بما في ذلك تخصيص جهة محددة لمتابعة الاستثمارات السعودية في السودان، مراجعة القوانين المنظمة للاستثمار بما فيها قانون العمل السوداني ، تطوير السياسة النقدية والمصرفية ، التنويع الاقتصادي وتسريع عجلة الصناعة واستخدام التقنيات الحديث ، تطوير وجذب الاستثمار الى قطاعات: الزراعة والثروة الحيوانية والتصنيع الغذائي والمعادن والنفط والغاز، العمل على تطوير

البنية التحتية ، والتأكيد على دور القطاع الخاص في تطويرها بالشراكة مع القطاع العام، والترويج للتطورات الاقتصادية والاستثمارية في السودان .

لقد اعقبت هذا المؤتمر حركة دؤوبة من اجل تطوير قوانين الاستثمار، ومعالجة كل اوجه القصور في الاجراءات المتعلقة بالاستثمار، والارتقاء بالبنية التحتية ، وتوفير المعلومات التي يحتاج لها المستثمر على المواقع الالكترونية للوزارات السودانية ذات الصلة ، ولا تزال الجهود مستمرة في هذا الصدد من أجل تطوير القوانين وتحسين البيئة والارتقاء بالبنية التحتية بما يمكن من الاستفادة المثلى من هذه الشراكة الاستراتيجية المزمعة .

دواعي ومقتضيات الشراكة الاستراتيجية بين السودان ودول الخليج (2)[31]

انتهينا في الجزء الاول من هذا المقال الى الجهود التي تبذلها السلطات السودانية من اجل التهيؤ للشراكة المزمع عقدها بين السودان والدول الخليجية خاصة في المجال الاقتصادي . واستكمالاً لهذا الموضوع ، يمكن القول انه وفي اطار تحسين البيئة الاستثمارية تم حل مشكلة الاراضي التي كانت من اكبر المعضلات التي تواجه المستثمر سابقاً ، وقال السيد وزير الاستثمار السوداني الذي استضيف في قناة سودانية للحديث عن استعداد السودان للشراكة الاستراتيجية مع دول الخليج ، إن الوزارة عملت وتعمل على تسهيل اجراءات الاستثمار وتبسيطها الى اقصى حد ممكن ، وانه قد تم فتح نوافذ للاستثمار والمستثمرين العرب والاجانب تشمل كل الجوانب المتعلقة بالاستثمار ، وذلك بالتنسيق مع الجهات الاخرى ذات العلاقة باجراءات الاستثمار و المستثمرين مثل : الترخيص ، والجمارك ، والجوازات (لتسهيل اجراءات دخول وخروج المستثمرين) ، والاقامة في مكان مخصص للمستثمرين واسرهم ، فضلا عن الامور الخاصة بحركة الاموال وتسهيل هذه الحركة .

وفي الواقع ، فقد انعكست الاجراءات الاخيرة والتي تم الشروع فيها قبل سنوات (منذ مبادرة الرئيس البشير للامن الغذائي في العام 2013م) في زيادة توجه رؤوس الاموال العربية صوب السودان للاستثمار فيه ، اذ وصلت نسبة الاستثمارات الخليجية الى 78% من الاستثمارات الاجنبية بالسودان ، وللسعودية وحدها 395 مشروعاً استثمارياً منفذا في السودان في مجالات الزراعة والصناعة والنفط والخدمات ، وتبلغ الاستثمارات الاماراتية 6 مليار دولار في القطاع المصرفي والزراعة والخدمات ، وللكويت 43 مشروعاً استثمارياً في مجالات الاتصالات والفندقة والزراعة والعقارات ، وتستثمر مملكة البحرين كذلك في مجال الزراعة في السودان . لكن الشراكة

[31] صحيفة الوطن البحرينية ، 6 مايو 2017م .

الاستراتيجية تهدف الى توسيع مواعين الاستثمار ، واحداث نقلة نوعية في العلاقات بين الدول الخليجية والسودان تراعي مصالح الاطراف المختلفة .

وكانت القمة العربية بالرياض قد تبنت في مطلع العام 2013 م ، مبادرة الرئيس البشير لتحقيق الأمن الغذائي العربي عبر توفير السودان لفرص واعدة للاستثمار في مجالى الزراعة والثروة الحيوانية. هدفت المبادرة الى " تعزيز الأمن الغذائي العربي، من خلال توفير مخزون استراتيجي آمن من السلع الغذائية الاستراتيجية يحول دون نشوء أزمات غذائية مستقبلية، بالاضافة الى الحفاظ على استقرار أسعار المواد الغذائية ". ووارتكزت المبادرة على أن يقوم رأس المال العربي بدعم البنى التحتية للمشروعات التي تتعلق بالمبادرة ، ويقوم السودان بتوفير الأراضي والمياه. هذا اضافة الى تنسيق الجهود العربية لتطوير إنتاج المحاصيل الرئيسية من الحبوب والمحاصيل الزيتية والسكر واللحوم، كما دعت المبادرة الى توحيد التشريعات القانونية في مجال الاستثمار في الدول العربية بما يسهم في جذب المستثمرين والعمل على تكوين قاعدة معلومات استثمارية موحدة ، واستقرار سعر الصرف، اضافة للاستفادة من التجارب الاستثمارية الناجحة ، ومعالجة العقبات التي تواجه الاختلاف في التشريعات القانونية بين الدول العربية ، مع تشجيع إنشاء شركات للنقل البري والبحري لتعزيز التجارة البينية بين الدول العربية .

في المقابل ، كان تقرير صادر عن الامانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي قد دعا الى اهمية ان تغتنم دول الخليج الفرص الاستثمارية الناجمة عن انخفاض اسعار النفط والمتوفرة في عدد من الدول ذات الاقتصادات الناشئة ، ودعا التقرير الى (ابرام شراكات استراتيجية في مجالات الانتاج الزراعي والصناعي ، والتوجه نحو اقتصادات عربية واسيوية للاستفادة من مواردها الزراعية والحيوانية والصناعية عبر استثمار الفوائض المالية التي حققتها دول المجلس في السنوات الماضية) .

ان هذه الشراكة ستعود – حتماً- بالنفع على الطرفين ، فبالاضافة الى حل مشكلة التمويل بالنسبة للسودان بما يمكنه من الاستفادة من موارده وامكانياته الكبيرة ، فانها توفر وظائف جديدة للسودانيين ، وقد اشار الدكتور مدثر عبد الغني وزير الاستثمار الى ان هناك 923 الف سوداني يعملون في مشاريع استثمارية عربية او اجنبية بالسودان ، وان صناعة الاسمنت وحدها استوعبت 12 الفا من المهندسين السودانيين ، فضلا عما وفرته من فرص التدريب الجيد للعمالة السودانية ، والاثار الاجتماعية الايجابية لهذه المشروعات الاستثمارية .

وعلى الجانب الاخر ، وكما سبقت الاشارة في الجزء الاول من هذا المقال ، فان دول الخليج ، رغم امكانياتها المالية الكبيرة ، الا انها بحاجة إلى التقليل من وارداتها الخارجية، خاصة الغذائية، للحفاظ على احتياطياتها من النقد الأجنبي ، ومن الممكن أن يكون السودان بديلاً لهذه المنتجات المستوردة.

اما من الناحية السياسية والامنية فان الامن القومي العربي يتعرض اليوم لتحديات جدية ، وتمثل دول الخليج العربي بؤرة ومركز النظام الاقليمي العربي ، وتواجه التحديات القومي العربي وعلى عاتقها تقع مسؤولية الحفاظ على الامن القومي العربي في نسخته الجديدة . لقد كان الاهمال الافريقي هو ديدن الدول العربية عامة والخليجية خاصة ، ويكفي دليلا على ذلك ما أورده الدكتور المصري محمد عاشور مهدي في كتابه (العلاقات الخليجية الافريقية) ، من ان دول مجلس التعاون الخليجي ليس لها أي تمثيل دبلوماسي في 26 دولة افريقية ، وان 15 دولة افريقية ليس لها بعثات دبلوماسية في أي دولة من دول الخليج العربي .

ويرى الدكتور عاشور انه " ورغم تنوع نشاطات الصناديق التنموية الخليجية بالقارة الأفريقية، فإن البيانات تؤكد ضآلة القيمة الإجمالية لتلك المشروعات، إضافة إلى ندرة اهتمام الصناديق السيادية الخليجية للاستثمار بالدول الأفريقية، وتفضيلها الاستثمار في الدول الغربية ".

لقد كان من الواجب الاهتمام بالدول الافريقية من جانب دول الخليج خاصة بسبب سيطرة الدول الأفريقية على الممرات الملاحية، التي تربط قارات العالم، وتكتسب لهذا السبب أهمية بالغة في تأمين صادرات دول الخليج، التي تعتمد بنسبة 90% على عائدات النفط، إلى العالم، وكذا الواردات من السلع والخدمات، في المقابل فان إسرائيل تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع 48 دولة افريقية ، وكذلك ايران التي تحركت باتجاه أفريقيا سياسياً وثقافياً واقتصادياً، ثم وظفت ذلك كله في تحقيق مكاسب عسكرية.

لقد ادركت المملكة العربية السعودية مخاطر هذا الابتعاد فعملت جاهدة من اجل تعزيز تواجدها في منطقة القرن الافريقي ، فسعت الى اقامة قاعدة عسكرية في جيبوتي ، كما تحركت للتنسيق مع كل من ارتيريا واثيوبيا .

ويلحظ المراقب اهتماماً خليجياً في السنوات الاخيرة بالقارة الافريقية ، وقد تبدى ذلك في الزيارة التي قام بها رئيس جنوب افريقيا الى المملكة السعودية ، وما حظيت به زيارته من اهتمام من قبل قيادة المملكة ، اذ شملت المحادثات بين الطرفين " المجالات السياسية والأمنية والعسكرية، و تنمية التبادل التجاري بين البلدين " . كما قام الشيخ تميم بن حمد امير دولة قطر بزيارة الى بعض الدول غير العربية (أثيوبيا،كينيا ، وجنوب أفريقيا) ،ناقش فيها مع المسؤولين عدداً من القضايا الأمنية والاقتصادية المهمة .

لقد قاد التقارب السوداني السعودي الى انفتاح غير مسبوق في علاقات المملكة بالدول الأفريقية، فقد كانت زيارة الرئيس الإريتري أسياس أفورقي للسعودية في العام قبل الماضي نتيجة لتنسيق سوداني سعودي؛ هو ما فتح الباب امام علاقات سعودية ارترية متميزة ، وكذلك الحال مع موريتانيا وإثيوبيا،

ويرى البعض – من امثال السفير خالد موسى – وهم محقون في ذلك بلا شك ، إن عمق الأمن القومي العربي يتجه جنوباً (الى حدود السودان الجنوبية) ببروز خارطة جديدة ترتبط بالبحر الاحمر وبمحاربة الارهاب في القرن الافريقي ، وهو ما يجعل للسودان دورا متميزا بما له من موقع استراتيجي مهم ، وقوة بشرية ضاربة لا ترتبط فقط بحرب اليمن بل تمتد الى افاق ارحب خلال المرحلة القادمة بسبب المهددات الاستراتيجية الجديدة للامن القومي العربي .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المصادر الأولية :

1- القران الكريم .

2- السنة النبوية المطهرة

ثانياً الكتب باللغة العربية :

1- أحمد زايد ، مقدمة في علم الاجتماع السياسي ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، 2006م.

2- أحمد فؤاد رسلان ، نظرية الصراع الدولي ، دراسة في تطور الأسرة الدولية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1986م.

3- أحمد وهبان ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر : دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1999م .

4- اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الاصول والنظريات ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 1991م.

5- اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية :دراسة في الاصول والنظريات ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ،

6- آلان تورين ، ماهي الديموقراطية : حكم الاكثرية ام ضمانات الاقلبية ، ترجمة حسن قيسي ، دار الساقي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 2001م.

7- بهاء الدين مكاوي ، تسوية النزاعات في السودان ،مركز الراصد للدراسات والبحوث ، الخرطوم ، 2006م.

8- بهاءالدين مكاوي ، الاحزاب ومستقبل التجربة السياسية في السودان ، مركز السودان للدراسات الاستراتيجية ،الخرطوم، 2008.

9- بهاءالدين مكاوي ، المدخل الى علم السياسة ، جامعة العلوم التطبيقية ، المنامة ، 2015م.

10- ثروت بدوي ، النظم السياسية ،دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1964.

11- جورج سباين ، تطور الفكر السياسى (الكتاب الأول) ترجمة حسن جلال العروسي ، بدون تاريخ .

12- جون ج ميرشايمر وستيفن م.والت ، اللوبي الاسرائيلي والسياسة الخارجية الامريكية ترجمة انطوان باسيل ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 2007م.

13- جوين كوولي ، الحصاد : حرب اوروبا الطويلة في الشرق الاوسط ، ترجمة عاشور الشامس ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1992م.

14- حسن سيد سليمان ،المدخل للعلوم السياسة ،دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة ،الخرطوم ،2010.

15- حيدر إبراهيم علي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان، مركز إبن خلدون للتنمية ودار الأمين للنشر، القاهرة 1996م .

16- د.نعمان أحمد الخطيب ، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان (الأردن) .

17- رايموند كارفيلد كيتيل ، العلوم السياسية ، ترجمة محمد فاضل زكي ، مكتبة النهضة ، بغداد ، 1963.

18- رجب عبدالحميد، مبادئ العلوم السياسية، دار أبو المجد للطباعة ، القاهرة ،2011م .

19- رمضان لاوند ، الحرب العالمية الثانية : عرض مصور ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1992م.

20- روي جاكسون ، خمسون شخصية أساسية في الاسلام ، ترجمة رشا جمال ، الشبكة العربية للابحاث والنشر بيروت ، الطبعة الاولى ،2010.

21- ريتشارد داوسن وآخرون، التنشئة السياسية: دراسة تحليلية، ترجمة مصطفى خشيم ومحمد زاهي المغيربي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازى، 1990م.

22- ستيفن دي تانسي ، علم السياسة : الأسس ، ترجمة رشا جمال ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، الطبعة الأولى ،2012م.

23- سعيد بنسعيد العلوي وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997م .

24- السيد يس ، الديموقراطية وحوار الثقافات : تحليل الازمة وتفكيك الخطاب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2007م.

25- عادل ثابت ، النظم السياسية ،دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2007.

26- عادل ثابت، النظرية السياسية الحديثة : دراسة للنماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتفسير عالم السياسة. مكتبة خوارزم، الإسكندرية، 2002م.

27- عبد الرحمن بدوي ، مناهج البحث ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، الطبعة الثانية ، 1977.

28- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، تحقيق الاستاذ درويش الجويدي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 2009 .

29- عبد السلام إبراهيم بغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا ، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم (23) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2000م .

30- على على حبيش ، الموجة الثالثة وقضايا البقاء ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، 2005م .

31- فرانسوا شاتليه ، اوليفيه دوماهيل وايفلين بيزيه ، معجم المؤلفات السياسية ، الشبكة العربية للابحاث والنشر والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ، الطبعة الثانية ، 2014م.

32- فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة : النظام العالمي ومشكلة المجتمع والادارة في القرن الحادي والعشرين . ترجمة مجاب الامام ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الاولى ، 2007م.

33- مجموعة من اساتذة الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة،مبادئ العلوم السياسية ،القاهرة ،1992.

34- محمد المشهداني ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، مطبعة جامعة البحرين ، المنامة ، الطبعة الثانية ، 2006م.

35- محمد عمارة ، الدولة الاسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 2007م.

36- محمد عمارة ، تيارات الفكر الاسلامي ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الثانية، 2007م.

37- محمد محمود ربيع ، واسماعيل صبري مقلد (محرران)، موسوعة العلوم السياسية ، جامعة الكويت ، الكويت ، 1994م.

38- مركز دراسات الإسلام والديمقراطية، قراءات في الإسلام والديمقراطية، واشنطون، 2007 .

39- منير الحمش، تصحيح مسار التنمية فى عالم متغير، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق 2004م .

40- موريس بي فيورينا وآخرون ، الديموقراطية الامريكية الجديدة ، ترجمة لميس فؤاد اليحيى، الأهلية للنشر والطباعة والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2008م.

ثالثاً: الكتب باللغة الانجليزية:

1- Charles E. Lindblom,The Policy Making Process, PRENTICE, INC.,Englewood Ciffs ,New Jersey, 1968.

2- Francis Fukuyama, State Building: Governance and World in the Twenty-First Century,(London PROFILE BOOKS LTD) , 2004James Robinson and Richard Snyder, Decision Making in International Politics. In: Herbert Kelman (ed.), International Behaviour, (Holt), Rinehart and Winston, New York, 1966, p. 437.

3- Joseph D. Cooper , The Art of Decision-Making, Morrison and Gibb LTD, London and Edinburgh,1964.

4- Karl Deutsch, The Nerves of Government: Models of Political Communication and Control, (New York: The Free Press of Glencoe, 1963.

5- Sven Ove Hansson , Decision Theory : A Brief Introduction ,(Stockholm , Royal Institute of Technology (KTH),2005 .

رابعا: : البحوث والمقالات باللغة العربية :

41- بهاءالدين مكاوي ، استراتيجيات إدارة التنوع الإثنى فى السودان ، مجلة المستقبل العربى، بيروت، أبريل 2009م.

42- بهاءالدين مكاوي ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للوجود الأجنبى فى دارفور، مجلة دراسات مجتمعية، يونيو 2008م.

43- بهاءالدين مكاوي ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للوجود الأجنبى فى دارفور، مجلة دراسات مجتمعية، يونيو 2008م.

44- بهاءالدين مكاوي ، التحول الديمقراطى فى أفريقيا : التحديات وآفاق المستقبل، مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، العدد (6) المجلد 13، يناير 2007م.

45- بهاءالدين مكاوي ، الصحوة الإثنية فى أفريقيا، مجلة دراسات حوض النيل، مارس 2003م.

46- بهاءالدين مكاوي ، المجتمع المدني السوداني: بعض الإشكاليات التأسيسية والبنيوية، مجلة التنوير، 2013م.

47- بهاءالدين مكاوي ، الهوية السودانية من الثنائية المتوهمة الى التعددية، مجلة دراسات مجتمعية العدد الثانى، ديسمبر 2008م.

48- بهاءالدين مكاوي ، ملاحظات أولية على مجتمع المعرفة فى العالم العربى، العدد الرابع، ديسمبر 2007م.

49- بهاءالدين مكاوي ، مؤشرات قياس فاعلية الاحزاب السياسية، مجلة دراسات المستقبل، العدد 5، يونيو 2015.

50- بهاءالدين مكاوي، دور مجلس السلم والأمن الأفريقي فى تسوية النزاعات بغرب أفريقيا، مجلة الدفاع العربى والافريقى، العدد 2711، أغسطس 2007م.

51- بهاءالدين مكاوي، الانتخابات الإفريقية والعربية والدروس المستفادة سودانياً، مركز دراسات المجتمع ، الخرطوم، 2010م.

52- بهاءالدين مكاوي، العلاقة بين المؤسسية والحكم الصالح: دراسة نظرية ، مجلة الدراسات السياسية والقانونية ، المغرب ، 2016.

53- جريدة الصحافة السودانية من فبراير 2016 الى فبراير 2017.

54- جلال معوض، «ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية،» مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت) ، مارس ١٩٨٣ ،.

55- حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ، مجلة المستقبل العربى، العدد 309، نوفمبر 2004م الوحدة العربية، بيروت، العدد 256، يونيو 2000م .

56- داليا رشدي، تأثير سوء الادراك في الصراعات والازمات: إطار تحليلي، مجلة السياسة الدولية، العدد 202، يناير 2016، مجلد 51، ملحق اتجاهات نظرية.

57- رانيا مكرم، تأثير المعلومات على صناعة القرار الخارجي، مجلة اتجاهات الاحداث، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، العدد (15)، يناير – فبراير 2016م، ملحق مفاهيم المستقبل.

58- لويس عوض ، معنى القومية ، الأهرام ، 1978/5/11م .

59- محمد عبد الله يونس، اتجاهات " التعقيد " في صنع السياسة الخارجية، مجلة اتجاهات الاحداث، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، العدد (15)، يناير – فبراير 2016م، ملحق مفاهيم المستقبل.

60- نيفين مسعد ،كيف يصنع القرار في الانظمة العربية ،مجلة المستقبل العربي ، العدد 379، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سبتمبر 2010 .

المؤلف في سطور

الاسم: د. بهاء الدين مكاوى محمد قيلي.

المؤهلات العلمية:

1- بكالوريوس العلوم السياسية بمرتبة الشرف – جامعة الخرطوم ، 1992م.

2- ماجستير العلوم السياسية – جامعة الخرطوم ، 1995م.

3- دكتوراة العلوم السياسية – جامعة النيلين ،2002م.

الخبرات العملية:

1/ استاذ العلوم السياسية 1995م وحتى الان .

2/استاذ مشارك ورئيس قسم العلوم السياسية ،جامعة العلوم التطبيقية ،مملكة البحرين(نوفمبر 2011 وحتى الان) .

3/ عميد كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية – جامعة النيلين – السودان (نوفمبر 2009م وحتى نوفمبر 2011).

4/ رئيس مجلس كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية- جامعة النيلين (2009 وحتى نوفمبر 2011).

5/ رئيس مجلس الدراسات العليا بكلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية (2009 وحتى نوفمبر2011) .

6/ رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة النيلين 1998م – 2005م.

7/ عضو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة لوزارة التعليم العالى والبحث العلمى بالسودان(2009-2011) .

8/ مدير الدراسات والبحوث بالمركز العالمي للدراسات الإفريقية (2007م – 2008).

9/ مدير الدراسات والبحوث بمركز التنوير المعرفي (2008-2009م).

10/ مدير الدراسات والبحوث ومستشار اكاديمي لمركز دراسات المجتمع بالخرطوم(2009 - 2011) .

11/ رئيس دائرة الدراسات السودانية بركائز المعرفة للدراسات والبحوث 2009 -2011.

12/ عضو هيئة المستشارين التابعة لمجلس الوزراء السوداني .

13/عضو لجنة إعداد الإستراتيجية ربع القرنية التابعة للمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي.

14/ عضو لجنة الحكم والإدارة الخاص بإعداد الإستراتيجية الخمسية 2011- 2015م

المؤلفات:

1- الصراعات الإثنية فى افريقيا، المركز العالمى للدراسات الأفريقية 2003م.

2- أسس الاجتماع السياسي بين الإسلام والغرب، مركز التنوير المعرفى 2005م .

3- تسوية النزاعات فى السودان، مركز الراصد للدراسات والبحوث 2006م.

4- مشكلة جنوب السودان ، الاسباب ، والاثار ، والنتائج ،الخرطوم ، 2011.

5- مدخل العلوم السياسية، جامعة العلوم التطبيقية – مملكة البحرين ، 2015م .

6- صنع واتخاذ القرار السياسي ، معهد البحرين للتنمية السياسية، المنامة ، 2017م .

7- منعرج اللوى : مقالات في السياسة والاقتصاد والثقافة ، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2018.

8- المدخل الى علم الاجتماع السياسي ، جامعة العلوم التطبيقية – مملكة البحرين ، 2018م .

تحرير كتب :-

1- تحرير كتاب الشرق الأوسط الكبير (الأوراق العلمية المقدمة في مؤتمر الشرق الأوسط التي نظمها مركز الشرق الأوسط وإفريقيا بالخرطوم عام(2004)

2- تحرير كتاب المجتمع المدني في السودان : الأدوار والتحديات (كتاب صادر عن مركز التنوير المعرفي – 2010م) .

3- تحرير كتاب الحركات الإسلامية (صادر عن مركز التنوير المعرفي-2010م).

البحوث والمقالات الصحفية :

نشر أكثر من ثلاثين بحثاً علمياً في مجلات علمية محكمة ،كما نشر العديد من المقالات الصحفية وحول مختلف القضايا السياسية .

بريد الكتروني : baha433@gmail.com

الموقع الالكتروني : bahamakkawi.com

رقم الايداع : 2018/139